جـــــــــــامعـــــــــــــــة 8 مـــــــــــــــاي 1945

قـــــــــــــــالمـــــــــــــــة

كليـــــــة العلـــــــوم الاقتصاديـــــــــة والتجاريـــــــة وعلـــــــوم التسييـــــــر

قســـــم العلـــــــوم الاقتصاديـــــــة

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

مدى فعالية السياسة المالية وأثرها على أداء الاقتصاد الجزائري

"دراسة حالة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة 2000-2019"

إعداد الطالبتين:

- كنزة بلعابد
- خولة يعقوب

إشراف الأستاذ:

- د. عبد الحكيم حجاج

السنة الجامعية 2020/2019

كلمة الشكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

نحمد الله أولا وأخيرا على عونه لنا لإنجاز هذا العمل، فله كل الفضل والمنة ومن عنده الصبر والقوة.

نتقدم بجزيل الشكر والاحترام والتقدير والإجلال إلى الاستاذ المشرف **"عبد الحكيم حجاج"** لقبوله الإشراف على هذا العمل واتساع صدره لنا وما أبداه لنا من نصائح ومجهودات قيّمة وتوجيهات صائبة ورأيه السديد.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تعليمنا منذ بداية المشوار الدراسي إلى غاية هذه المرحلة.

كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة الكرام **" أعضاء لجنة المناقشة"** على قبولهم مراجعة وتقييم المذكرة التي لن تكتمل إلا من خلال توجيهاتهم.

كما أتوجه بالشكر الخالص لكل **الزملاء والزميلات.**

لكل من ساعدنا ولو بدعوة في ظهر الغيب.

إلى كل هؤلاء شكرا جزيلا.

خولة وكنزة

إهداء

إلى ملاكي الموقر نبع الحنان والمحبة والعطاء التي أضاءت لي نور طريقي وأسعدتني طول حياتي وتحملت من أجلي مشقة الحياة إلى صديقتي وجنتي

"أمي الغالية" أطال الله في عمرها.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار كبير المقام إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من دفعني إلى العلم وآمن بقدراتي وبه أزداد افتخار

" أبي الحبيب" أطال الله في عمره.

إلى **أختي وأخواي** سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.

إلى جميع أساتذتي في قسم العلوم الاقتصادية وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل **" عبد الحكيم حجاج"**

إلى من آنسني في إنجاز هذه المذكرة زميلتي **"كنزة"**

إلى كل من نسيهم قلمي وضمهم قلبي.

خولة يعقوب

إهداء

أهدي هذا الجهد من البحث العلمي إلى **والدي** تقديرا لدورهما الأبوي الرائد عرفانا بفضلهما في التربية والنصح والتوجيه، سائلة المولى عز وجل أن يجزل لهما الأجر والمثوبة ويرفع درجتهما في الخالدين.

كما أهديه إلى **أخواتي**.

إلى أستاذي الفاضل **"عبد الحكيم حجاج"**

إلى من تقاسمت معي تعب هذا العمل زميلتي **"خولة"**

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

كنزة بلعابد

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى فعالية السياسة المالية وأثرها على أداء الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، ليس هذا فقط بل إن فعالية السياسة المالية تلعب دورا هاما: في استرجاع التوازنات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بانخفاض معدلات التضخم والبطالة، تحسن رصيد ميزان المدفوعات، تحقيق معدلات نمو اقتصادي من خلال المخططات التنموية التي شرعت الجزائر في تطبيقها منذ سنة 2001، بالإضافة إلى تحقيق التوازن في ظل ثبات ومرونة سعر الصرف. في حين أن الجزائر تشهد تحقيق مؤشرات إيجابية للاقتصاد إلا في ظل ارتفاع أسعار النفط، هذا يستدعي ضرورة تحويل الريع إلى أصول إنتاجية لاستمرار تحقيق الأداء المنشود للاقتصاد الجزائري، ختاما خلصت الدراسة إلى أن تأثير السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري كان تأثير إيجابي بسيط ولم يكن في مستوى الآمال المنشودة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الأداء الاقتصادي، المتغيرات الاقتصادية الكلية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

This study aims to shed light on the effectiveness of financial policy and its impact on the performance of the Algerian economy by studying certain macroeconomic variables, not only that, but the effectiveness of financial policy plays an important role: in the restoration of economic balances, in particular with regard to the fall in inflation and unemployment rates, the improvement of the balance of payments, the achievement of economic growth rates through the development plans that Algeria has started to implement implemented since 2001, In addition to achieving a balance given the stability and flexibility of the exchange rate. While Algeria is experiencing positive indicators for the economy, except in light of high oil prices, this calls for the need to convert rent into productive assets to continue to achieve the desired performance of the Algerian economy. In conclusion, the study concluded that the effect of financial policy on the macroeconomic variables of the Algerian economy was a simple positive effect that did not live up to the desired expectations.

Keywords: Financial policy, Economic performance, Macroeconomic variables, Algerian economy.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة الشكر	/
الإهداء	/
الملخص	/
فهرس المحتويات	V-I
قائمة الجداول والأشكال	VII-VI
المقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية.	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة المالية.	**3**
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية.	**3**
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية.	**3**
أولا: السياسة المالية عند الكلاسيك.	4
ثانيا: السياسة المالية في الفكر الكينزي.	4
ثالثا: السياسة المالية عند النقوديون.	5
رابعا: السياسة المالية في إطار التوقعات الرشيدة.	6
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية.	**7**
أولا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي.	7
ثانيا: تخصيص الموارد.	7
ثالثا: إعادة توزيع الدخل الوطني.	8
رابعا: تحقيق التنمية الاقتصادية.	8
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.	**9**
المطلب الأول: الإيرادات العامة.	**9**

أولا: مفهوم الإيرادات العامة.	9
ثانيا: أنواع الإيرادات العامة.	9
المطلب الثاني: النفقات العامة.	**13**
أولا: مفهوم النفقات العامة.	13
ثانيا: أركان النفقات العامة.	13
ثالثا: تقسيمات النفقات العامة.	15
رابعا: أسباب تزايد النفقات العامة.	16
المطلب الثالث: الموازنة العامة.	**18**
أولا: تعريف الموازنة العامة.	18
ثانيا: أهمية الموازنة العامة.	19
ثالثا: مبادئ الموازنة العامة.	19
رابعا: مراحل الموازنة العامة	22
المبحث الثالث: آلية عمل أدوات السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها.	**23**
المطلب الأول: حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني.	**23**
أولا: حالة الكساد الاقتصادي.	23
ثانيا: في حالة وجود تضخم في الاقتصاد.	25
المطلب الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.	**26**
أولا: ظهور العجز أو الفائض في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.	26
ثانيا: كيفية تمويل العجز والتصرف في الفائض.	29
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.	**29**
أولا: العوامل السياسية.	29
ثانيا: العوامل الإدارية.	31
ثالثا: أثر النظام الاقتصادي.	32
خلاصة	34
الفصل الثاني: التوازن الاقتصادي الكلي والمتغيرات الاقتصادية الكلية.	
تمهيد	36
المبحث الأول: فعالية السياسة المالية.	**37**

المطلب الأول: فعالية السياسة المالية ضمن نموذج IS-LM.	**37**
المطلب الثاني : تحديد التوازن الاقتصادي الكلي باستخدام نموذجIS-LM .	**39**
أولا: توازن سوق السلع والخدمات" منحنىIS ".	39
ثانيا: توازن سوق النقد" منحنىLM ".	40
ثالثا: التوازن المتزامن لسوق السلع والخدمات وسوق النقدIS-LM.	41
المطلب الثالث: تأثير السياسة المالية على التوازن IS-LM.	**42**
أولا: الإنفاق الحكومي.	42
ثانيا: التغير في مستوى الضرائب	43
المبحث الثاني: المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة).	**45**
المطلب الأول: معدل النمو الاقتصادي.	**45**
أولا : مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره.	45
ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي.	47
ثالثا: محددات النمو الاقتصادي.	50
المطلب الثاني: معدل التضخم.	**52**
أولا: مفهوم التضخم وأنواعه.	52
ثانيا: مؤشرات قياس معدلات التضخم.	53
ثالثا: الآثار الاقتصادية للتضخم.	56
المطلب الثالث: معدل البطالة.	**57**
أولا: مفهوم البطالة وأنواعها.	57
ثانيا: قياس البطالة.	59
ثالثا: كيفية علاج البطالة.	59
المبحث الثالث: المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر النفط، ميزان المدفوعات، سعر الصرف).	**60**
المطلب الأول: سعر النفط.	**60**
أولا: مفهوم سعر النفط وأنواعه.	60
ثانيا: العوامل المؤثرة في أسعار النفط.	61
ثالثا: السياسة المالية وعلاقتها بظاهرة المرض الهولندي.	63
المطلب الثاني: ميزان المدفوعات.	**66**
أولا: مفهوم ميزان المدفوعات مكوناته.	66
ثانيا: مفهوم وأنواع الاختلال في ميزان المدفوعات.	67

ثالثا: فعالية السياسة المالية في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات.	68
المطلب الثالث: سعر الصرف.	**69**
أولا: مفهوم سعر الصرف وأنواعه.	69
ثانيا: أثر السياسة المالية في إدارة سعر الصرف.	70
خلاصة	71
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر السياسة المالية على أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2019.	
تمهيد	73
المبحث الأول: المخططات التنموية في الجزائر للفترة 2000 – 2019.	**74**
المطلب الأول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر خلال الفترة 2000-2004.	**74**
أولا: تعريف برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.	74
ثانيا: محتوى وأهداف برنامج الانعاش الاقتصادي.	74
ثالثا: مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.	75
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 -2009.	**76**
أولا: تعريف برنامج التكميلي لدعم النمو2005- 2009.	76
ثانيا: مضمون وأهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009.	77
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي والبرنامج الخماسي للنمو خلال الفترة 2010 – 2019.	**78**
أولا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014.	78
ثانيا: البرنامج الخماسي للنمو في الجزائر خلال الفترة 2015-2019.	81
المبحث الثاني: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.	**83**
المطلب الأول: تحليل تطور العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.	**83**
أولا: تحليل تطور العجز الموازني 2000-2019.	83
ثانيا: أساليب تمويل العجز الموازني في الجزائر.	86
المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.	**88**
المطلب الثالث: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.	**93**
المبحث الثالث : تحليل أداء الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2019.	**97**
المطلب الأول: تحليل تطور أداء النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2019.	**97**
أولا: أسباب تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.	99
ثانيا: افاق النمو الاقتصادي في الجزائر.	100

المطلب الثاني: تحليل تطور التضخم والبطالة في الجزائر للفترة 2000-2019.	**101**
أولا: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 2000- 2019.	101
ثانيا: تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 2000-2019.	103
المطلب الثالث: تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 2000-2019.	**105**
خلاصة	109
الخاتمة	111
قائمة المراجع	116

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول 1	التوزيع السنوي لمبالغ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي(2001 -2004).	76
جدول 2	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009.	77
جدول 3	توزيع مخصصات الغلاف المالي للقطاعات الأساسية التي تضمنها برنامج توطيد النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	80
جدول 4	تطور الرصيد الموازني (الميزانية العامة للدولة) للفترة 2000-2019.	84
جدول 5	أساليب تمويل العجز الموازني في الجزائر للفترة 2000 – 2019	87
جدول 6	تطور أسعار النفط ونسبة مساهمة الجباية البترولية في PIB وإيرادات الميزانية خلال الفترة (2000-2019)	89
جدول 7	نسبة مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازني 2000 – 2019	92
جدول 8	تطور النفقات العامة للدولة خلال الفترة 2000-2019	94
جدول 9	تطور حجم الناتج الداخلي الخام واتجاه معدل النمو في الجزائر للفترة 2000 – 2019	97
جدول 10	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2019	101
جدول 11	تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 2000 – 2019	103
جدول 12	تطور سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار واليورو للفترة 2000 – 2019	106

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل 1	السياسة المالية التوسعية	24
شكل 2	السياسة المالية الانكماشية	25
شكل 3	نموذج IS-LM للتوازن العام.	38
شكل 4	التوازن الآني لنموذج IS-LM المعمم.	41
شكل 5	أثر زيادة الإنفاق الحكومي على مستوى الدخل التوازني	43
شكل 6	أثر تغير الضرائب على مستوى الدخل التوازني.	44
شكل 7	أثر الانفاق	66

المقدمة

تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة مستخدمة إيراداتها وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع، كما تستمد السياسة المالية أهدافها مما تفرضه البيئة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية من مشاكل اقتصادية تستدعي اتخاذ قرارات وإجراءات مالية لمواجهة الأزمات ولمعالجة نواحي القصور في آليات اقتصاد السوق والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فتختار وسائلها وأدواتها من بين بدائل عديدة متفاوتة الأثر والأهداف، و يمكن للسياسة المالية أن تكون عاملا مساعدا في دعم الاقتصاد الوطني ونجاح السياسة الاقتصادية، كما يمكن أن تكون نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية وسياسات الاصلاح الاقتصادي أو في تأخير وتعطيل في تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج والسياسات الاقتصادية. ومن هنا تأتي أهمية الدراسات والأبحاث على صعيد الاقتصاد المالي والسياسة المالية، وهذه الأخيرة التي تكتسي أهمية بالغة في السياسات الاقتصادية ذلك أنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات فضلا عن مالها من أثر في التنمية الاقتصادية.

إن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الاختلالات الاقتصادية، ولقد توسع إطار التوازن ولم يبق توازنا رقميا يقتصر بين النفقات والإيرادات في الموازنة العامة للدولة، بل أصبح الأهم من ذلك هو تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، لذا أصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع أهداف الاقتصاد الوطني.

لطالما عانى الاقتصاد الجزائري ولا يزال كغيره من الاقتصاديات النامية من اختلالات مالية واقتصادية، أدت إلى تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي وتعثر جهود التنمية أدى إلى ضرورة قيام الدولة بتغييرات جذرية لتوجهها الاقتصادي وهو ما قادها إلى الدخول في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية أخذ فيها جانب السياسة المالية مكانة هامة، هذه الإصلاحات الذاتية والمدعومة مهدت لدخول الجزائر في مرحلة الألفية الثالثة التي رافقها صعود كبير لأسعار المحروقات، مما مهد إلى الشروع في تنفيذ برامج الانفاق الحكومي خلال الفترة 2001-2019 والتي هدفت بالأساس إلى تحسين أداء الاقتصاد الوطني من خلال التأثير على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تحكم ذلك و منها تحفيز النمو وزيادة التشغيل، واستغلال العائدات النفطية في إحداث تنمية شاملة، بالإضافة إلى خلق تغيير جوهري في هيكل الاقتصاد الوطني بتنويع الاقتصاد والخروج من التبعية شبه المطلقة للعوائد النفطية.

إشكالية الدراسة

تأسيسا على ما سبق تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية الآتية:

- ✓ **هل حققت السياسة المالية التي تم تطبيقها في الجزائر مستويات مثلى ومقبولة على مستوى مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة؟**

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي أهداف وأدوات السياسة المالية؟ وكيف يمكن تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال السياسة المالية؟

- ما هي أهمية السياسة المالية ضمن برامج التنمية التي تمت في الجزائر؟
- كيف كان تأثير السياسة المالية على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري وكيف كانت استجابة هذه الأخيرة لذلك؟

فرضيات الدراسة

للإجابة عن الأسئلة الفرعية للدراسة قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات تتمثل في الآتي:

- هناك علاقة وثيقة بين مكونات السياسة المالية ومختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية في التأثير على الأداء الاقتصادي.
- لم تحقق برامج الانفاق الحكومي الأهداف المسطرة قياسا بضخامة الموارد المالية المرصودة.
- أدت مساهمة السياسة المالية من خلال مختلف أدواتها إلى تحقيق أداء إيجابي وقوي على مستوى مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في:

- التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة المالية وبعض أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- معرفة كيفية تحقيق التوازن الاقتصاد الكلي وتحديد آثار السياسة المالية على أهم المتغيرات الاقتصادية وبالتالي على الأداء الاقتصادي بشكل عام.
- تحليل وتقدير أثر السياسة المالية في الجزائر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة والوقوف على أهم النتائج التي تم تحقيقها على مستوى المؤشرات الاقتصادية.

أهمية الدراسة

تتحدد أهمية الدراسة انطلاقا من أن موضوع السياسة المالية موضوع بالغ الأهمية خاصة في ظل التحولات الراهنة، نظرا لأهميتها في وضع السياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد تبرز هذه الأهمية بالتحديد من خلال أدواتها، فالنفقات تخلق افاق واسعة لتحريك النشاط الاقتصادي، في حين الإيرادات تعتبر وسيلة جد مهمة لتوفير الموارد المالية، كما تبرز أكثر أهمية الدراسة أيضا من أن الدولة بحد ذاتها تقوم أيضا بعمل اقتطاع وانفاق للتأثير على الحياة الاقتصادية للبلاد أو لمعالجة الاختلالات الناجمة عن الهزات والأزمات بما يتلاءم مع تحقيق توازن الاقتصاد الوطني .

أسباب اختيار الموضوع

إن اختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى عدة أسباب منها:

- الأهمية الكبيرة للسياسة المالية خصوصا في ظل التحولات الراهنة والأوضاع الدقيقة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري.
- الميل الشخصي للموضوع كمجال للبحث خاصة المواضيع ذات العلاقة بالاقتصاد الجزائري عموما.

الدراسات السابقة

من بين أهم الدراسات التي تم الاطلاع عليها في مجال السياسة المالية أو البحوث ذات العلاقة بصفة عامة:

1. **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2004-2010**، للباحث درواسي مسعود، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: حيث تناول في هذا البحث مفهوم السياسة المالية وتطورها مع ذكر أدواتها، وأيضا تطرق إلى التوازن الاقتصادي وعلاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية، ثم قام الباحث بدراسة تطبيقية حول مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها أن الاختلالات التي أصابت التوازن العام للاقتصاد الوطني مردها إلى عاملين رئيسيين، الأول ما يسمى بالصدمات الخارجية التي تتألف أساسا من الاضطرابات التي تصيب أسعار النفط خاصة بالإضافة إلى أسعار الصرف، في حين الثاني يتمثل في السياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها في السنوات الماضية والتي تمخض عنها عجز لازم الميزانية وكان سببا رئيسيا في اختلال التوازن الاقتصادي العام.
2. **دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010**، للطالب بهاء الدين طويل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016، وقد تم في هذا الموضوع التطرق للسياسة المالية ودورها في إدارة الطلب الكلي، وأيضا السياسة النقدية وفعاليتها، ومن ثم التوازن الكلي في النظام الاقتصادي وبعض النظريات الاقتصادية، وقد انتهت هذه الدراسة إلى نتائج عديدة منها ضرورة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية في مختلف الدول مهما تباينت أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، لغاية ادراك أهداف كلٍ منهما، ومن ثم تفادي عرقلة إحداهما للأخرى عند سعيهما لبلوغ هذه الأهداف.
3. **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012**، للباحثة المعط الله آمال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في الاقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2015، حيث عالجت الباحثة في هذا الموضوع فعالية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي، كما تعرضت لواقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة البرامج التنموية وأهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، وقامت بدراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي تضمنت اختبار العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة والنمو الاقتصادي، إضافة إلى اختبار أثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في إطار النموذج الداخلي. ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها هو أن التفاعل المتداخل بين سوق السلع والخدمات وسوق النقد يضع قيدا على فعالية السياسة المالية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ، ففي ظل الاقتصاد المغلق، تنعدم فعالية السياسة المالية في ظروف الرواج الشديد والعمالة الكاملة حيث يكون أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص كاملا، بينما تكون كاملة الفعالية في ظروف الكساد الشديد حيث يكون أثر المزاحمة معدوما، أما في ظل الاقتصاد المفتوح مع ثبات الأجور والأسعار، تتوقف فعالية السياسة المالية على نظام سعر الصرف السائد ودرجة حركة انتقال رؤوس الأموال.

4. **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر(2001-2014)**، للباحث سعودي عبد الصمد، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، حيث قام الباحث بتقديم مقاربة مفاهيمية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ثم قام باستعراض للنظريات المفسرة للبطالة والتشغيل، ومن ثم تقييم برامج الاستثمارات العمومية من خلال مربع كالدور السحري وانعكاسها على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن نتائج هذه الدراسة أنه و بحسب مربع كالدور السحري أن الفترة المثلى للأداء الاقتصادي في الجزائر هي فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، فخلالها تحسنت مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية الأربعة.

تشترك الدراسات السالفة الذكر مع هذه الدراسة في عدة محاور وإن اختلفت التفاصيل في تقديم ذلك، كما تتقاطع وتتفق هذه الدراسات مع هذه الدراسة في كثير مما تم تناوله وتشخيصه سواء عن ماهية السياسة المالية وأهميتها وأدواتها أو عن واقع برامج الاتفاق الحكومي في الجزائر، وارتباط إيرادات الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط بشكل عام، فيما تختلف الدراسات السابقة عن هذه الدراسة في كون هذه الدراسة ركزت بشكل أساسي على السياسة المالية من دون ربط ذلك بالسياسة النقدية كما تناولت بالتحليل عدد أكبر من المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى محاولة تقديم احصائيات محدثة للفترة محل الدراسة شملت مرحلة ازدهار الإيرادات النفطية ومرحلة انهيارها، الأمر الذي يسمح بالتعرف على التوجهات السابقة والحالية وبعض التوجهات المستقبلية للسياسة المالية في الجزائر.

حدود الدراسة

لحدود الدراسة جانبين، جانب مكاني والآخر زماني، الجانب المكاني يؤدي بنا إلى الاهتمام بفعالية السياسة المالية في الجزائر وعلاقتها بالمتغيرات الكلية للاقتصاد وإبراز آثارها المختلفة، أما فيما يخص الإطار الزماني للبحث، فهو محدد بالفترة من 2000-2019، لما لهذه الفترة من أهمية بالغة في التحولات التي شهدها الاقتصاد الوطني من خلال جملة من الاصلاحات والتدابير المعلن عنها وهي بهذا تحتوي فترة البرامج التنموية والإصلاحات المالية.

صعوبات الدراسة

لا يخل أي بحث علمي من الصعوبات، وقد تمثلت صعوبات هذا البحث في التضارب الواضح في المعطيات والإحصائيات، وكذا جائحة كورونا وما خلفته من آثار سلبية كصعوبة التواصل مع المؤطر، صعوبة الحصول على المراجع...

المنهج المتبع وأدوات الدراسة

لتحقيق الأهداف العلمية والعملية للدراسة ولغرض الكشف عن الحقائق وتحليل الوقائع ذات الصلة بالموضوع، اعتمدت الدراسة منهجية تقوم على الجمع بين التحليل الكمي والتحليل الكيفي في التعامل مع البيانات والمعطيات التي تم جمعها من مختلف المراجع العلمية المتنوعة سواء منها الكتب أو التقارير المتخصصة أو المجلات والدوريات أو البحوث والدراسات التطبيقية، إلى جانب ما يمدنا به الواقع الاقتصادي من حقائق، ولذلك اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي لفهم السياق التاريخي للبرامج التنموية والتطور الحاصل على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة للفترة 2000-2019، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي كان استخدامه عبر كامل محاور البحث، وذلك بغرض

جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق لحيثيات الموضوع محل الدراسة ومختلف العناصر المؤثرة ذات العلاقة، وكذا التعمق في فهم وتبيان العناصر المكونة للموضوع بتحليلها وتحديد أثارها واستنباط التفسيرات والاستنتاجات ذات الدلالة، أما فيما يخص أدوات الدراسة فقد اعتمدنا على مجموعة من الكتب والرسائل الجامعية والتقارير المتخصصة والدوريات والقوانين والإحصائيات و مواقع الإنترنت.

هيكل الدراسة

تتضمن هذه الدراسة مقدمة يتبعها في ذلك ثلاثة فصول، وذلك على النحو الآتي:

- **الفصل الأول:** الإطار النظري للسياسة المالية، يتم التطرق من خلاله إلى مفهوم السياسة المالية وتطورها وكذلك العوامل المؤثرة في السياسة المالية وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها .
- **الفصل الثاني:** والذي كان محتواه التوازن الاقتصاد الكلي كما تم التطرق إلى أهم بعض المتغيرات الكلية الاقتصادية.
- **الفصل الثالث:** الذي يحمل عنوان دراسة تحليلية لأثر السياسة المالية على أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2019، حيث قسم إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول عرضنا البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 2000-2019، أما المبحث الثاني تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000 -2019 وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى تحليل أداء الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2019 .

وأتممنا بحثنا في الأخير بخاتمة حيث قمنا باختبار الفرضيات واستخلاص النتائج المتوصل إليها إضافة إلى توصيات الدراسة وآفاقها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة المالية.

تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية، باعتبارها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني، معتمدة في ذلك على أدواتها المختلفة.

للسياسة المالية موقعها من بين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية إذ أن تأثيرها يكون على معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية قصد تحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني من جهة والحد من انتشار التضخم والكساد والبطالة من جهة، ومن جهة أخرى جعل منها إحدى الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

وللإحاطة بجوانب هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة المالية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

المبحث الثالث: آلية عمل أدوات السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة المالية.

للسياسة المالية دور هام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فهي تساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، لذلك سنتعرض في هذا المبحث إلى تعريف السياسة المالية، ثم تطورها، وأخيرا أهداف السياسة المالية.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية.

للسياسة المالية مفاهيم عديدة نظرا للدور الذي تلعبه في الاقتصاديات المعاصرة وإليك بعضا منها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر:

التعريف الأول: يقصد بالسياسة المالية تدخل الدولة لتنشيط الاقتصاد من خلال سياسة الضريبية أساسها تخفيض معدلات الضرائب، وترشيد الانفاق الحكومي[1].

التعريف الثاني: أصل كلمة السياسة المالية "FISC" وتعني حافظة النقود أو الخزانة، وتعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة، بهدف تحقيق اهداف الدولة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية[2].

التعريف الثالث: تعرف السياسة المالية بانها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل للسياسة المالية: هي أسلوب أو برنامج عمل مالي تضعه الحكومة بناء على قرارات رشيدة تتخذها في بداية السنة المالية مستخدمة بذلك الإيرادات العامة والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة قصد تحقيق عدة أهداف في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية والعمل على رفاهية المجتمع من خلال عدة سياسات.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية.

عرف مفهوم السياسة المالية تطورات جوهرية في السنوات الأخيرة، حيث أضحت السياسة المالية في العصر الحديث في اطارها وتحليلاتها من السياسة المالية جزء هام من السياسة الاقتصادية ككل المعروفة منذ الخمسينات من القرن الماضي، على هذا الأساس يتم التطرق إلى تطورها عبر الفكر المالي من خلال ما يلي:

---

[1] عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 28.

[2] طارق الحاج، **المالية العامة**، درا الصفاء، الأردن، 2012، ص 201.

[3] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة، الأردن، ط3، 2015، ص 190.

أولا: السياسة المالية عند الكلاسيك.

يعد قانون ساي للأسواق والذي يقوم على فكرة أن العرض يخلق الطلب عليه، ومفهوم اليد الخفية لآدم سميث من أهم دعائم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، حيث تظهر هناك علاقة نسبية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق أي أن أي زيادة في الإنتاج أو العرض سوف يؤدي إلى زيادة معادلة لها في الدخل النقدي وتلعب النقود دور عربة لنقل البضائع فقط أي للمبادلة فقط وبالتالي فزيادة الدخول النقدية سوف ينعكس مباشرة في الزيادة على الإنفاق على السلع والخدمات، فكل زيادة في الإنتاج سوف تخلق زيادة معادلة في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد ولكي ترتفع مستويات الدخل والإنفاق والتوظيف فلا بد من زيادة العرض[1]. كما أن وظائف الدولة قد حددت عند الكلاسيك بثلاثة أمور: الدفاع الخارجي وحفظ الامن الداخلي والقضاء وإقامة العدل وتأدية خدمات المرافق العامة، أي ان الدولة حارسة لا تتدخل في النشاط الاقتصادي، ووفقا للفكرة التقليدية كانت الوظيفة الأساسية للمالية العامة هي مد الدولة بالموارد الضرورية لتغطية الأعباء المالية، وتوزيع هذه الأعباء على الافراد توزيعا عادلا أي ان المالية العامة محايدة[2].

ثانيا: السياسة المالية في الفكر الكينزي.

كانت الأزمة الكساد العالمية التي سادت ابتداءا من سنة 1929م وفشل التحليل الكلاسيكي في إيجاد حلول لها، وكذلك اعتماد الكلاسيك على جانب العرض واهمال جانب الطلب، وتغليبهم تخفيض تكاليف الإنتاج بتخفيض الاجر النقدي، أدت كل هذه العوامل لخلق مناخ ملائم لظهور الفكر الكينزي على يد مؤسسه "جون مينيرد كينز" والذي رفض مبادئ الكلاسيك وتحليلهم للتوازن الكلي[3]. وقد انتقد كينز قانون ساي للسوق لتجاهله دور الطلب في تحديد الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف، وبين ان التوازن ممكن الحدوث عند أي مستوى من مستويات التوظيف وبالتالي اكد عجز الأساليب والسياسات التي افترضها الكلاسيك والتي من شأنها العودة بالنشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظيف الكامل، من ثم فالنظام الاقتصادي الكلاسيكي حسب اتباع كينز يدعو إلى ما يعرف بالاقتصاديات جانب الطلب demand side economics ولا يملك من القوى التلقائية ما يضمن بها تحقيق توازن اقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل، كما بين كينز عجز اليد الخفية في تحقيق التوازن الاقتصادي واظهر التناقض الصارخ والتعارض الواضح بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع فالفرد ليس دائما يسلك سلوكا عقلانيا ورشيدا[4].

افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك، إنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود، ولقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب

---

[1] مجيد ضياء، **النظرية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 49، 50.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2007، ص 23، 24.

[3] مجي الدين بوري، **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر ما بين 2000-2010"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، ص 31.

[4] محمد اربالله، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار-حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص 11.

حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل[1].

ثالثا: السياسة المالية عند النقوديون.

لقد سادت آراء المدرسة الكينزية طوال مدة الثلاثينيات والاربعينيات من القرن الماضي حتى بدأت الملامح الفكرية الأولى للمدرسة النقودية او مدرسة شيكاغو او اقتصاديات جانب العرض supply side economics بالظهور في منتصف الخمسينيات متحدية اراء المدرسة الكينزية وداعية إلى العودة إلى التعاليم الكلاسيكية التقليدية والتي كانت سائدة قبل ظهور المدرسة الكينزية، إلا ان أنصار المدرسة النقودية أمثال (ملتون فريدمان، كار برونر، ملتزر، ليدر، فيليب كاجان، وغيرهم) لم ينجحوا في لفت الأنظار إليهم إلا في السبعينات من القرن الماضي عند بروز ظاهرة التضخم الركودي[2]. و يرى النقوديون وعلى رأسهم الاقتصادي البارز "ملتون فريدمان" أن الرأسمالية كنظام اقتصادي لا تنطوي على عيوب كثيرة، وأنها كفيلة بتصحيح اخطائها بنفسها لو استطاع المجتمع حماية عمل قوانين الاقتصاد الحر والحد من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وتنتمي هده الجماعة من الناحية الفكرية إلى تيار المدرسة النيوكلاسيكية، ويعتقد فريدمان ان دور الحكومة في النشاط الاقتصادي يجب ان يكون محدودا ويميل إلى الشك في قدرتها في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية القائمة وإلى صعوبة ضبط المؤسسات الحكومية، ويؤكد كذلك بأن عودة مبدأ اليد الخفية التي تحدث عنها "ادم سميث" ممكن ان تعود للعمل من جديد في ظل سيادة الحرية التامة[3]. وينقسم أنصار هده المدرسة إلى فرعين رئيسيين يصبان في منبع واحد (المناداة بإطلاق الحرية الاقتصادية بمعناها الواسع) [4]:

1. **التيار الأول**: يمثل المدرسة النيوكلاسيكية او شيكاغو قاد لواءها ميلتون فريدمان وكارل برونر ودم ملتزر وليدر وفرانك تايت، حيث تمكنوا من صياغة فكر النقوديون الذي يقوم بالأساس على:

- المناداة بالحرية الاقتصادية باعتبارها الأساس في حياة الفرد والمجتمع والضوابط هي الاستثناء وعدم وجود تقاطع بين سعي الفرد للبحث عن مصلحته الحقيقية ومصلحة المجتمع.
- الرأسمالية كنظام لا تنطوي على عيوب خطيرة بل ان عيوبها تكمن في العوائق التي تحول دون عمل قوانين اقتصاد السوق، والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وتزمت العمال واصرارهم على زيادة الأجور فلو توفرت حرية لحركة الأسعار واقتصرت مهمة الحكومات على حماية هده الحركة من ضغوط النقابات والاحتكارات والدولة عندها يمكن للنظام ان يسير بسهولة والعودة إلى ما دعا اليه (سميث) اليد الخفية فباستطاعتها ان تحقق التوازن العام

---

[1] مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر 1990- 2004"**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 56.

[2] حسين ماجد ثامر الفتلاوي، **السياسة المالية و أثرها في عرض النقود في العراق للمدة 1990-2014**، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص 11.

[3] زكي رمزي، **فكر الازمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987، ص 50.

[4] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، الحامد، ط1، 2010، ص 60، 61.

وحلل التوازن الذي حدث عبر تاريخ الرأسمالية في القرنين التاسع عشر والعشرين سببه عدم احترام قوانين السوق وتدخل الدولة وضغوطات نقابات العمال.

- السياسة الاجتماعية التي طبقتها الدولة (كالدعم السلعي والضمان الاجتماعي المجاني في الإسكان والتعليم) أدت إلى البطالة والعجز في الميزانية العامة للدولة.
- التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية (وما عرف بدولة الرفاه) وهدف تحقيق التوظيف الكامل المسؤول الأول عن البطالة وزيادة الأسعار وتدني الادخار وركود الاستثمار وتراجع معدل النمو وشل كفاءة الأسعار، فالسعي لتحقيق التوظيف الكامل تتطلب زيادة في الانفاق العام، وعجز الميزانية العامة وزيادة الإصدار النقدي كان له الأثر الواضح في التضخم.

2. **التيار الثاني:** يضم أنصار اقتصاديات جانب العرض من إعلام مدرسة "لافر وجورج جيلدر" تركزت تحليلات التيار بالدعوة إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح البرجوازية والبحث عن مصادر جديدة للتراكم البدائي للاستعانة بها في مرحلة التوسع الرأسمالي القادمة.

رابعا: السياسة المالية في إطار التوقعات الرشيدة.

إن مسألة اتباع سياسة مالية مرنة لن تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخصوصا اذا ما توفرت توقعات عقلانية، لأن اتخاذ مثل هذه السياسة غير المعلنة قد يتناقض وسلوك الوحدات الاقتصادية التي تقوم على التوقعات العقلانية(الرشيدة)، إذ أنهم يستخدمون جميع المعلومات المتوفرة لديهم ويعملون وفقا لها، وإذا ما طبقت سياسات جديدة فإن الوحدات الاقتصادية سوف تتصرف بطرق مختلفة وبالتالي تكون الآثار الفعلية لهذه السياسات مختلفة تماما، وبالتالي فان السياسة المرنة لا تؤدي غرضا نافعا في أغلب الأحيان لأن الأجور النقدية والأسعار سوف تتغير إلى ان يعود الناتج والعمالة إلى مستوياتهما الاصلية، فضلا عن ان التقلبات في الإجراءات والسياسات تفضي إلى أخطاء في التوقعات، واستنادا لفرضة التوقعات الرشيدة فإن اعتماد سياسة مالية معلنة سواء اكانت توسعية ام انكماشية منذ البداية يمكن ان تساعد أصحاب القرار الاقتصادي في جانب التنسيق والتعاون مع إجراءات السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة معا لتحقيق أهدافها، إلا أن هذه النظرية قد تعرضت للانتقادات كان من أهمها أنه في حالة امتلاك صانعي السياسة لمزيد من المعلومات عن الاقتصاد قد يكون من السهل لهم ان ينشروا المعلومات ويدعوا الناس لكي يتصرفوا بناءا عليها بدلا من تطبيق سياسة جديدة، فضلا عن أن مسألة افتراض النظرية لمرونة الأسعار والأجور، فإنها قد تكون جامدة، وبالتالي حتى لو كانت التوقعات رشيدة فإن الأجور والأسعار قد تتغير ببطء لتؤدي إلى تغيرات في الناتج والعمالة، وعلى هذا الأساس فان السياسة المرنة يمكنها تغيير الناتج والعمالة على الأقل في الاجل القصير، وعليه يمكن القول ان هذه النظرية تعد مجل خلاف بين الاقتصاديين[1].

[1] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية: الإطار العام، و أثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**، دار اليازوري العلمية، الأردن، ط2، 2014، ص ص57، 58.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية.

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة وذلك على النحو التالي:

أولا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ان المقصود بالاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود او الركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية منم التقلبات المستمرة في الانتاج ومقدار الدخل، مستوى الأسعار، وفي الاطوار الاقتصادية من ركود، كساد، انتعاش فتضخم[1]، أي ان مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما وهما[2]:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وهو لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وانما يتطلب اختفاء نسبي لظاهرة البطالة وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة للأفراد المؤهلين الذين يبحثون عن فرص عمل عند معدلات الأجور السائدة.
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، أي عدم وجود اتجاه ملحوظ او حاد لتحركات قصيرة الاجل في الأسعار، اما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار.

ويظهر دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومقاومة التقلبات التي يتعرض لها جليا وقت الكساد او وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار وكذا مستوى الدخل الوطني، فإذا كانت الحكومة ترغب في الوصول إلى مستوى مرغوب من الدخل الوطني فإنها تستخدم في تلك الحالة أدوات السياسة المالية لتحقيق الهدف، وفي حالة الوصول إلى ذلك المستوى المرغوب من الدخل الوطني الحقيقي فان دور السياسة المالية هنا يتلخص في المحافظة على استقرار هدا المستوى ومنع التقلبات التي يتعرض لها.

ثانيا: تخصيص الموارد.

يقصد بتخصيص الموارد عملية توزيعها سواء كانت مادية او البشرية بين الأغراض او الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق اعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات[3]:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.

---

[1] موسى إبراهيم، **السياسات الاقتصادية والدولة الحديثة**، دار المنهل، لبنان، 1998، ص 13.

[2] محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص 182، 183.

[3] محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، دار المعتز، الاردن، 2015، ص 258.

- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

هناك وسيلتان لتخصيص الموارد هما جهاز السوق وتدخل الدولة[1]:

- **جهاز السوق:** ويميزه العرض والطلب ونظام الثمن المؤسسان على مبدأ سيادة المستهلك واختياره.
- **تدخل الدولة:** قد يعجز جهاز السوق أحيانا من تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلي في تخصيص الموارد، فهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها، أي في حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع.

ثالثا: إعادة توزيع الدخل الوطني.

توزيع الدخل الوطني يعني الطريقة التي يتم من خلالها توزيع الدخل بين الطبقات والشرائح الاجتماعية بحيث يتحدد الدخل لكل طبقة أو شريحة على أساس مساهمتها في الإنتاج ومقدار ملكيتها، فالسياسة المالية لها دور كبير في عملية توزيع الدخل وذلك باستخدام أدواتها من نفقات وإيرادات بحيث تقوم الدولة في البداية بالتأثير على التوزيع الأولي للدخل، أي تحديد سقف الأجور ومعدلات الأرباح والفائدة إضافة إلى ذلك تقوم بتحديد أسعار عوامل الإنتاج وبعد كل هذه المراحل تقوم الدولة بإعادة توزيع الدخل لفائدة الطبقات المحرومة وذلك بتوجيه الإنفاق العام لإقامة وإنشاء المنشآت الخدماتية وتقديم الإعانات بمختلف أنواعها ومن جهة اخرى تفرض الضرائب مرتفعة على أصحاب الدخل المرتفع وضرائب منخفضة على ذوي الرواتب والأجور المتدنية من أجل تقليل الفوارق والتوزيع العادل للدخول بين أفراد المجتمع، حيث تعتبر الضريبة أهم ركيزة منظمة لتوزيع الدخل الوطني ولها دور فعال في تحقيق العدالة في إعادة توزيع الدخول[2]. ويؤثر الإنفاق الحكومي على الدخل الحقيقي للأفراد من خلال زيادة النفقات الحكومية الاجتماعية لكي يستفيد منها ذوي الطبقات المحرومة والمحدودة الدخل ذلك يحسن من مستوى معيشتهم جراء زيادة دخولهم الحقيقية، بحيث تعتبر سياسة الإنفاق العام من أبرز أدوات السياسة المالية الأكثر فعالية لتحقيق توزيع أمثل للدخل الوطني[3].

رابعا: تحقيق التنمية الاقتصادية.

تهدف السياسة المالية أيضا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، بمعنى محاولة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن، وبالتالي فإن الدولة مطالبة بأن تسخر في هذا السبيل كل إمكانياتها لتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذا الهدف، عن طريق تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى عوامل أخرى كضعف الادخار الخاص، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب

---

[1] عبد الجليل شليق، **استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية "دراسة حالة الجزائر 1990-2009"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص ص 5، 6.

[2] لحسن دردوري، لقليطي الأخضر، **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا، القاهرة، 2018، ص 14.

[3] المرجع نفسه، ص 14.

ضعف مستوى المعيشة، كل هذه العوامل من شأنها ان تشكل عبئا على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص، وعليه من أجل كسر دوائر الفقر والخروج من دائرة التخلف والنهوض بالتنمية يستلزم على الدولة القيام بوضع وتنفيذ خطط إنمائية متكاملة، وتوفير الموارد اللازمة لتمويلها، والقيام بهذه المجهودات التنموية يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الادخارية ومنه توجيهها لتمويل برامج التنمية[1].

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

تستخدم السياسة المالية ثلاثة أدوات رئيسية: الأولى هي الإيرادات العامة، والثانية هي النفقات العامة، اما الثالثة والأخيرة هي الميزانية العامة، وسنتطرق إلى كل أداة وفق ما تتطلبه، وهي كما يلي:

المطلب الأول: الإيرادات العامة.

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام لا بد ان تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، حتى يتسنى لها القيام بوظائفها.

أولا: مفهوم الإيرادات العامة.

الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ[2].

ثانيا: أنواع الإيرادات العامة.

تتعدد أنواع الإيرادات العامة وتتنوع لتشمل التالي:

1. **الإيرادات الاقتصادية:** تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات، وبهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين هما: إيرادات أملاك الدولة (الدومين)، الثمن العام[3].

[1] لطفي بوناب، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر 1990-2006"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2011، ص 28.

[2] مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011، ص 255.

[3] مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 175.

إيرادات أملاك الدولة (الدومين): يطلق لفظ دومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها، عقارية او منقولة، وأيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أو خاصة[1]، وتنقسم ممتلكات الدولة (الدومين) الي قسمين[2]:

- **دومين عام:** ويتمثل في الطرق العامة والجسور، السدود، الموانئ والكهرباء وكل شيء مخصص للاستخدام العام لكل من يريد الاستفادة منه شرط ان يلتزم بالقيود التي تضعها السلطة العامة للنفع العام أي لكل أفراد المجتمع وليس لمنفعة طبقة معينة، ولا تقصد الدولة من استغلال الدومين العام تحقيق الربح.
- **دومين خاص:** وهي الأملاك المعدة للاستغلال الاقتصادي بهدف تحقيق الربح، يمكن تقسيم الدومين الخاص تبعا لنوع الأموال التي يتكون منها إلى ثلاثة أنواع هي:

- الدومين الزراعي والعقاري: ويتكون من الأراضي الزراعية والغابات والمصائد والمناجم والمحاجر ومصادر الثروة المعدنية.
- الدومين التجاري والصناعي: تزايد أهمية هذا الدومين واتسعت من خلال تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية بعد التطور الذي حصل على واجباتها، وبذلك مارست الدولة التجارة وأقامت المشاريع الصناعية الكبرى لإنتاج البضائع.
- الدومين المالي: يعد هذا الدومين من أحدث أنواع الدومين الخاص، ويقصد به حق الدولة في اصدار النقود ومحفظتها من الوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة للدولة.

الثمن العام: يعتبر الثمن العام مصدرا من مصادر الإيرادات العامة، ويمكن تعريفه بأنه السعر الذي تقرره الدولة أو أحد مؤسستها ثمنا لسلعة أو خدمة معينة يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، حيث يمكن تحديد المنتفع بها مثل خدمات البريد، الكهرباء، المياه...الخ، كما أن الثمن العام يدفع اختياريا فلا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبرا[3].

---

[1] زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الفتح، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 95.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص ص 77، 78.

[3] حسين كشيتي، **إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية "حالة الجزائر 2000-2009"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص 42.

2. **الإيرادات السيادية:** هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد بمالها من حق السيادة، وتشمل الضرائب، الرسوم، الغرامات، الإتاوات، التعويضات والقرض الاجباري[1]، ومن أبرز الإيرادات السيادية ما يأتي:

- **الضرائب:** تعرف الضرائب على انها فريضة إلزامية تقوم الدولة بتحديدها بما تتمتع به من سيادة ويلتزم الممول بأدائها متى انطبقت عليه شروطها دون مقابل تحقيقا لأهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[2]، وبالتالي يمكن ان نستنتج أن خصائص الضريبة تتمثل فيما يلي[3]:
  - الضريبة اقتطاع مالي تفرض نقدا باعتباره الشكل المناسب للنظام المالي المعاصر.
  - الضريبة فريضة إلزامية فليس للفرد من خيار في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها إلى الدولة بغض النظر عن استعداداه أو رغبته في الدفع.
  - تدفع الضريبة بصفة نهائية أي ما يدفع منها في حدود القانون لا ترد لمؤديها بأي حال من الأحوال ولا يدفع عنه أي فائدة، وهذا العنصر يميز الضريبة عن القرض الإجباري.
  - الضريبة تحدد من طرف الدولة أي أن الضريبة لا يمكن أن تفرض او تعدل أو تلغى إلا بقانون، فالإدارة الضريبية التي تقوم بتنفيذ إدارة السلطة العامة لا يحق لها إلا جباية الضرائب المسموح بها وتحصيلها من قبل السلطات المختصة.
- **الرسوم:** وهي عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد[4]، وتتمثل خصائص الرسم فيما يلي[5]:
  - **الصفة النقدية للرسم:** كما ذكرنا سابقا فإنه ومع التطورات الحديثة لمالية الدولة، أصبح من غير المقبول أن تتخذ إيرادات الدولة ونفقاتها الصفة غير النقدية ولذلك أصبح من الضروري أن يدفع الرسم نقدا.
  - **الصفة الجبرية للرسم:** قد يبدو وفي أول وهلة في التعريف وكأن دفع الرسم يتخذ صفة الاختيارية، إذ أن الفرد لا يدفعه إلا إذا طلب ذلك الفرد خدمة معينة، ويقول أحدهم في إشكالية: هل الرسم يتخذ صفة الجبر أم لا، حيث يقول أن" الرسم يبدأ اختياريا حيث أن دافعه يطلب الخدمة بمحض اختياره، ولكن متى طلبها تحول الاختيار في الرسم إلى إلزام".

---

[1] حسن محمد القاضي، مرجع سابق، ص 29.

[2] محمد خصاونة، **المالية العامة**، دار المناهج، عمان، الأردن، 2014، ص 89.

[3] نور الدين حامد سعيد، **أثر اصلاح النظام الجبائي**، دار زهران، عمان، الأردن، 2016، ص ص 14، 15.

[4] سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر " دراسة بعض دول المغرب العربي"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 27.

[5] المرجع نفسه، ص 27.

- **الرسم مقابل خدمة خاصة:** تعد هذه الصفة من الصفات الأساسية في تحديد طبيعة الرسم، إذ يتحقق الرسم عند طلب الفرد لخدمة معينة من الدولة.

3. **الإيرادات الائتمانية:** ممثلة بالقروض ويمكن استعراض كل من مفهوم القروض وخصائصها كالآتي[1]:

إن القرض العام هو مبلغ نقدي تستوفيه الدولة أو أي شخص معنوي آخر من الغير (سواء كان هذا الغير في عداد الأفراد، البنوك، الهيئات الخاصة أو الدولية أم كان من دول أخرى)، وتتعهد الدولة برده وبدفع الفائدة عنه وفقا لشروط محددة. ومنه يتضح على الفور الفارق بين القرض والضريبة: فالقرض واجب الرد ومنتج للفائدة، أما الضريبة فلا، والقرض اختياري ومخصص لغرض معين يحدده القانون الذي أصدره، بينما الضريبة جبرية ولا تخصص عادة لغرض معين وتتمثل خصائص القرض فيما يلي:

- **القرض العام مبلغ من المال:** وهو الأكثر شيوعا، حيث تدخل إيرادات القرض إلى الخزينة العامة على شكل مبالغ نقدية متفق عليها، وقد يكون نقدا وطنيا كما قد يكون نقدا أجنبيا.
- **القرض العام يدفع بصورة اختيارية:** أي يتم بإرادة حرة، حيث يدفع المقترض مبلغ القرض بصورة اختيارية وفق شروط وأحكام القرض التي تم التوصل إليها بالتفاوض.
- **القرض العام يدفع إلى الدولة:** إن القرض العام ينحصر بأشخاص القانون العام فقط سواء كان هذا الشخص هو السلطة المركزية أم وحدات الإدارة المحلية والبلديات والمؤسسات والهيئات التي تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مادي ومالي.
- **القرض العام يتم بموجب عقد:** تحصل الدولة على القروض العامة بموجب عقد بين الطرفين، وتتعهد برد مبلغ القرض مضاف إليه فوائد سنوية مترتبة بموجب أحكام العقد طوال فترة القرض.
- **القرض العام يسند إلى صك تشريعي:** تقوم الحكومة بعقد القروض العامة وإصدار إسناد الدين العام استنادا إلى إذن مسبق من قبل السلطة التشريعية، ويتضمن موافقة ممثلي الشعب على الاستدانة بالمصادقة على مبادئه الأساسية فقط (مبلغه، مدته، معدل فائدته)، ويترك للحكومة أمر تنظيم القرض فنيا.

[1] لطفي بوناب، مرجع سابق، ص ص 117، 118.

المطلب الثاني: النفقات العامة.

مع تطور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية.

أولا: مفهوم النفقات العامة.

النفقات العامة هي مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف اشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة، ونلاحظ ان الحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى، ومن مرحلة تاريخية معينة إلى أخرى، ويقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام، يرتبط بأهداف السياسة المالية المتفق عليها، والمرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع[1].

ثانيا: أركان النفقات العامة.

من التعريف السابق يمكننا ان نحدد اركان النفقة العامة كما يلي:

1. النفقة العامة مبلغ من المال (اقتصادي او نقدي):

تنفق الدولة عادة مبالغ نقدية للحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات، ويعد الانفاق المبالغ النقدية الأسلوب الاعتيادي لحصول الدولة على احتياجاتها وسداد ما يستحق عليها من فوائد واقساط الدين العام، وقد كانت الدولة قديما بما تملكه من سلطة تحصل على احتياجاتها قسرا وبدون مقابل كما هو الحال مع السخرة او الاستيلاء الجبري وغيرها من الأساليب غير النقدية، ولكن التطور الاجتماعي وانتشار المبادئ الديمقراطية قلل من هذه الظاهرة[2].

2. أن تصدر النفقة العامة عن الدولة او عن شخص معنوي عام:

إن الحديث ان عن النفقات العامة يعني، النفقات التي تصدر عن الدولة الا ان هذه النقطة هي موضع نقاش في الفكر المالي، الذي اعتمد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة، يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الانفاق وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني والإداري، ويعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة، وهو ما يسمى المعيار الوظيفي او الموضوعي[3].

- **المعيار القانوني والإداري:** يعتمد مؤيدو هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق، فهي التي تحدد طبيعة النفقة، وما إذا كانت عامة او خاصة، فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها اشخاص القانون العام، او الأشخاص المعنوية العامة، وهي الدولة والهيئات العامة الوطنية والمحلية والمؤسسات العامة، وتعتبر نفقات خاصة تلك النفقات التي يقوم بها الافراد والشركات والجمعيات الخاصة او اشخاص القانون الخاص، ويستند أصحاب هذا الرأي إلى

[1] عبد الغفور إبراهيم احمد، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، دار زهران، عمان، الأردن، ط1، 2012.، ص 230.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 33.

[3] عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص 61.

اختلاف طبيعة نشاط القانون العام عن طبيعة نشاط الأشخاص المعنوية الخاصة، ويرجع هذا الاختلاف بصورة أساسية إلى ان نشاط اشخاص القانون العام يهدف إلى المصلحة الجماعية العامة، ويعتمد في ذلك على القوانين والقرارات الادارية، أي على سلطة الامر بينما يهدف نشاط الأشخاص الخاصة إلى تحقيق المصلحة الفردية الخاصة، التي تعتمد على التعاقد ومبدأ المساواة بين المتعاقدين[1].

- **المعيار الوظيفي:** ويعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، فالدولة الان تمارس نشاطات مماثلة لتلك التي يقوم بها الافراد، فاعتمد هدا المعيار على اعتبارات اقتصادية واجتماعية للدولة، فتعتبر النفقة العامة حسب هذا المعيار التي يقوم بها الدولة بصفتها السيادية، وعلى ذلك فليست كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة، وعلى العكس من ذلك تعتبر نفقات عامة تلك التي تقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتها الدولة في استخدام بعض سلطاتها الآمرة، على ان تكون هذه النفقات نتيجة لاستخدامك هذه السلطات السيادية (تصدر عن هيئات خاصة)[2].

- **تحقيق المنفعة العامة:** ان يكون الغرض من الانفاق اشباع حاجة عامة فيجب ان تهدف إلى تحقيق نفع يعود على جميع المواطنين وليس على فرد أو أفراد بالذات، فاذا استخدمت الدولة بعض المبالغ النقدية من ذمتها لتحقيق مصالح خاصة ذاتية، فلا يمكن اعتبارها نفقة عامة وإنما تعتبر الدولة في هذه الحالة انها أساءت استعمال مالية الدولة وانحرفت عن أهدافها[3]. و تحقق النفقات العامة أكبر قدر من المنافع العامة لدى البعض عندما تتساوى المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية للدخول النقدية للأفراد بعد فرض الضريبة، إن أصحاب هذه النظرية يعتقدون ان المنفعة العامة هي عبارة عن حاصل جمع المنافع الفردية لأفراد المجتمع حيث يرى أصحاب هذه النظرية ان الضرائب ثمن يدفعه المواطن مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة، إن هذه النظرية تتجاهل الطبيعة الخاصة للنفقات العامة حيث ان الانفاق العام يخضع لاعتبارات سياسية واجتماعية وأن انفاق الدولة يختلف عن انفاق الافراد وبالتالي فإن فكرة المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منه وإنما تتسع لتشمل كافة النفقات المؤدية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وزيادة إنتاجية الفرد وتحسين وسائل الإنتاج بهدف تقليل الفاقد من الموارد الاقتصادية[4].

يتطلب تحقيق المنفعة القصوى من الدولة ان توجه نفقاتها نحو اشباع الحاجات العامة وبالتالي فإن الامر يتطلب دراسة أحوال الاقتصاد والمجتمع ومقدار الحاجة إلى مختلف أوجه الانفاق وتحديد المشاريع ذات الأولوية حسب طبيعة المشكلات التي تواجه الاقتصاد الوطني[5].

---

[1] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير الشامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل، عمان، الأردن، ط3، 2007، ص 56.

[2] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص ص 107،108.

[3] محمد حلمي مراد، **مالية الدولة**، مطبعة نهضة مصر، مصر، بدون سنة نشر، ص 25.

[4] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص 52.

[5] المرجع نفسه، ص 53.

ثالثا: تقسيمات النفقات العامة.

مع اتساع نشاط الدولة ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نظرا لتنوع وتزايد النفقات العامة واختلاف آثارها، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تقسيم هذه النفقات إلى أقسام متميزة، ومن اهم هذه التقسيمات ما يلي:

- تنقسم النفقات العامة حسب دوريتها إلى: نفقات عادية ونفقات غير عادية.
- تنقسم النفقات العامة حسب طبيعتها إلى: نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.
- تنقسم النفقات العامة حسب اغراضها إلى: نفقات إدارية، اجتماعية، اقتصادية، مالية وعسكرية.

1. تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها:

تنقسم النفقات حسب انتظامها وتكرارها السنوي إلى قسمين هما[1]:

- **النفقات العادية:** تتجدد كل فترة زمنية كسنة مثل الميزانية، رواتب الموظفين، وهي تمول من إيرادات عادية مثل الضرائب والاعانات.
- **النفقات غير العادية:** وهي التي تلزم لمواجهة الظروف طارئة ولا يلزم تكرارها مثل اعانات منكوبي الزلازل او الفيضانات او تمويل الحرب، وهي تمول من إيرادات غير العادية مثل القروض.

2. تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها:

يمكن ايجازها فيما يأتي[2]:

- **النفقات الحقيقية:** او تسمى نفقات غير الناقلة هي تلك النفقات التي تصرف في مقابل حصول الدولة على خدمات أو سلع أو أموال انتاجية، كنفقات الرواتب وأثمان اللوازم والمواد التي تحتاج ألبها الأجهزة الحكومية لأغراض تشغيلها، والنفقات الاستثمارية والرأسمالية، والتي تحصل الدولة عند انفاقها الأموال على مقابل للإنفاق يتمثل في خدمة او سلعة مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني.
- **النفقات التحويلية:** او ما تسمى بالنفقات الناقلة وهي الاعتمادات التي تدفعها الدولة دون الحصول على مقابل للنفقات (لا خدمات ولا سلع ولا رؤوس الأموال)، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى طبقات اجتماعية أخرى محدودة الدخل، فالإنفاق في هذه الحالة يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من طبقة إلى أخرى، وبمقتضى ذلك فإن النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل ومن ثم لا تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بشكل مباشر.

---

[1] حسن محمد القاضي، **الإدارة المالية العامة**، دار الأكاديميون، عمان، الأردن، 2014، ص 66.

[2] لطفي بوناب، مرجع سابق، ص 96.

1. تقسيم النفقات العامة حسب اغراضها:

او كما يطلق عليها بالتقسيم الوظيفي، أي تبعا لاختلاف وظائف الدولة، وهي كما يلي:

- **نفقات إدارية:** تكون مخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب واجور العاملين في الادارات الحكومية، والمبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل اعداده وتدريبه لكي يكون قادرا على أداء الخدمات العامة على أكمل وجه، كما يدخل ضمنها المبالغ اللازمة لتحقيق الامن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج[1].
- **نفقات اجتماعية:** هي النفقات التي تتعلق بالأهداف والاغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، وهذا عن طريق توفير أسباب وامكانيات التعليم والصحة لهم او اسناد الفئات التي توجد في ظروف صعبة[2].
- **نفقات اقتصادية:** وهي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف على توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات[3].
- **نفقات مالية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة من اجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الاخرى[4].
- **نفقات عسكرية:** تمثل النفقات المخصصة للدفاع عن الوطن وحمايته من الاعتداء الخارجي، وعن جميع النفقات العسكرية الموجهة لبناء القوات المسلحة والمعدات الحربية، أضف إلى ذلك النفقات على الامن الداخلي وتجهيزاته[5].

رابعا: أسباب تزايد النفقات العامة.

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العامة احدى السمات المميزة للمالية العامة في هذا العصر، لدرجة ان بعض العلماء وعلى رأسهم العالم "فاجنر" اعتبر زيادة النفقات العامة قانون عام للتطور الاقتصادي وسماه "قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي"، وفيه يرى ان هناك زيادة في النفقات العامة بنسبة أكبر من معدل الزيادة في النمو الاقتصادي، أي بنسبة أكبر من زيادة الناتج الوطني الإجمالي[6]، ويرجع زيادة حجم الإنفاق العام إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية نستعرضها تباعا على النحو التالي:

---

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 121.

[2] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 82.

[3] السيد عبد المولى، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص 78.

[4] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 121.

[5] مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص 54.

[6] حسن محمد القاضي، مرجع سابق، ص 74.

1. الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

المقصود بالأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة تلك التي تؤدي إلى زيادة في رقم الانفاق العام دون ان يقابله زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين او تحسين مستواها، وهي كالآتي:

- **انخفاض القيمة الحقيقية للنقد الوطني:** من الملاحظ بوجه عام ان قيم العملات الوطنية تميل للانخفاض في المدى الطويل مما يستتبع ازدياد عدد الوحدات النقدية التي تدفع للحصول على سلعة او خدمة معينة، ويترتب على ذلك منطقيا ارتفاع أثمان مشتريات الدولة ومرتبات ومكافآت العاملين بها مما ينجم عنه تزايد النفقات العامة حتى لو ظل حجم ومستوى الخدمات العامة المؤداة ثابتا، من الواضح أن مثل هذا التزايد ظاهري إذ لا تقابله زيادة في الخدمات الحكومية[1].
- **التغير في أساليب وضع الميزانيات:** تتمثل في الغاء الميزانيات الملحقة، وضمها إلى الميزانية العامة للدولة بعد اعتماد مبدأ وحدة الميزانية العامة، أو التخلي عن بعض النظم المحاسبية التقليدية التي تأخذ بمبدأ الناتج الإجمالي عند اعداد حسابات الميزانية العامة، اذ لم يكن الانفاق الحكومي يسجل وفق هذا النظام إلا بعد استنزال حصيلة إيراداتها منها، اما الآن فغنها تحضر وفقا لمبدأ الناتج الإجمالي الذي يقوم على أساس أن تقيد كافة نفقات الدولة وإيراداتها في الميزانية العامة دون إجراء أي مقاصة بينها، وهو ما يضخم أرقام الميزانية العامة بشكل كبير مقارنة بما كان عليه الحال في السابق[2].
- **التغيرات على مستوى اقليم الدولة وسكانها:** قد تكون الزيادة ظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة او عدد سكانها، ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى، ويترتب على هذه الزيادة بطبيعة الحال زيادة في حجم الانفاق العام، كما أن التركيبة السكانية لها تأثير مباشر على حجم النفقات الحكومية خصوصا إذا كانت نسبة الأطفال والشيوخ عالية فهذا يتطلب تقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية للأطفال وكذلك تقديم الإعانات والضمان الاجتماعي لفئة كبار السن مما يعني زيادة النفقات العامة[3].

2. الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

المقصود بالأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة مجموعة العوامل التي تؤدي إلى زيادة فعلية في رقم الانفاق العام بما يقابله زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين لإشباع حاجاتهم، ومن هذه الأسباب ما يلي[4]:

- **أسباب اجتماعية:** وهي مرتبطة بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل.
- **أسباب اقتصادية:** الناتجة عن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني مما يتطلب نفقات مالية متزايدة مما يعني زيادة في حجم النفقات العامة.
- **أسباب عسكرية:** تزايد الحروب يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العام.

---

[1] مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام: المالية العامة**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 219.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي: "دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص ص 112، 113.

[3] لطفي بوناب، مرجع سابق، ص 99.

[4] مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 171.

- **أسباب سياسية:** وهي مرتبطة بالدور السياسي للدولة والتغيرات السياسية كتعدد الأحزاب، هذا بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام.
- **أسباب إدارية:** عن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة للتطوير والتحديث والتدريب، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها.

المطلب الثالث: الموازنة العامة.

تعتبر الموازنة العامة أداة رئيسية في السياسة المالية، وعليه يمكن ايجاز الموازنة العامة للدولة في النقاط التالية:

أولا: تعريف الموازنة العامة.

بدأ مفهوم الموازنة العامة من خلال التعبير عن مبدأ وجوب الإذن بجباية الضريبة من ممثلي الشعب (نواب البرلمان)، ولما توطد هذا المبدأ أدرك هؤلاء النواب أن حق اعتماد الضريبة يتضمن حقا آخر هو حق الرقابة على كيفية إنفاق حصيلتها، ثم تطور هذا إلى حق مناقشة فقرات النفقات العامة والإيرادات العامة وبالتالي تحقيق المصادقة الدورية لهذا التقرير، في ظل هذا كان لابد للسلطة التنفيذية من أن تهتم بإعداد تقرير مفصل للنفقات والإيرادات عن الفترة المالية القادمة للحصول على الاعتماد في ضوء فلسفة النظام السياسي القائم[1]. من هنا تبلورت عدة مداخل لتعريف الموازنة العامة نستطيع أن نرصدها على النحو التالي:

- الموازنة وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المتخصصة، ومعنى هذا أنه قبل التصديق كانت في حكم المشروع، وبعد تصديق السلطة التشريعية المختصة تصبح في حكم القانون الذي يخول للسلطة التنفيذية تحصيل الإيرادات وجباية الضرائب بالشكل الذي ورد بالميزانية العامة نفقات الدولة وإيراداتها، أي بيان مفصل لما تعتزم الدولة على إنفاقه وبيان مفصل عن الإيرادات اللازمة لتغطية الإنفاق ومصادر الحصول عليها بذلك تحدد الميزانية بوضوح السياسة المالية للدولة ومشروعاتها، والموازنة تكون خلال فترة زمنية متصلة، وجرت العادة على أن تكون هذه الفترة محددة بسنة وقد يحدث في بعض الأحيان أن تكون أقل أو أكثر من سنة وذلك في حالة إرادة تغيير موعد بدء السنة المالية، فالموازنة هي إذن نظرة توقعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع لإجازة من السلطة المختصة، كما تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة والإيرادات الأزمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة هي في العادة مدة سنة.[2]
- الموازنة العامة هي برنامج تخطيطي يعد من سنة إلى أخرى بحيث يعكس التطورات على الأداء المالي الحكومي وعلى الأداء الاقتصادي الكلي من جهة وترسيخ التوجهات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية من جهة أخرى، وهي أيضا بمثابة أداة الحكومة في تنفيذ خطط التنمية على اختلاف أنواعها وآجالها، وتضم الموازنة برامج عمل الحكومة للفترة المقبلة، حيث تقوم السلطة التنفيذية بإعداد الموازنة في مراحل منتظمة وترفعها إلى البرلمان لإقرارها

---

[1] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، عمان ،ط1، 2006، ص ص 145، 146.

[2] جمال لعمارة، **أساسيات الموازنة العامة للدولة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص-ص، 32-35.

مرة في السنة، وتهدف الموازنة بشكل رئيسي إلى إرساء الاستقرار الاقتصادي الكلي وإعادة توزيع الإيرادات وتحقيق الموارد المالية، لعدد من الوظائف العامة (النفقات)[1].

ومن خلال تعريف الموازنة العامة يتضح لنا بأن الموازنة لها ثلاث خصائص أساسية [2]:

- الموازنة العامة هي توقيع أو تقدير للإيرادات والنفقات.
- الموازنة العامة هي إجازة من البرلمان.
- الموازنة العامة هي ذات صلة بأهداف الدولة.

ثانيا: أهمية الموازنة العامة.

تعد الموازنة شيئا ضروريا أيا كان شكل الحكم في البلاد، إذ بدونها لا يمكن أن تسير المصالح العامة سيرا منتظما، وهي بذلك تعتبر وثيقة إدارية تبين فيها النفقات والإيرادات الاحتمالية المستقبلية، غير أن لها في الحكومات النيابية أهمية خاصة إذ يجب أن يعتمدها البرلمان وأن يجيزها، ولذلك فهي تعد في النظام البرلماني عمل إجازة إلى جانب كونها عمل تقديري فيجاز للحكومة بمقتضاها انفاق المصروفات وتحصيل الإيرادات الواردة في الميزانية، وقد أصبح اعتماد المجالس الشعبية للميزانية مبدأ من مبادئ القانون العام في كل الدول ذات الحكومات النيابية، للموازنة أهمية بالغة من الناحية السياسية لأن إلزام السلطة التنفيذية بالتقدم كل سنة إلى السلطة التشريعية بخطتها المالية لكي تجيزها أو ترفضها أو تعديل ما جاء بها من اعتمادات، يعني اخضاعها للرقابة الدائمة لهذا المجلس، كما أن لها أهمية كبرى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لا تقل عن أهميتها من الناحية السياسية، إذ تستطيع الدولة بواسطتها أن تعدل في توزيع الدخل الوطني على الطبقات المختلفة للمجتمع عن طريق الضرائب والنفقات العامة كما أصبح لها دور خلاق في تحقيق العمالة الكاملة وتعبئة القوى الاقتصادية، والمساهمة في زيادة الدخل الوطني ورفع المستوى المعيشي[3].

ثالثا: مبادئ الموازنة العامة.

ترتكز الموازنة العامة للدولة على خمس مبادئ أساسية وهي:

1. مبدأ وحدة الموازنة:

يقصد بمبدأ وحدة الموازنة هو إدراج كافة النفقات والإيرادات للدولة المتوقع إنفاقها أو تحصيلها خلال دورة الموازنة في وثيقة واحدة أي في موازنة واحدة أو بعبارة أخرى عدم تعدد الموازنات. والغاية التي يرمي منها هذا المبدأ هي مالية وسياسية فمن الناحية المالية تسهل هذه العملية معرفة المركز المالي للدولة من خلال عملية المقارنة بين النفقات العامة وهو ماي مكن معرفته من خلال عرض بنود الموازنة وبطبيعة الحال فلا يمكن الوصول إلى ذلك إلا إذا كانت كل نفقات الدولة وكل إيراداتها موحدة في موازنة واحدة حيث يمكن من خلال ذلك معرفة العجز وأساليب تمويله والفائض، وكذلك نسبة الكميات المالية إلى الدخل الوطني لمعرفة تأثير تلك الكميات على الإنتاج الوطني وإعادة توزيع الدخل الوطني لما للأخير من تأثير في الاستهلاك والادخار، أما من الناحية السياسية فلا شك أن الموازنة العامة تسهل إذا وحدت نفقات وإيرادات الدولة فيها عملية الرقابة التشريعية على عكس ما إذا تعددت حيث يكون أحكام الرقابة غاية في الصعوبة ويصبح شرط

[1] لطيفة كلاخي، **أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2017، ص ص74،75.

[2] المرجع نفسه، ص76.

[3] عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص ص 256،257.

موافقتها على الموازنة شرطا لا أثر له، والهدف من إظهار الموازنة في صورة موحدة لكافة عناصر الإيرادات والمصروفات، سهولة عرض الموازنة وتوضيحها للمركز المالي ككل، وتجنب الفاحص أو الباحث اجراء التسويات الحسابية [1].

وتوجد الاستثناءات على مبدأ الوحدة اذ بالرغم من وجاهة الأسباب الداعية إلى وحدة الموازنة العامة للدولة إلا أن التطورات الاقتصادية والظروف العملية أدت إلى الخروج على هذا المبدأ في صفة تعدد للموازنات فنجد إلى جانب الموازنة العامة للدولة الموازنات غير العادية (الاستثنائية) والموازنات المستقلة الملحقة.

2. **مبدأ عمومية (شمول) الموازنة:**

يقصد بمبدأ شمول الموازنة أو الموازنة الإجمالية أن تشمل موازنة الدولة جميع نفقاتها وجميع إيراداتها دون سهو ودون أن يسمح بالخصم[2]. فلا تخصم نفقات أي مؤسسة أو مصلحة عامة من إيراداتها كما لا يخصص أي نوع من الإيرادات بذاته لأوجه معينة من أوجه الإنفاق وبذلك تستطيع أجهزة الرقابة سواء التنفيذية أو التشريعية من تحقيق رقابتها على النفقات العامة وتتابع ما رافقها من تبذير وإسراف ويساعد هذا المبدأ السلطة التشريعية على أعمال الرقابة والإيرادات والنفقات كافة[3] . وللمساعدة في تحقيق أهداف مبدأ العمومية وإتاحة الظروف المهيأة لفاعليته، يقتضي الأمر من الحكومة مراعاة قاعدتين فرعيتين في إعداد وتحضير موازنة الدولة، قاعدة عدم تخصيص حصيلة الضرائب، وقاعدة تخصيص النفقات[4].

يستلزم تحصيل الإيرادات العامة القيام ببعض النفقات، كما أن كثيرا من وحدات القطاع العام تتمتع بإيرادات ضخمة، ولهذا توجد طريقتان لإدراج الإيرادات والنفقات في الميزانية العامة[5]:

- **الطريقة الأولى:** وتسمى بطريقة الناتج الصافي، ومؤداها إجراء مقاصة بين إيرادات كل وحدة ونفقاتها بحيث لا يظهر في الميزانية إلا نتيجة المقاصة، أي صافي الإيرادات أو صافي النفقات.

- **الطريقة الثانية:** وتسمى بطريقة الموازنة الشاملة، ومؤداها أن تدرج في الميزانية كل نفقة وكل إيراد مهما كان مقداره ودون إجراء أي مقاصة بينهما.

3. **مبدأ سنوية الموازنة:**

ونعني بها أن الفترة المقدرة للنفقات والإيرادات العامة المتوقعة هي لسنة واحدة فقط، وأن مناقشة الميزانية ومنحها الاعتماد بشكل دوري وسنوي، ويعني هذا المبدأ أن الموازنة يجب أن تقرر بواسطة اعتماد سنوي من السلطة التشريعية، وطالما لم يجدد هذا الاعتماد فإن الحكومة لا تستطيع إنفاق أي مبلغ من مبالغ الميزانية[6].إن فترة السنة لا أكثر ولا أقل هي الحد الطبيعي لتكرار العمليات المالية تبعا للتغيرات الفصلية ذاتها لسنة حتى تؤخذ في الاعتبار تغيرات مستوى

---

[1] عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 341.

[2] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص38.

[3] عادل العلي، مرجع سابق، ص 339.

[4] حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية، مصر ،1997، ص282.

[5] محمد عباس محرزي ، مرجع سابق، ص ص 338،339.

[6] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص 282.

النشاط في هذه المدة، وما يرتبه ذلك من أثر على تحصيل الإيرادات وأنواع الإنفاق العام[1]،حتى لا تختلف الموازنات المتتابعة نظرا لاختلاف المواسم التي تغطيها كل منها[2]. وترجع المبررات الأساسية لسنوية الميزانية أساسا إلى اعتبارات سياسية ومالية، إذ أنها تكفل دوام الرقابة السياسية من المجالس النيابية على أعمال السلطة التنفيذية كما أن فترة السنة تبدو هي الأكثر ملاءمة من حيث صلاحيتها لوضع تقديرات بدقة، فاذا أعدت لفترة أطول، لن يكون الإعداد دقيق، لما قد يطرأ على الأسعار والحياة الاقتصادية من تقلبات، والرقابة تكون ضعيفة.

أما إذا كانت لفترة قصيرة اشاعت الفوضى والإضرابات في موازنة الدولة كذلك يصعب تحصيل الإيرادات في فترة قصيرة، كما أن اعدادها يتطلب جهودا كبيرة من طرف السلطة التشريعية والتنفيذية وهذا يصعب تحقيقه أكثر من مرة في السنة، ومبدأ السنوية ليس مطلقا حيث ترد عليه بعض الاستثناءات مثل[3]: نظام الميزانية الاثنتي عشرية، ففي حالة عدم تمكن البرلمان من المصادقة على الموازنة قبل بداية السنة المالية، إذا تترخص الإدارة العامة يفتح اعتمادات شهرية مؤقتة على حساب الميزانية المقبلة، كما يعتبر استثناء من مبدأ السنوية الميزانيات المخصصة للبرامج والمخططات الاقتصادية والاجتماعية التي يستغرق تنفيذها عدة سنوات، ويقتضي التطبيق السنوي لقاعدة السنوية القاء جميع الاعتمادات المالية التي لم يبدا تنفيذها حتى نهاية السنة المالية، ومن ثم لا تصرف هذه الاعتمادات، وإن كان من الضروري تنفيذ الأعمال التي رصت هذه الاعتمادات المالية، فإنه يجب ادراج نفقاتها في ميزانية السنة الجديدة. ولكن المشكلة تدق عندما يحدث أن ينشأ التزام الحكومة بدفع مبلغ معين خلال السنة المالية ويجري الدفع الفعلي لهذا المبلغ بعد انتهاء السنة المشار إليها، أو أن ينشأ حق الحكومة في تحصيل مبلغ ما خلال هذه السنة ولا يتحقق التحصيل الحقيقي له إلا بعدها. وهناك طريقتان لإقفال الحسابات العامة للدولة هما[4]:

- **طريقة حساب الخزانة:** ينظر إلى الميزانية باعتبارها حساب الخزانة حيث تكون وجهة النظر المالية هي الغالبة، حيث يعد حساب السنة المالية الختامي على أساس ما أنفق وما حصل فعلا خلال هذه السنة بغض النظر عن تاريخ نشأة التزام الدولة بالدفع أو تاريخ حقها في التحصيل.
- **أما في طريقة التسوية:** فإنه يعد حساب السنة المالية الختامي على أساس المبالغ التي التزمت الحكومة بدفعها حتى ولو لم تدفع فعلا خلال السنة المالية القائمة، والمبالغ التي نشأ حقها في تحصيلها حتى ولو لم تحصل فعلا خلال هذه السنة.

يقصد به أن يتم تقدير الإيرادات والنفقات بصورة دورية ولمدة سنة واحدة ويكون لكل سنة موازنة مستقلة بنفقاتها وإيراداتها عن موازنة السنة السابقة وعن موازنة السنة اللاحقة.

---

[1] فوزي عطوي، **المالية العامة: النظم الضريبية وموازنة الدولة**، منشورات الجلى الحقوقية، بيروت، 2003، ص 335.

[2] مدحت حسنين، **الموازنة العامة**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2004، ص85.

[3] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2003، ص 92.

[4] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 283.

4. **مبدأ التوازن:**

يقصد به تعادل النفقات العامة مع الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة، وتأسيسها على ذلك فلا تعتبر الموازنة محققة لمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة فهذا يعبر عن وجود عجز في الميزانية، وفي حالة العكس فهذا يعبر عن وجود فائض في الميزانية[1].

5. **مبدأ شيوع الموازنة (مبدأ عدم تخصيص الإيرادات):**

يقصد بهذا المبدأ ألا يخصص إيراد معين لتغطية نوع معين من النفقات[2]، وبعبارة أخرى أن تغطي جميع نفقات الدولة بجميع إيراداتها ودون تخصيص إيراد معين لنفقة معينة مثال ذلك لا يجوز تخفيض رسم السيارات لإنشاء طرق جديدة، أو لصيانة الطرق الموجودة (القائمة حاليا)، أو تخصيص الرسوم القضائية لنفقات المحاكم ووزارة العدل أو رسوم المطارات، ويقابل هذا المبدأ التخصيص، ومن أهم فوائده أنه يحقق فكرة المساواة إدارات الحكومة ويسهل عمل السلطة التشريعية[3].إذ أن الهدف من هذا المبدأ هو تحصيل الإيرادات على اختلاف أنواعها لتغطية النفقات جميعها حسب الاعتمادات الواردة في الموازنة العامة[4].

رابعا: مراحل الموازنة العامة.

تمر موازنة الدولة بمراحل أربعة هي[5]:

1. **مرحلة التحضير**: كقاعدة عامة تقوم السلطة التنفيذية بتحضير الموازنة، أي بتحديد الخدمات العامة التي يتعين اداؤها في السنة المالية المقبلة، وتقدير النفقات والإيرادات العامة، وقد يشترك البرلمان مع الحكومة (في البلدان التي توجد بها أنظمة برلمانية) في اتخاذ المبادرة للقيام بهذه التقديرات الممثلة لمكونات الجدول المحاسبي التقديري.
2. **مرحلة الاعتماد:** في حالة وجود البرلمان يلزم لبدء العمل بالتقديرات الواردة في الموازنة أن تعتمد هذه التقديرات بواسطة البرلمان، يتم ذلك عن طريق مناقشة ما هو وارد في مشروع الموازنة بشأن الخدمات العامة ثم مناقشة تقديرات الانفاق العام اللازمة لأداء الخدمات ثم مناقشة تقديرات الإيراد العام اللازم لتغطية هذا الانفاق. وإذا اعتمدت الموازنة مثل ذلك اجازة للسلطة التنفيذية للقيام بتنفيذها.
3. **مرحلة التنفيذ**: وهي تبدأ ببداية السنة المالية التي تغطيها الموازنة (وذلك على فرض أن البرلمان- في حالة وجوده- قد اعتمد الموازنة قبل بدء السنة المالية)، فتقوم الدولة بهيئاتها المختلفة بتحصيل الإيراد والانفاق اللازم لأداء هذه الهيئات لوظائفها المختلفة. وعند التنفيذ يختلف مفهوم اعتماد البرلمان (عند وجوده) لمفردات الموازنة.

ففيما يتعلق بإيرادات الضرائب يعتبر اعتمادها بواسطة البرلمان الزاما للسلطة التنفيذية بتحصيلها، أما فيما يختص بالإيرادات من القروض العامة فاعتماد البرلمان لها يعني تخويل السلطة التنفيذية حق اصدار القرض، ولها بعد ذلك أن تستعمل هذا الحق أو لا تستعمله وفقا لما تمليه ظروف التمويل العام اثناء تنفيذ الموازنة، أما بالنسبة للنفقات

---

[1] عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص 262.

[2] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 66.

[3] فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 332.

[4] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 291.

[5] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001، ص ص 510،511.

فاعتماد البرلمان لها يعتبر تحديدا لحد أقصى يتعين على السلطة التنفيذية عدم تجاوزه، وإنما لا يكون هناك ما يلزمها على إنفاق كل ما ورد في تقديرات الميزانية.

4. **مرحلة الرقابة**: لضمان حسن تنفيذ الهيئات للرقابة التي يختلف تنظيمها من بلد لآخر وأن كان من الممكن حصر صورها فيما يأتي[1]:

- **رقابة ادارية**: يقوم بها الرؤساء في الهيئات العامة على المرؤوسين، كما يقوم بها المفتشون الماليون التابعون للوزارة التي تسهر على تحضير الميزانية ومراقبة تنفيذها
- **رقابة قضائية**: تتمثل في نظر المحاكم في المخالفات المالية التي ترق إلى مرتبة التأثيم.
- **رقابة تقوم بها هيئة مستقلة**: كرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات أو ديوان المحاسبة.
- **رقابة برلمانية**: أي سياسية، يقوم بها البرلمان في حالة وجوده عن طريق لجانه المالية. وكذلك اعتماد قانون الربط النهائي للنفقات والإيرادات الواردة في الموازنة.

المبحث الثالث: آلية عمل أدوات السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها.

تستخدم السياسة المالية في الاقتصاد من اجل معالجة حالات الكساد الاقتصادي وحالات التضخم، مع مراعاة العديد من العوامل التي تؤثر في السياسة المالية، سواء تأثير إيجابي او عكس ذلك.

المطلب الأول: حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني.

يمكن توضيح آلية عمل أدوات السياسة المالية عندما تستخدم إما لمعالجة فجوة ركودية يعاني منها الاقتصاد أو فجوة تضخمية في الاقتصاد[2].

أولا: حالة الكساد الاقتصادي.

يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها. أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ، وفي مثل هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو الآتي:

1. **زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام:**

ولعل هذا يذكرنا بما نادى به كينز (Keynes) لدى حدوث الكساد الكبير "Great depression" في بريطانيا، فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق، وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد، فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد وعند زيادة دخول الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها، وبالتالي إلى توظيف عمال جدد مما يرفع مرة أخرى من دخول الأفراد ويعالج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام[3].

---

[1] محمد دويدار، مرجع سابق، ص 512.

[2] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص 304.

[3] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل، الأردن، ط10، 2009، ص 327.

2. **تخفيض الضرائب:**

كما قد تلجأ الحكومة بتخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام أو بإعطاء إعفاءات ضريبية للمواطن، مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي، لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي[1]. كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد لارتفاع القوة الشرائية في المجتمع وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة والتخلص من الكساد[2].

3. **المزج بين الحالتين:**

وقد تستخدم الحكومة الاثنين معا، أي مزيج من زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الإيرادات (الضرائب)، بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد ودفع عجلته والخروج به من حالة الكساد[3].

وتسمى السياسة المالية في حالة معالجة الكساد سياسة مالية توسعية، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (1) حيث أن زيادة الإنفاق أو تقليل الضرائب ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (1): السياسة المالية التوسعية.

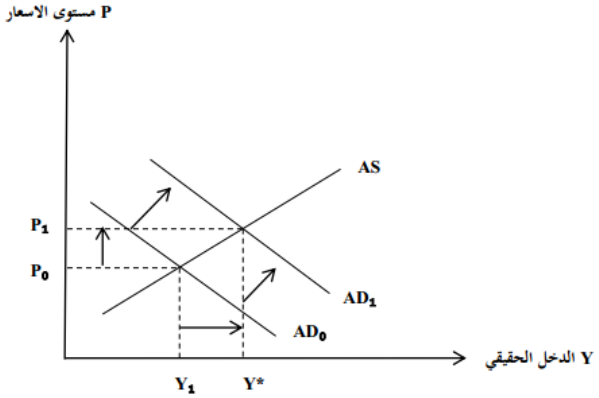

المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر، عمان، 2000، ص205.

حيث أن :

AS: العرض الكلي.

AD_1 : الطلب الكلي قبل إتباع سياسة مالية توسعية.

AD_2 : الطلب الكلي بعد إتباع سياسة مالية توسعية.

يبين الشكل (1) إتباع سياسة مالية توسعية وذلك بزيادة الإنفاق وخفض الضرائب، مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2 مما يعني زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي.

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص ص 216،217.

[2] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 327.

[3] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة، عمان ، الأردن، 2007، ص189.

ثانيا: في حالة وجود تضخم في الاقتصاد.

في حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن دور السياسة المالية هنا هو محاولة تكميش مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق إتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية، إذن تتلخص السياسة المالية الانكماشية هنا على النحو التالي[1]:

1. **تخفيض مستوى الإنفاق العام:** الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف، إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار.
2. **رفع مستويات الضرائب:** مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي أيضا إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة، وبالتالي تقليل دخول الأفراد وخفض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار.
3. **المزج من الحالتين:** أي تخفض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

وبالتالي فإن السياسة المالية الانكماشية تسعى في الأساس إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار. وهذا ما نراه في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): السياسة المالية الانكماشية.

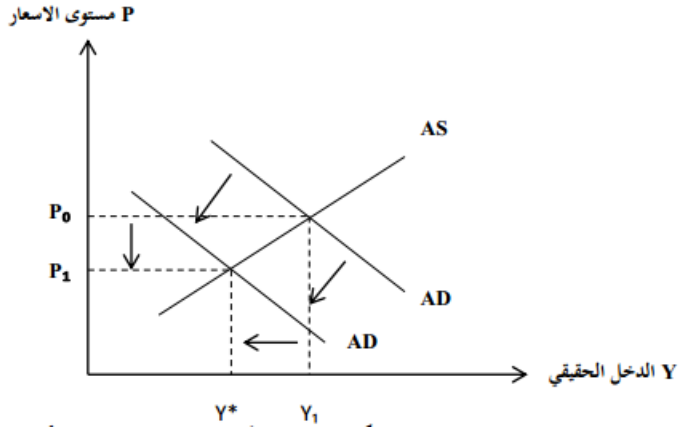

المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر، عمان، 2000، ص206.

حيث أن:

AS : العرض الكلي.

AD_1: الطلب الكلي قبل اتباع سياسة مالية انكماشية.

AD_2 : الطلب الكلي بعد اتباع سياسة مالية انكماشية.

يبين الشكل (2): إتباع سياسة مالية انكماشية وذلك بخفض الإنفاق وزيادة الضرائب، مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD_1 إلى AD_2 وخفض الأسعار من P_1 إلى P_2، وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق، في المجتمع والسيطرة على مستوى الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

[1] هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر،ط1، عمان، 2000، ص205.

المطلب الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يعتبر هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أهم الوظائف الاقتصادية التي يتعين أن تضطلع بها الحكومة بحيث تقلل من حدة التقلبات الاقتصادية لتمنع من البطالة الحادة والركود الاقتصادي أو الارتفاع الحاد والمستمر في الأسعار وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية.

ويتضمن الاستقرار الاقتصادي عدم تقلب المستوى العام للأسعار بشكل حاد سواء بالارتفاع (التضخم) أو الانخفاض، ويفضل المجتمع تحقيق الاستقرار في الأسعار لسببين رئيسيين الأول[1]:

- أن الأسعار هي المقياس الذي يتم على أساسه تحديد القيم الاقتصادية وتؤدي التغيرات المستمرة والحادة فيها إلى نوع من الاضطراب في العقود والاتفاقيات الاقتصادية.
- والثاني أن للأسعار وظيفة هامة وخاصة في ظل اقتصاديات السوق التي تتحدد فيها الأسعار بظروف الطلب والعرض وتقوم الأسعار في هذه الظروف بوظيفة هامة وهي السماح للاقتصاد الوطني بتخصيص أو استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وبطريقة تتسق مع تفضيلات الأفراد في المجتمع، ومن الملاحظ أن علاج الفجوات التضخمية لم يحظى سوى بالقدر الضئيل من الاهتمام في الصياغة الأساسية للنموذج الكينزي لأن مشاكل ذلك الوقت في الثلاثينات من هذا القرن (إحداث الكساد) قد جعلت الاهتمام يتركز أساسا حول الفجوات الانكماشية، ولكن بمرور الوقت كان لابد من وجود تطبيقات جديدة لتتلاءم مع طبيعة المشاكل الاقتصادية المتغيرة، فبانتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت اقتصاديات دول العالم تواجه بزيادة كبيرة في الطلب الكلي والتوظف الكامل وأصبحت مشاكل ارتفاع الأسعار والضغوط التضخمية أكثر حدة، وتنحصر الإجراءات الأساسية في أدوات السياسة المالية من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا و ارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية وكذلك أدوات السياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة ونقتصر هنا على معرفة دور السياسة المالية وتكون النتائج ناجحة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط بل وأيضا من الناحية التطبيقية ونحن نعلم أن الموازنة العامة للدولة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها عجز أو فائض[2].

أولا: ظهور العجز أو الفائض في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

عادة ما تقوم الحكومات بتسجيل شؤونها المالية في ميزانيتها فضلا من استخدامها كأداة من أدوات التأثير في النشاط الاقتصادي وتظهر ميزانية الدولة في سنة معينة النفقات المخططة والإيرادات المتوقعة طبقا لعناصر الإنفاق الحكومي وبرامج أو سياسات الضرائب، وقد تظهر الميزانية فائضا عندما تزيد الإيرادات الحكومية، ويظهر عجز الميزانية عندما تقل الإيرادات من الضرائب في سنة معينة عن النفقات الحكومية وعندما تتساوى الإيرادات مع النفقات الحكومية تكون الميزانية متوازنة [3].

عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة في التمويل بالعجز (البطالة) تتلخص المشكلة في هذه الحالة بأن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي مع السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند

[1] أحمد محمد مندور، إيمان محمد محب زكي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995، ص 123.

[2] رفعت المحجوب، **السياسة المالية والتنمية الاقتصادية**، معهد الدراسات العربية، مصر، 1998، ص15.

[3] أحمد محمد مندور، إيمان محمد محب زكي، مرجع سابق، ص 123.

مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعت الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية[1].

أما كيف يتأتى للسياسة علاج هذه المشكلة فيتم ذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، ويحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة، ويتم ذلك باستخدام السياسة بشقيها الضريبي والإنفاقية، إما كل على حدى أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة، فتستطيع الدول من خلال السياسة الإنفاقية أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات...الخ، أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار[2].

أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبة المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل[3].

وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج، ولابد أن نذكر في الأخير أن زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب[4].

زيادة مستوى الطلب الكلي (التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، أي هناك فائض طلبا نقديا زائدا حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضاف إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من جانبين الجانب الأول هو زيادة الضرائب والجانب الثاني هو تخفيض النفقات العامة[5].

---

[1] وجدي حسين، **المالية الحكومية والاقتصاد العام**، الإسكندرية، مصر، 1988، ص 244.

[2] المرجع نفسه، ص 245.

[3] سمير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، **المالية العامة**، دار الفجر، مصر، 2000، ص 335.

[4] طارق الحاج، مرجع سابق، ص 205.

[5] المرجع نفسه، ص 207.

1. زيادة الضرائب:

هنا نفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة فيترتب على زيادة الضرائب المباشرة على الدخل وخاصة التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر يتناسب مع حجم الدخل أي اقتطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفق على السلع والخدمات المختلفة ومنه تخفيض الطلب الكلي ويمكن أن تساهم الضرائب غير المباشرة في الحد من الاستهلاك حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عنه انخفاض الطلب الكلي غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب، أي الزيادة في الضرائب غير المباشرة تقتصر على السلع التي يؤدي ارتفاع أسعارها على انخفاض الطلب عليها، الأمر الذي يتوقف على مرونة الطلب على مختلف السلع[1].

2. تخفيض النفقات العامة:

إن عملية تخفيض النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، غير أن تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعب المنال مثل خدمات الصحة والتعليم والأجور...الخ، وهذا لا يمنع تخفيض بعض النفقات العامة مثل بعض أنواع الاستهلاك الحكومي أو تأجيل تنفيذ بعض الاستثمارات لفترة زمنية قصيرة، ونظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدود، ومن ثمة فإن السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي أي الحد من التضخم يجب أن يركز على زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة[2].

3. تتمتع القوة الاحتكارية بدرجة كبيرة في تحديد الأسعار:

إذ تمارس نقابات العمال وخاصة في الدول المتقدمة ضغوطا كبيرة في رفع الأجور النقدية للعمال وكثيرا ما تنجح في ذلك الأمر الذي يدفع أصحاب الأعمال إلى رفع أسعار السلع والخدمات بنسبة معينة، دون حدوث زيادة مناظرة وتؤدي إلى التضخم الناتج عن دفع التكاليف[3].

وهذه الحالة تظهر فيها البطالة جنبا إلى جنب مع التضخم، وقد أطلق عليها في الأدب الاقتصادي مشكلة الكساد التضخمي وقد ظهرت هذه المشكلة في الدول المتقدمة في أواخر الستينات بسبب نفوذ نقابات العمال ورجال الأعمال أين أخذت الأجور اتجاهها التوسعي، أما في الدول النامية ومنها الجزائر فيكون تأثير نقابات العمال ضعيفا، كما أن سياسة الأجور تتبع سياسات الدولة في الغالب، غير أن هذه الدول تتبنى برنامج تنموي طويلة الأجل فتواجه بعض الاختناقات كأن لا تحصل على عوامل الإنتاج النادرة كالعمالة الماهرة والفنية.

مما يؤدي إلى عرقلة الإنتاج وانخفاض انتاجية الاستثمارات في الوقت الذي يزيد فيه الطلب لعوامل متعددة كزيادة عدد السكان أو زيادة الإنفاق الحكومي أو غيرها، وفي ظل هذه الظروف فإن استخدام السياسة المالية للتحكم في

---

[1] سمير محمود معتوق، مرجع سابق، ص 345.

[2] رفعت محجوب، مرجع سابق، ص 17.

[3] باهر محمد غنيم، **المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي** ، دار النهضة العربية، مصر، 1988، ص 315.

ظروف الطلب لا يمكن أن يحقق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، وعليه فإن السياسة المالية التي ينبغي استخدامها في ظروف الدول النامية تتمثل في الآتي[1]:

- استخدام برامج الإنفاق العام في توفير فرص التعليم والتدريب الفني لجانب من قوة العمل التي تفتقد إلى التدريب اللازم إلى الوظائف الجديدة، ومن شأن هذه السياسة تخفيض معدل البطالة، بالإضافة إلى محاولة التوسع في بعض المشروعات ذات النفع مثل السكن والصحة وغيرهما والتي تؤدي إلى زيادة في مرونة الإنتاج عرض الإنتاج الكلي واختفاء كثير من نقاط الاختناق.
- تبني الدولة من خلال السياسة المالية سياسة ربط بين الزيادة في الأجور بالزيادة في الانتاجية ومن شأن هذه الزيادة تخفيض معدل التضخم.
- اعتماد سياسة ضريبية تشجع على الادخار والاستثمار من خلال المنح الاستثمارية والإعفاءات الضريبية والتشجيع بصفة أساسية على التنمية.

ثانيا: كيفية تمويل العجز والتصرف في الفائض.

عندما تنفق الحكومة أكثر من إيراداتها فمن أين تأتي بالنقود لتمويل العجز، وعندما تحصل على إيرادات أكثر من انفاقها فكيف تتصرف في الفائض، من البديهي أن العجز يقتضي قيام الحكومة بالاقتراض من مصدر ما، كما أن الفائض يستخدم في سداد القروض التي حصلت عليها في فترات سابقة ويتم الاقتراض من مصدرين رئيسيين إما من العامة (الأفراد والمؤسسات) أو مباشرة من البنك المركزي من خلال بيع السندات الحكومية أو أذون الخزانة. وعندما تباع هذه السندات والأذون للأفراد والهيئات توضع حصيلتها في البنوك أو البنك المركزي لحساب الخزانة أو الحكومة، ويمكن للخزانة أن تقترض من البنك المركزي عن طريق شرائه لجزء من دين الخزانة، والاختلاف الرئيسي بين الحالتين هو أنه، في حالة الإقراض من العامة لا يتغير الرصيد النقدي لدى الأفراد (باستثناء فترة قصيرة بين بيع السندات أو الأذون وانفاقها بواسطة الحكومة) بينما يترتب على شراء البنك للسندات أن يقوم بالدفع عن طريق شيكات مسحوبة على البنك المركزي ومن ثم يزيد العرض النقدي حيث يقوم بخلق نقود جديدة[2].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في السياسة المالية، فمنها ما يؤثر إيجابا ومنها ما يؤثر سلبا وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أولا: العوامل السياسية.

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين :فمن ناحية تأثير البنيات السياسية جدد أ ن الطبقة الحاكمة في أي وقت وفي أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة

[1] باهر محمد غنيم، مرجع سابق، ص 316.

[2] محمود يونس وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر 2000، ص ص 175،176.

على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي واقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية والإعانات.

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية جدد الأحداث العسكرية وما لها من تأثير واضح على السياسة المالية، ويمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، فميلاد الضريبة مثلا مرتبط بظهور الحملات العسكرية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الحروب عادة تترك خلفها آثار مالية مثل عبئ القروض ونفقات إعادة التعمير، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية كالقروض القهرية أثناء الحرب ، زيادة عن الحروب جدد كذلك الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية .وعادة تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي، حيث جدد في الوقت المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية تظهر جليا أثناء الحملات الانتخابية، قد يأخذ البرنامج طابعا ماليا مثل المطالبة بتخفيض الضرائب أو إلغاء نوع معين من الضرائب، حيث تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة[1].

ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية في نقاط ثلاث[2]:

- **تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية:**

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين إيرادات ونفقات الدولة، كما له الحق في الاطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه والمتعلقة بالنفقات.

كما يمكن أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية الناتجة عن أسباب مالية وضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

- **تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية:**

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين :فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة .أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، فالأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية، فميلاد الضريبة مثلا مرتبط بظهور الحملات العسكرية، ومن جهة أخرى الحروب عادة ما تترك خلفها أثار مالية، كعبء القروض ونفقات إعادة التعمير لذا يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية.

[1] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999، ص ص 36-38.

[2] عبد الواحد عطية ، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، مصر، 1993، 143.

- **التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية:**

الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، ومن هذا يظهر جليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل.

وأخيرا نخلص إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة.

ثانيا: العوامل الإدارية.

إن تأثير العوامل الإدارية على السياسية المالية هو تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر على النحو التالي [1]:

- **تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية :**هذا التأثير هو تأثير مزدوج، فهناك أثر البنيات الإدارية وكذلك تأثير السياسة الإدارية.

- **تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية :** هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر مالي وبشري قد لا يكون متوفرا في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها.
- **تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية:** للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة عادة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة في زيادة النشاط الاقتصادي عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية.

- **تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية :**تؤثر في الكيانات الإدارية تأثيرا مزدوجا، فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية وكذلك تأثير على السياسة الإدارية، وذلك كما يلي[2]:

- **تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية:** نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها)الدومين (مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق.
- **تأثير السياسة الإدارية على العمليات المالية:** يتضح تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية، ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة عن أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة وتطبق سياسة انكماشية في حالة العكس.

---

[1] القاضي عفيف المقدم، **محاضرات في الموازنة العامة**، جامعة بيروت العربية، لبنان، دون سنة نشر، ص38 .

[2] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص 25.

ثالثا: أثر النظام الاقتصادي.

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فإن الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل اضمحلال دورها[1].

ومنه تتمثل طبيعة السياسة المالية في كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي في:

- **السياسة المالية في النظام الرأسمالي:**

كان النظام الرأسمالي في بداية نشأته يقوم على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن الطبيعي أن يؤدي اقتصار الدولة على الوظائف التي حددتها النظرية التقليدية إلى أن تكون كل من نفقاتها وإيراداتها قليلة متواضعة، كما كان على السياسة المالية أن تكون محايدة، ومن وجهة أخرى وجد أن السوق والثروة تكون بين أيدي الأفراد والجماعات الخاصة، والدولة حسب طبيعتها لا تملك إيرادات خاصة، نتيجة فإن النفقات العامة لا يمكن أن تغطى إلا بواسطة الاقتطاع الضريبي الذي يتم على الإيرادات الخاصة، وقد سمحت الحياة الاقتصادية للنظرية التقليدية أن تعيش فترة من الزمن إلا أن الظروف وتغيرات وتطور دور الدولة بسرعة فلم يعد يقتصر على وظائف وما شابه ذلك، بل تعداه إلى جميع مجالات الحياة الاقتصادية وأصبح حجم تدخل الدولة أكبر، وهذا ما أدى إلى تزايد مستمر في النفقات العامة، ومن خلال هذا التزايد للأعباء يمكن تصور ميلاد رأسمالية اجتماعية وهذا التحول في الرأسمالية أدى هو الآخر إلى الزيادة المتلازمة للعائد الضريبي، ومع التحول الضروري في النظم الضريبية ساعد ذلك تطور مفهوم الضريبة التي أصبحت تقوم في المالية المعاصرة بوظائف هامة أخرى منها الوظيفة الاقتصادية للضريبة؛ أي أنها أصبحت أداة جوهرية لتدخل السلطة العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي مثل العدالة الاجتماعية وكذلك تشجيع التنمية الاجتماعية[2].

- **السياسة المالية في النظام الاشتراكي:**

إن المجتمعات الاشتراكية تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساسا لاقتصادها ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوبا لإدارة الاقتصاد الوطني أمرا لازما، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية المواءمة بين الموارد المادية والموارد الانسانية(البشرية) وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة والمجالات، وذلك لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد الاشتراكية، وهكذا تكون السياسة المالية في هذه الدول أكثر تدخلية وفي نظرهم تكون أكثر إيجابية وتلعب دورا أكثر أهمية، ذلك أن العامل الفعال في ميزانية الاقتصاد الوطني لتلك البلدان هو الاستثمار العام وليس الاستثمار الخاص، ومن ثم يبرز ذلك أهمية إنفاق القطاع العام وكذا إيرادات هذا القطاع في الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي[3].

---

[1] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 68.

[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 50.

[3] مروان السمان، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص270.

يمكن القول أن للسياسة المالية في الدول الاشتراكية خصائص متميزة هي [1]:

- المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن ملكية عناصر الإنتاج للدولة.
- كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضا.
- القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية، مما يؤكد توافق السياسة المالية مع طبيعة الاقتصاد الذي من خلاله أن القروض لا تلعب دورا كبيرا كمصدر الإيرادات الميزانية في البلاد الاشتراكية، حيث أن توازن الميزانية يؤمن دائما بواسطة المصادر الغزيرة والتخطيط الحريص للمصروفات.

[1] طارق الحاج، مرجع سابق، ص34.

خلاصة:

من أهم السياسات الاقتصادية التي اعتمدنا عليها من خلال دراستنا للإطار النظري للسياسة المالية تبين لنا أن ومدى تحقيقها لمختلف الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ، إذ تعتبر الدول للتدخل والتحكم والتوجيه لمختلف قطاعات السياسة المالية عند الكلاسيك محايدة كون الدولة تلعب دور الحارس على عكس المدرسة الكينزية التي تنادي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

إن للسياسة المالية أدوات تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي وهي تتمثل في النفقات والإيرادات والموازنة العامة، كما تبين لنا أن السياسة المالية في الدول النامية تركز بدرجة كبيرة على الانفاق العام وهذا راجع لتدهور اقتصاديا وهشاشة بناها التحتية على عكس الدول المتقدمة التي تقلل من هذا الأخير في سياستها.

الفصل الثاني:

التوازن الاقتصادي الكلي

والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

تمهيد:

تعاني الجزائر كغيرها من الدول من الاختلالات الاقتصادية داخلية وخارجية متفاوتة الحدة، من وقت لآخر تحول دون الوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي الذي يعد الهدف المنشود للدولة.

يمكن ملاحظة مدى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي داخل اقتصاد ما من خلال تتبع مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتي تشمل متغيرات داخلية وخارجية، بحيث يؤدي التغير في هذه المؤشرات إلى تغير بيئة السياسة الاقتصادية الكلية، ومن ثم فإنه من خلال النظر إلى سلوك تلك المتغيرات فإنه يمكن تحديد ما إذا كانت السياسة الاقتصادية المتبعة فعالة وتهدف إلى تحسين أداء الاقتصاد أم لا. وعلى هذا الأساس ستتم دراسة هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث كالاتي:

المبحث الأول: فعالية السياسة المالية.

المبحث الثاني: المتغيرات الاقتصادية الكلية(النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة).

المبحث الثالث: المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر النفط، ميزان المدفوعات، سعر الصرف).

المبحث الأول: فعالية السياسة المالية.

تهدف الدولة من خلال تطبيق سياستها المالية خلال فترة معينة من الزمن إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تماشيا مع الأوضاع السائدة خلال نفس الفترة، وسنحاول إبراز دور وفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي والكيفية التي يمكن أن تؤدي إلى التقليل من حدة التقلبات الاقتصادية أو القضاء عليها كما يلي:

المطلب الأول: فعالية السياسة المالية ضمن نموذج IS-LM.

جاء J.R. Hicks بنموذج IS-LM سنة 1937، في مقاله"Mr. Keynes and the Classics" ، حيث قام بدمج النظريات الكينزية المتعلقة بسوق الإنتاج وسوق النقد ليظهر كيف أن توازن هذين السوقين يتزامن عند نفس مستوى الدخل ومعدل الفائدة[1]. ويشكل نموذج IS-LM أساس الاقتصاد الكلي القصير المدى، ويضم:

- منحنى IS (الاستثمار -الادخار : Investment-Saving)، يمثل التوازن في سوق السلع والخدمات الذي يحدد مستوى الإنتاج[2]. يرى كينز أن التوازن الاقتصادي يتحقق عندما يتحقق التوازن في سوقي النقد والسلع، حيث اعتبر أن هذين السوقين يمثلان أسواق الاقتصاد القومي، والتوازن في سوق السلع يتحقق عندما يتعادل الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط وذلك في اقتصاد مغلق مكون من القطاع العائلي وقطاع الأعمال[3].
- منحنى LM (سيولة – نقود : Liquidity-Money)، يمثل التوازن في سوق النقد الذي يحدد سعر الفائدة في الاقتصاد.

وبالتالي فإن نموذج IS-LM الذي يمثل نموذجا للتوازن العام، يحدد تركيبات الدخل (Y) ومعدلات الفائدة (r)، التي تحقق التوازن الآني في سوق السلع والخدمات(القطاع الحقيقي للاقتصاد) وسوق النقد(القطاع النقدي للاقتصاد) وعموما، يمكن استخدام هذا النموذج لإظهار تأثير الصدمات الاقتصادية الكلية عل المستوى التوازني للدخل الحقيقي وسعر الفائدة[4].

يلاحظ من الشكل أدناه أنه إذا قطع المنحنى (IS) المنحنى (LM) في المجال الإنفاق الحكومي أو انخفضت الضرائب أو تم تطبيق السياستين معا ترتب على ذلك انتقال منحنى (IS) إلى اليمين من (IS_0) إلى (IS_1)[5].

---

[1] D.N. Dwivedi, **" Macroeconomics: Theory and Policy "**, 3rd edition, Tata McGraw-Hill Education Private Limited, New Delhi, India, 2010, p 265.

[2] أمال معط الله، **أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص66.

[3] هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص53.

[4] أمال معط الله ، مرجع سابق، ص 66.

[5] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005، ص263.

الشكل رقم (3): نموذج IS-LM للتوازن العام.

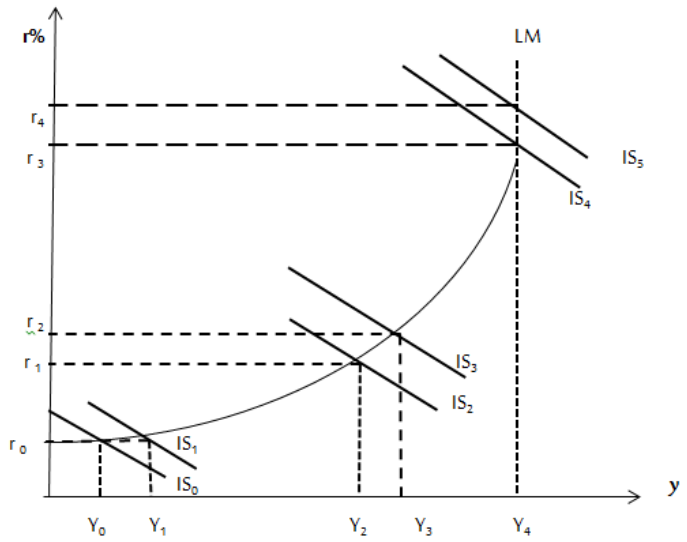

المصدر: عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005، ص 263.

وكنتيجة لذلك سيرتفع مستوى الدخل (Y) من (Y_0) إلى (Y_1) ولتمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي فإنه من الضروري الافتراض من الجمهور (لأننا افترضنا أن عرض النقود ثابت) خاصة وأن الأرصدة النقدية المخصصة للمضاربة تكون متوفرة بكثير، وبالتالي سيقبل الجمهور على قرض الحكومة هذه الأرصدة النقدية العاطلة، ومما تجدر إشارته هنا هو أن زيادة الإنفاق الحكومي، في المجال الكينزي، لم يؤثر نهائيا على معدل الفائدة، وبالتالي فإن الاستثمار سيبقى بدون تغيير[1].

أما إذا تقاطع المنحنى (IS) مع المنحنى (LM) في المجال الأوسط فان السياسة المالية تصبح فعالة في زيادة مستوى الدخل لكن فعاليتها تكون أقل مما هي عليه في المجال الكينزي، فإذا زاد الإنفاق الحكومي (تمول الزيادة في الإنفاق الحكومي عن طريق بيع سندات إلى الجمهور لأننا لا زلنا نفترض بأن عرض النقود ثابت) فإن المنحنى (IS) سينتقل من (IS_2) إلى (IS_3) ويترتب على ذلك زيادة في مستوى الدخل من (Y_2) إلى (Y_3) وترتفع الفائدة أيضا من (r_2) إلى (r_3) وبذلك سينخفض الاستثمار قليلا.

أما في المجال الكلاسيكي، فان السياسة المالية لا تكون فعالة إطلاقا، فالسياسة المالية التي تؤدي إلى نقل منحنى (IS) من (IS_4) إلى (IS_5) لا تؤثر بتاتا على مستوى الدخل بل يبقى الدخل ثابتا عند المستوى (Y_4)، كما أن في المجال الكلاسيكي، فان الطلب على النقود بدافع المضاربة يكون معدوما، وبالتالي فان الطريق الوحيد الذي يسمح للحكومة بالافتراض لتمويل الزيادة في انفاقها هو بيع سندات، لأن ارتفاع معدل الفائدة سوف يشجع الأفراد على الاقتراض عوضا عن الاستثمار في البضائع الرأسمالية، وبالتالي فان الزيادة في الإنفاق الحكومي سوف يقابلها انخفاض معادل في الاستثمار مما يترك مستوى الدخل بدون تغيير[2].

[1] عمر صخري، مرجع سابق، ص 263.

[2] نفس المرجع، ص 264.

المطلب الثاني : تحديد التوازن الاقتصادي الكلي باستخدام نموذجIS-LM .

يتحدد عموما التوازن الاقتصادي الكلي عندما يتساوى كل من منحنى IS مع المنحنى LM وتعتبر نقطة تقاطعهما هي نقطة التوازن. وهذا ما سنحاول التطرق إليه بالتفصيل من خلال هذا المطلب.

أولا: توازن سوق السلع والخدمات" منحنىIS ".

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عندما يتساوى كل من الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات، حيث يبين منحنى(IS) جميع التوفيقات لمستوى الدخل الحقيقي(Y) ومعدل الفائدة (r) أين يكون الإنفاق المخطط يساوي الدخل ، أي أنه عبارة عن سلسلة من نقاط التوازن الممكنة، عندما يتساوى الإنفاق المخطط مع الدخل الفعلي، يمكن كتابة ما يلي[1] :

$$Y = C + I + G \quad \text{.....} \quad (1.1)$$

حيث:

Y : مستوى الإنتاج أو الدخل. C : الاستهلاك. I : الاستثمار. G : الإنفاق الحكومي.

دالة الاستهلاك: $C = c\bar{a} + b\,Yd$

مع: Ca: الاستهلاك المستقل عن الدخل. b : الميل الحدي للاستهلاك. Yd : الدخل المتاح

حيث:

$Yd = Y - T$، مع : Y: الدخل الفعلي T : مستوى الضرائب.

دالة الاستثمار: $I = \bar{I} - hr$

مع: I : الإنفاق الاستثماري المستقل. r : معدل الفائدة.

h : يقيس درجة حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة، حيث أن : (h>0).

الإنفاق الحكومي: $G = \bar{G}$

مع: G: الإنفاق الحكومي المستقل.

دالة الضرائب T : هي عبارة عن دالة خطية للدخل،

حيث: $T = \bar{T} + t\,Y$

مع $\bar{T}$: مستوى الضرائب المستقل عن الدخل. t : معدل أو نسبة الضرائب ، مع : (0<t<1)

يكون المنحنى (IS) الذي يعبر عن التوازن في سوق السلع والخدمات ذا ميل سالب لأن الانخفاض في سعر الفائدة يزيد من مستوى الاستثمار وبالتالي الطلب الكلي ومستوى الإنتاج الذي يتحقق عنده توازن سوق السلع والخدمات، وبالتالي[2]:

---

[1] Brian Snowdon, Howard R. Vane, **"Modern Macroeconomics: Its Origins, Development and Current State", Edward** Elgar, Cheltenham, UK and Northampton, MA, USA, 2005, p103.

[2] أمال معط الله، مرجع سابق، ص 67.

$$Y = C\bar{a} + b\,Y_d + \bar{I} - h\,r + \bar{G}$$

$$Y = C\bar{a} + b\,(Y - T) + \bar{I} - h\,r + G$$

$$Y = C\bar{a} + b\,[Y - (\bar{T} + t\,Y)] + \bar{I} - h\,r + \bar{G}$$

$$Y = C\bar{a} + b\,Y - b\bar{T} - b\,t\,Y + \bar{I} - h\,r + G$$

$$Y - b\,Y + b\,t\,Y = C\bar{a} - b\bar{T} + \bar{I} - h\,r + G$$

$$(1 - b + bt)\,Y = C\bar{a} - b\bar{T} + \bar{I} - h\,r + \bar{G}$$

$$IS: Y = \frac{1}{1-b(1-t)}\ (c\bar{a} - b\bar{T} + \bar{I} - hr + \bar{G}) \qquad \text{.....(1.2)}$$

تمثل المعادلة (1.2) معادلة منحنى (IS)

يمثل الحد $\frac{1}{1-b(1-t)}$ المضاعف ويرمز له ب mG.

كما أن المعادلة (1.2) تضم أربعة ثوابت تحدد بشكل مستقل عن الدخل، وهي: $C\bar{a}$، $b\bar{T}$، $\bar{I}$، $\bar{G}$، وبالتالي يمكن اختصار هذه المتغيرات في آن واحد حيث نفترض أن: $C\bar{a} - b\bar{T} + \bar{I} + \bar{G} = A$

وبهذا الشكل يمكن كتابة المعادلة (1.2) كالآتي[1]:

$$Y = mG\,(\bar{A} - h\bar{r}) \text{ ..... (1.3)}$$

ثانيا: توازن سوق النقد" منحنىLM ".

يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتساوى عرض النقود مع الطلب عليه، يفترض أن عرض النقود هو متغير خارجي يتحكم فيه البنك المركزي عادة، أما الطلب على النقود يتحدد بثلاث دوافع رئيسية للاحتفاظ بالنقود وهي: دافع المعاملات، الاحتياط والمضاربة، حسب J.M. Keynes يتناسب الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط طرديا مع مستوى الدخل، في حين أن الطلب على النقود بدافع المضاربة يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة[2].

- يمثل الطلب على النقود الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية وليس الاسمي، ويمكن التعبير على دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بالمعادلة التالية:

$$\frac{Md}{P} = \text{L} = \text{Ky} - \text{Fr} \text{..... (1.5)}$$

حيث: L :الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية. Y : مستوى الدخل. r : سعر الفائدة.

f و k : يشيران إلى درجة حساسية الطلب على النقود للتغيرات في مستوى الدخل و معدل الفائدة، على الترتيب $f > 0$

- يفترض أن عرض الأرصدة النقدية الاسمية متغير خارج ($\overline{\text{Ms}}$) ، أي أن كمية النقود الاسمية في أي اقتصاد يتم تحديدها من قبل البنك المركزي، ونأخذها، هنا كقيمة معطاة عند المستوى $\overline{\text{Ms}}$ مع افتراض مستوى السعر الثابت، كذلك عند المستوىP

[1]D. N. Dwivedi, **"Macroeconomics: Theory and Policy"**, 3 rd, edition, op.cit; p 292.

[2] أمال معط الله، مرجع سابق، ص69.

ليكون عرض النقود الحقيقي عند المستوى $\frac{\overline{MS}}{P}$ ، يمثل منحنى توازن سوق النقد أو منحنى (LM) جميع التوفيقات لأسعار الفائدة و مستويات الدخل التي تتحقق عندها المساواة بين عرض النقود و الطلب عليها ، أي أنه عبارة عن سلسلة من نقاط التوازن الممكنة، يكون المنحنى (LM) ذا ميل موجب، حيث تؤدي الزيادة في سعر الفائدة إلى انخفاض الطلب على الأرصدة الحقيقية، و لكن من أجل المحافظة على الطلب على الأرصدة الحقيقية عند مستوى العرض الثابت، فإن مستوى الدخل يجب أن يزداد، و بالتالي يشير التوازن في سوق النقد إلى أن الزيادة في سعر الفائدة تتبعها زيادة في مستوى الدخل[1].

ثالثا: التوازن المتزامن لسوق السلع والخدمات وسوق النقدIS-LM.

يتحدد التوازن المتزامن لسوق السلع والخدمات وسوق النقد بيانيا عند نقطة تقاطع منحنى (IS) مع منحنى (LM)، ويبين الشكل(4) أن التوازن في السوقين يتحدد عند النقطة (E) ، حيث يكون المستوى التوازني للدخل هو Y^* وسعر الفائدة التوازني هو r^* ، أي أنه توجد نقطة وحيدة يتحقق عندها التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقد، وإذا كان هناك انحراف عن وضعية التوازن، فإن بعض القوى ستتفاعل فيما بينها بطريقة تؤدي إلى استعادة التوازن[2].

الشكل رقم (4): التوازن الآني لنموذجIS-LM المعمم.

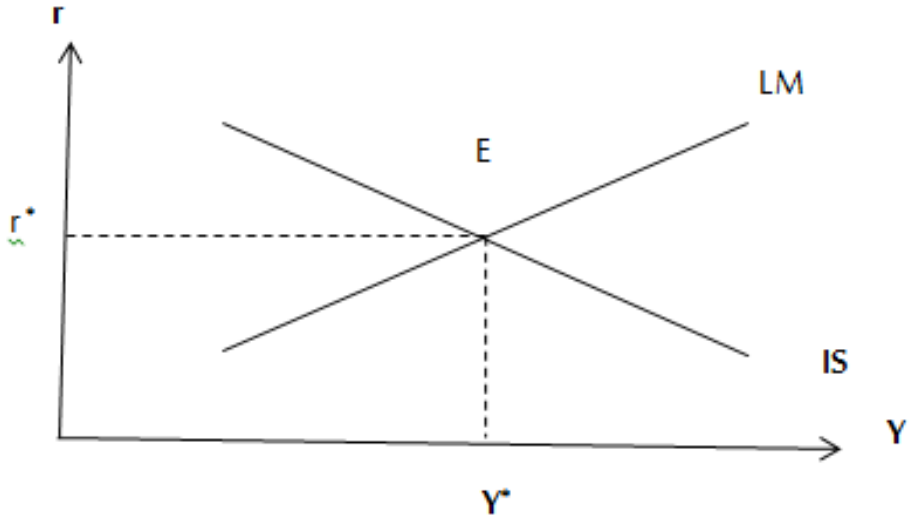

المصدر: محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر،2004، ص231.

[1] أمال معط الله، مرجع سابق، ص 70.

[2] نفس المرجع، ص70.

المطلب الثالث: تأثير السياسة المالية على التوازن IS-LM.

السياسة المالية تحتوي على أدوات يتم استخدامها لتحقيق أغراض مالية، تساهم في التأثير على المنحنىIS وبالتالي تؤثر على المستوى التوازني للدخل ويكون ذلك من خلال التغير في الإنفاق الحكومي أو التغير في الضرائب.

أولا :الإنفاق الحكومي (G):

لنفرض أن الاقتصاد في مرحلة التوازن، أي أن الطلب الكلي(AD) يساوي العرض الكلي(AS) ولنفرض أن مستوى التوظيف الكامل يتحقق عند هذا المستوى من التوازن، لنفرض الآن أن خللا ما قد واجه الاقتصاد بحيث أصبح الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي فإن كمية الناتج لا تستطيع تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد، فعندما نكون في وضع أقل من وضع التوظيف الكامل، فإن النقص في المخزون يدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج جديدة مثلا من أجل زيادة مستوى الإنتاج ومن ثم يرتفع حجم الناتج(العرض الكلي)إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكل، أما في وضعنا الحالي، فإننا أصلا في وضع التوظيف الكامل مما يعني أن جميع عناصر الإنتاج الموجودة في الاقتصاد موظفة بشكل كامل وبالتالي فمن غير الممكن توظيف عناصر إنتاجية جديدة، إن ارتفاع الطلب الكلي في هذه الحالة وعجز العرض الكلي عن ملاحقة الطلب الكلي ستؤدي إلى مشكلة تضخم، لمواجهة هذه المشكلة، تقوم الحكومة بالتدخل من أجل تحقيق الهدف التالي[1]:

- **مواجهة الفجوة التضخمية:** الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وذلك عند مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي محاولة تقليص حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، وبما أن الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق الكلي(الطلب الكلي)، فإن تقليص أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تقليل حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي يساوي العرض الكلي.
- **زيادة الإنفاق الحكومي:** إن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تساهم في زيادة الإنفاق الكلي، وذلك استناداً للمضاعف الذي يتحدد على أساس الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تؤدي لانتقال المنحنى IS إلى الأعلى وجهة اليمين لأنه متغير خارجي، كما في الشكل التالي:

[1] هيفاء غدير غدير، مرجع سابق، ص 54.

الشكل رقم (5): أثر زيادة الإنفاق الحكومي على مستوى الدخل التوازني.

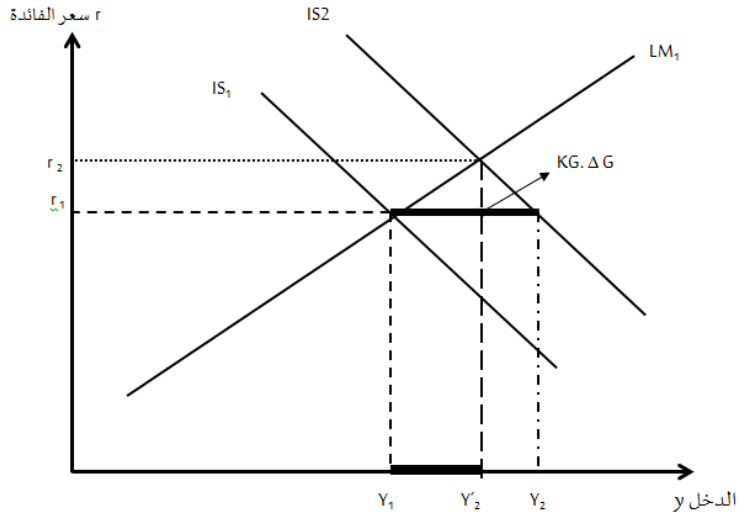

المصدر: هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص56.

يلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن زيادة الإنفاق الحكومي قد أدت إلى زيادة الإنفاق الكلي بمقدار زيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي ساهمت بانتقال المنحنى IS_1 إلى IS_2 حيث ازداد الدخل من Y_1 إلى Y_2 بمقدار $\Delta Y = K_G.\Delta G$ بحيث أن $K_G = \frac{1}{1-\beta}$ وبما أن المنحنى LM قد بقي ثابتا دون زيادة فهذا يعني أن الأفراد سوف يزيدون طلبهم على النقود بغرض المعاملات (وذلك بسبب زيادة الدخل وانخفاض الطلب على النقود بغرض المضاربة) الأمر الذي من شأنه أن يرفع سعر الفائدة من r_1 إلى r_2 ويؤدي ذلك إلى نقص الاستثمار، وهذا الانخفاض في الاستثمار سوف يلغي جزئياً الزيادة في الطلب الكلي المترتبة على زيادة الإنفاق الحكومي، أي سينخفض الدخل من Y_1 إلى Y_2 وبالتالي فإن الزيادة في الدخل تكون أقل من تلك الزيادة التي تحدث في نموذج كينز المبسط ويكون كينز قد أدى إلى في زيادة الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي بمعزل عن سعر الفائدة[1].

ثانيا: التغير في مستوى الضرائب.

يتضح أثر السياسة الضريبية للحكومة بشكل واضح في توزيع الدخل القومي عن طريق إعادتها توزيع هذا الدخل، فالضرائب المباشرة مثلاً تؤدي إلى تخفيض الدخل لصالح أصحاب الدخول النقدية الثابتة، في حين يؤدي قيام الحكومة بفرض الضرائب غير المباشرة إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخول النقدية المتغيرة، وبالتالي تؤثر السياسة الضريبية للحكومة في الدخول المتاحة للإنفاق بالنسبة للأفراد كلما تغيرت أوعية ونسب الضرائب الحكومية، إن زيادة حجم الضرائب سوف تساهم في انتقال المنحنى IS إلى الأسفل واليسار، وسوف يترتب على انتقال المنحنى IS_1 إلى IS_2 انخفاض واضح في الدخل من Y_1 إلى Y_2 لأن الضرائب كانت تمول الإنفاق الكلي، والتغير في الدخل يكون بالمقدار $\Delta Y = K_T.\Delta T$ بحيث أن $K_T = \frac{-\beta}{1-\beta}$ حيث β الميل الحدي للاستهلاك وعلى

[1] هيفاء غدير غدير، مرجع سابق، ص ص 55،56.

الاستثمار بآن واحد، وهذا يدفع سعر الفائدة للانخفاض من r_1 إلى r_2 مما يلغي جزئياً الانخفاض في الإنفاق الكلي الناجم عن زيادة حجم الضرائب ، أي أن الدخل التوازني ينخفض من Y_1 إلى Y'_2 وهي بمقدار أقل من المسافة الأفقية المعبرة عن انتقال IS [1]، كما في الشكل الآتي:

الشكل رقم (6): أثر تغير الضرائب على مستوى الدخل التوازني.

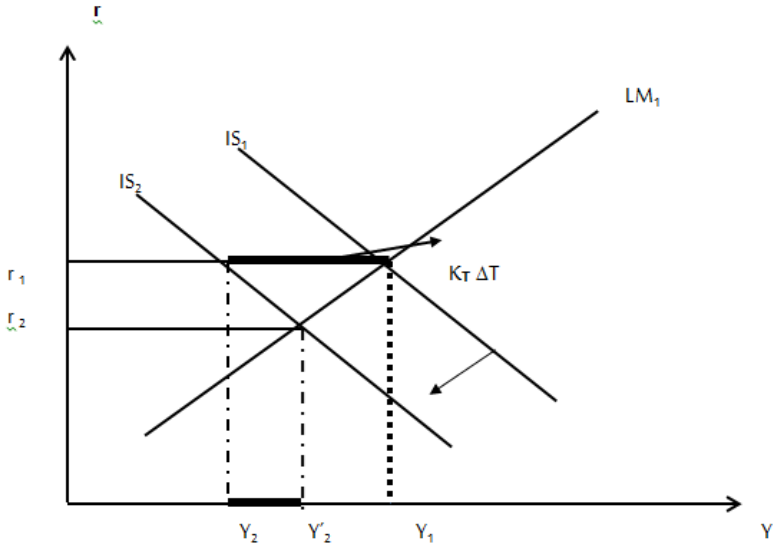

المصدر: هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص58.

فعند فرض ضريبة على الدخل (أو زيادة المستوى الضريبي) فإن ذلك سيؤدي إلى تقليص مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة، ومن ثم انخفاض مستوى الاستهلاك بمقدار الضريبة مضروبا في الميل الحدي للاستهلاك، وكذلك انخفاض مستوى الادخار بمقدار الضريبة مضروبا في الميل الحدي للادخار. بالإضافة إلى ذلك فإن أدوات السياسة المالية تقوم بحل مشكلة عندما يكون حجم الضريبة المطلوب فرضه لمعالجة الفجوة التضخمية أكبر من حجم الإنفاق الحكومي المطلوب تقليله لحل نفس المشكلة. إذا واجه الاقتصاد خللا بحيث أصبح الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، في هذه الحالة فإن كمية الطلب لا تستطيع استيعاب حجم الإنتاج الموجود في الاقتصاد، فعندما نكون في وضع أقل من وضع التوظيف الكامل، فإن الزيادة في المخزون(فائض)ستدفع المنتجين إلى توظيف عناصر أقل مثلا من أجل تقليل حجم الإنتاج ومن ثم انخفاض حجم الناتج(العرض الكلي)إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي أي أن هناك مشكلة بطالة ستواجه الاقتصاد بسبب الاستغناء عن بعض العناصر الإنتاجي، لمواجهة هذه المشكلة، تقوم الحكومة بالتدخل من أجل تحقيق الهدف التالي[2]:

- مواجهة الفجوة الانكماشية الناتجة عن انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي، وذلك عند مستوى التوظيف الكامل وبالتالي محاولة زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، وبما أن الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق

[1] هيفاء غدير غدير، مرجع سابق، ص 57.

[2] نفس المرجع، ص 57.

الكلي(الطلب الكلي)، فإن زيادة حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي يساوي العرض الكلي.

- ومن جانب آخر، تستطيع الحكومة استخدام الأداة الثانية من أدوات السياسة المالية وهي الضرائب، فعند تقليل حجم ضريبة الدخل فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة مستوى الدخل الشخص ي المتاح بقيمة الضريبة، ومن ثم ارتفاع مستوى الاستهلاك بمقدار الضريبة مضروبا في الميل الحدي للاستهلاك، وكذلك ارتفاع مستوى الادخار بمقدار الضريبة مضروبا في الميل الحدي للادخار، تستطيع الحكومة استخدام كل من الإنفاق الحكومي والضريبة معا في نفس الوقت لمواجهة الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية.

المبحث الثاني: المتغيرات الاقتصادية الكلية(النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة).

في هذا المبحث ستناول التأصيل النظري لكل من المتغيرات التالية: النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة.

المطلب الأول: معدل النمو الاقتصادي.

النمو الاقتصادي مؤشر جد مهم في اقتصاديات الدول فهو يقيس اجمالي القيمة المضافة لجميع الوحدات الانتاجية العاملة في جميع المجالات، لذلك سوف يتم تحديد مفهوم النمو الاقتصادي وتبيان عناصره وكذلك أهم مقاييسه ومؤشراته مع محاولة معرفة كيفية حدوث النمو الاقتصادي وذلك من خلال التطرق لمحدداته.

أولا : مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره.

1. **تعريف النمو الاقتصادي:** هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها:

- يعرف النمو على أنه : الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل، ولا يعد ولا يدخل ضمن تعريف النمو في الدخل الفردي أي زيادات دورية أو عارضة، المضطردة في الدخل نموا اقتصادي، ويشترط أن تكون الزيادة في الدخل أكبر من الزيادة في عدد السكان لكي يحدث النمو الاقتصادي[1].
- المقصود بالنمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الإجمالي لذلك البلد خلال مدة طويلة، مع إمكانية تغيير الوتيرة، أي إنه يتعلق بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، ما يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة ممتدة من الزمن[2]، وهو ما يفيد أن الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجة عن زيادة في الناتج المحلي الحقيقي أو إجمالي الدخل الوطني، وليست ناتجة عن تراجع في عدد السكان الذي يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة[3].

---

[1] أسامة محمد باحنشل، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1999، ص 285.

[2] أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: سياسات التنمية وفرص العمل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2013، ص 55.

[3] مايكل ابد جمان، ترجمة محمد ابراهيم منصور، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة** ،دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 445.

- النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني.فإذا كان الناتج ينمو بنفس معدل النمو السكاني، فإنه لن تحدث أي زيادة في نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي، لن يكون هناك أي تحسن في المستوى المعيشي للأفراد ، على الرغم من زيادة الإنتاج[1].

2. **عناصر النمو الاقتصادي:** يرتبط النمو الاقتصادي بثلاث عناصر أساسية تتمثل فيما يلي[2]:

أ. **العنصر الأول:** تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عن طريق:

$$\frac{\text{الدخل الوطني}}{\text{عدد السكان}}$$

ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان وهذا يتطلب أن يكون:

$$\frac{\text{معدل الزيادة في الدخل}}{\text{معدل الزيادة في عدد السكان}} \quad \text{أكبر من 1}$$

- فاذا كانت النسبة السابقة =1 فهذا يعني أنه على الرغم من زيادة الدخل الوطني إلا أن نصيب الفرد منه يظل ثابت بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة.

- وإذا كانت النسبة السابقة أقل من 1 فهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ينخفض رغم زيادة الدخل القومي وذلك لأن معدل النمو في السكان يزيد عن معدل النمو في الدخل الوطني.

ب. **العنصر الثاني:** تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة، ويقاس عن طريق:

$$\frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

ولذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم" ويعني ذلك أن حدوث زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يتطلب أن يكون:

$$\frac{\text{معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني}}{\text{معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم"}} \quad \text{أكبر من 1}$$

- فإذا كانت هذه النسبة =1 فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "قدرته على الشراء" تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص73.

[2] أحمد رمضان نعمة الله، مرجع سابق، ص- ص، 346-348.

- وإذا كانت هذه النسبة أقل من 1 فهذا يعني أن القوة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر.

إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لا بد من استبعاد معدل التضخم، وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني – معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار " معدل التضخم".

ج. **العنصر الثالث:** المؤشر الملائم للقياس الداخلي للأداء الاقتصادي المتمثل في النمو الاقتصادي "GDP" الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما، في حين يتم استخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل كمؤشر للمقارنات الدولية للرفاهية الاقتصادية، فتحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة قد تكون بسبب حصول الدول على إعانة من الخارج لفترة معينة أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول، ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لابد وأن تكون مستقرة بمعنى ألا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى.

معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي = معدل نمو الناتج (الدخل) – معدل النمو السكاني.

ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي.

تتمثل فيما يلي:

1. قياس النمو الاقتصادي.

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأكثر انتشارا في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الإسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة واحدة، داخل حدود البلد سواء كانت الموارد المستخدمة في الإنتاج ممتلكة من قبل المواطنين أو الأجانب، لذا يطلق عليه اسم الناتج الجغرافي أي أنه ينتج داخل الحدود الجغرافية للبلد، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة[1]. ويعتمد هذا القياس على عناصر التميز الآتية لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي[2]:

- احتساب كافة السلع الملموسة (كالأغذية والملابس والأثاث والورق والأدوية)... والخدمات غير الملموسة أو غير المادية (كالتعليم والصحة والأمن والنقل والاتصال).
- حصر السلع والخدمات بالمنتجات النهائية فتهمل المواد الوسيطة المستخدمة في عمليات الإنتاج سواء كانت مواد خام أو شبه خام أو شبه مصنوعة أو تامة الصنع.

[1] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط8، 2003، ص 73.

- اعتماد القيمة السوقية للناتج المحلي الإجمالي حسب الهدف من اعداد الحقائق، حيث يمكن أن يحتسب هذا الناتج بالأسعار الثابتة (أو من خلال مخفضات القيم ولا شك بأن القيم الحقيقية أدق في حالات التشخيص والمقارنة والتنبؤ من القيم السوقي).
- يرتبط الناتج المحلي بنشاطات مقيمي وحكومات البلد أو الإقليم المعين .فمثلا عندما يعمل شخص غير جزائري في الجزائر بشكل مؤقت فإنه سوف ينتج جزءا من الناتج الجزائري.
- إن الفترة الزمنية التي تعتمد في احتساب الناتج المحلي الإجمالي هي عادة سنة واحدة، وقد تكون ثلاثة أشهر لقياس تدفق الناتج أو الانفاق القومي خلال تلك الفترة .ويفيد هذا التحديد الزمني في حصر السلع والخدمات المنتجة الخاضعة لاحتساب الناتج المحلي الاجمالي، حيث تهمل السلع المستعملة والتي أنتجت في فترة سابقة لفترة الاحتساب الحالي.
- إن الاحتساب يشمل السلع والخدمات المنتجة ا ولمباعة حسب القوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية أو المشروعة اجتماعيا، وبالتالي تهمل النشاطات غير المشروعة أو التي تدخل ضمن ما يعرف بالاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظل وكذلك أنشطة القطاع غير المنظم.
- يهتم الناتج المحلي بالسلع والخدمات الخاصة للتبادل، فتهمل عند احتسابه، المنتوجات المخزونة والمهملة في عمليات التسويق.

2. مؤشرات قياس النمو الاقتصادي:

تمثل مقاييس النمو الاقتصادي مختلف الوسائل والمعايير التي يتم عن طريقها التعرف على ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادي، أي تلك الوسائل التي يمكن من خلالها قياس معدل النمو في دولة ما، وبشكل عام، يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي"GDP"وكذلك متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج كأهم مؤشرين لقياس النمو الاقتصادي.

أ. **الناتج المحلي الإجمالي"GDP":** يستخدم الاقتصاديون مقياسين لهذا الغرض هما الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو الناتج الوطني الإجمالي (GNP) وكلاهما يمثلان قيمة السلع والخدمات النهائية (استهلاكية وإنتاجية) المنتجة خلال فترة زمنية معينة، إلا أنهما لا يتطابقان[1]، فالناتج الوطني الإجمالي (GNP)هو مقياس لحصيلة النشاط الانتاجي[2]. يعطينا قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية محدودة من الموارد الاقتصادية الممتلكة من قبل مواطني البلد سواء كان الإنتاج داخل البلد أو خارجه، بينما يمثل الناتج المحلي الإجمالي(GDP) قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية محددة.ويعتبر حجم الناتج المحلي الإجمالي"GDP" من بين المؤشرات الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي للبلد.

[1] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص 28.

[2] أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الاسكندرية، مصر، 2014،ص 26.

ب. **معيار الدخل القومي الكلي:** يقترح الأستاذ ميد قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب، وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل الوطني لا يعني تخلف اقتصادي عندما ينخفض عدد السكان ، كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة[1].

ج. **الدخل القومي الكلي المتوقع:** يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، وقد يكون لدى الدولة موا رد كامنة غنية كما تتوافر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل[2].

د. **معيار متوسط الدخل:** يعتمد متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن احصاءات السكان والخول غير كاملة وغير دقيقة ، وكذلك فان عقد المقارنات بين الدول النامية أمر مشكوك في صحته ودقته، نظرا لاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها، وهناك قضية أخرى وهي هل تقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو تقسمه على السكان العاملين دون غيرهم، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الإنتاج. ويعتقد الأستاذ كند لبر أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى الانتاجية وليس إلى مستوى المعيشة أي إلى الدخل المنتج وليس إلى الدخل المنفق، وعلى العكس فان جمهور الاقتصاديين يتمسك بنصيب متوسط الفرد من الدخل باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية .ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة التالية} - \text{النمو الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

إلا أن هذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو في الدخل بين فترتين زمنيتين متتاليتين ولا يصلح لقياس متوسط معدل النمو المركب.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن سير أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص 57.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق ، ص ص 89، 90.

ثالثا: محددات النمو الاقتصادي.

يعد موضوع محددات النمو الاقتصادي من المواضيع الأساسية في دراسة النمو الاقتصادي، لما له من أهمية في تفسير كيفية حدوث النمو الاقتصادي وتحديد العوامل المؤثرة فيه، وينعكس ذلك على السياسة الاقتصادية التي تحدد الاجراءات الكفيلة بتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيزه .ويورد الاقتصاديون عدة عوامل ويجعلونها أساسا للنمو الاقتصادي، لكنهم يختلفون في آرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها، ويعتبر نموذج سولو في النمو الاقتصادي أحد الإسهامات البارزة للمدرسة الكلاسيكية الجديدة، ترجع هذه المدرسة مصادر النمو الاقتصادي إلى كل من[1]:

رأس المال العيني أو المادي(k) ، العمل(L) ، مستوى التقدم التقني(T)

يستند هذا النموذج على توصيف محدد وبسيط لدالة الإنتاج التي تبين العلاقة بين الإنتاج (Y) وعناصر الإنتاج: رأس المال، والعمل، ومستوى التقنية، وذلك على النحو الآتي: $Y= F(K ,L ,T)$

حيث يمارس مستوى التقنية (T) تأثيرا إيجابيا على عنصري العمل ورأس المال أي : أن التقدم في مستوى التقنية يؤدي إلى تزايد إنتاجية العمل ورأس المال، ومن أجل حساب معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو الناتج الوطني) فإنه يمكننا صياغة دالة الإنتاج السابقة في صورة تغييرات على النحو الآتي :

$$\frac{\Delta \mathrm{y}}{Y} = \gamma \frac{\Delta K}{\mathrm{K}} + (1-\gamma) \frac{\Delta L}{\mathrm{L}} + \frac{\Delta T}{\mathrm{T}}$$

$\frac{\Delta \mathrm{y}}{Y} =$ معدل نمو الناتج الوطني(معدل النمو الاقتصادي).

$\frac{\Delta K}{\mathrm{K}} =$ معدل نمو رأس المال.

$\frac{\Delta L}{\mathrm{L}} =$ معدل نمو العمل.

$\frac{\Delta T}{\mathrm{T}} =$ معدل نمو مستوى التقنية.

$\gamma =$ نصيب الفرد من الدخل الوطني. $1-\gamma =$ نصيب العمل من الدخل الوطني.

ويمكن ذكر العوامل التالية كما يلي:

- **اليد العاملة:** يمثل عنصر العمل أهم عامل من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، وخاصة قديما(في فترة المدرسة الكلاسيكية)، حيث اعتبروه محددا أساسيا لحجم الانتاج المحقق، إلا أنه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب، التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري، ولا شك أن هذين العاملين (التعليم ا ولتدريب)يساعدان كثيرا في رفع إنتاجية القوة العاملة[2] .
- **رأس المال:** وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى، ويمثل رأس المال الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية، ويتكون رأس المال من مخزون المجتمع من الآلات والمعدات والطرق والمطارات والموانئ وغيرها من البنى المادية الأساسية، التي توفر البيئة الازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة

[1] محمد أحمد الأفندي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، ط2، 2012، ص ص 314، 315.

[2] محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، **مبادئ الاقتصاد**، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، ط9، 2002، ص 743.

الانتاجية للمجتمع، فالتراكم الرأسمالي، أي زيادة المخزون المادي لدى أي مجتمع تكون بدايته اقتطاع هذا المجتمع لجزء من دخله في مرحلة ما وادخاره، أي عدم استهلاكه، ومن ثم تحويل هذه المدخرات إلى وجوه استثمارية منها صناعة الأدوات والمعدات التي تساعده على زيادة إنتاجه، فالبيئة الاستثمارية تشكل بكافة عناصرها المجال الأوسع لمناقشة تحسن الإنتاجية مباشرة عبر تقليل التكاليف والمخاطر غير المبررة[1].

- **التقدم التقني:** أرجعت النظرية الكلاسيكية عملية النمو الاقتصادي إلى وفرة راس المال المادي وأهملت الدور الذي يؤديه التقدم التقني وتراكم راس المال البشري في تفعيل النمو الاقتصادي، بينما اعتبرت النظريات الحديثة أن التقنية عنصر من عناصر الإنتاج، قائم بذاته ويتمتع بما تتمتع بع عناصر الإنتاج الأخرى من حيث اختلاف وفرتها النسبية بين الدول وتمتعها بحقوق الملكية وامكانية الدخول في التبادل التجاري الدولي، بل أن التقنية تعد العنصر الإنتاجي الوحيد المسؤول عن زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى[2].كما يقصد به التغير في الحالة العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية، والتي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية؛ أي يمكن استخدامها في الانتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في المجتمع .فإدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الإنتاج سيساعد على النمو الاقتصادي أفضل من الزيادة في رؤوس الأموال، ويراد بالتكنولوجيا الجديدة أشياء عديدة تتمثل في الاختراعات الجديدة، الطرق الفنية الجديدة، التحسن في التنظيم والإدارة، إدخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل[3].

إن العوامل السابقة لا تعتبر لوحدها المؤثرة في النمو الاقتصادي، وإنما نعتبرها العوامل المباشرة في تحديد عملية النمو، إلا أنها ليست مسبباتها النهائية وذلك لأن هذه العوامل تتعلق بعوامل أخرى كالواقع الاجتماعي والسياسي اللذان يلعبان دورا مهما في تحديد سرعة النمو الاقتصادي. فيوجد مثلا ترابط بين النظام القانوني لمجتمع ما والمستوى التقني لهذا المجتمع، ومن هنا يتبين لنا أن معرفة أثر أن معرفة أثر تطور تراكم رأس المال أو التقدم التقني أو حجم اليد العاملة على الإنتاج لوحدها لا تكشف لنا لوحدها كافة محددات النمو الاقتصادي، وإنما هناك أمور أخرى كثيرة غير مباشرة يمكن أن تؤثر في عملية النمو الاقتصادي ، وهذا ما سنكتشفه لاحقا عند دراسة مختلف نظريات النمو الاقتصادي[4].

---

[1] علي حاتم القريشي، **اقتصاديات التنمية**، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2017، ص43.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 55.

[3] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص 44.

[4] محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مرجع سابق، ص750.

المطلب الثاني: معدل التضخم.

لكي نقول أن اقتصاد دولة ما يعاني التضخم لابد من استعمال عدة مؤشرات التي من خلالها يمكننا الحكم على أن ذلك الاقتصاد يشهد ارتفاعا أو انخفاضا في معدلات التضخم، حيث انه هناك أنواع عدة من مؤشرات قياس معدل التضخم ، وهذا ما سنستعرضه في هذا المطلب بداية بعرض مفهوم معدل التضخم وصولا إلى الآثار الاقتصادية للتضخم.

أولا: مفهوم التضخم و أنواعه.

1. **تعريف التضخم:** هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتضخم منها[1] :

- التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في اقتصاد دولة ما.
- التضخم عبارة عن ارتفاع مستمر ومؤثر في المستوى العام للأسعار وبالتالي فإن الزيادة المؤقتة لا تعتبر تضخما. ويجب ملاحظة أن التضخم يعمل على تقليل القوة الشرائية للأفراد (كمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها في حدود الدخل المتاح حيث أن التضخم يمثل ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات.

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}} \times 100$$

2. **أنواع التضخم:** حسب اختلاف تعاريف التضخم تظهر له عدة أنواع من أبرزها[2]:

- **تضخم معتدل:** عبارة عن ارتفاع معتدل وبسيط في المستوى العام للأسعار (لا يتعدى 10%)، وهو تضخم تدريجي بطيء معتدل مقترن بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي إلا أن استمراره يمكن أن يؤدي إلى تضخم جامح، وهو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج.
- **تضخم جامح:** تزايد مستمر وبمعدل مرتفع في المستوى العام للأسعار (أعلى من 10%)، في فترة زمنية بسيطة ، وهو الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور فتزيد تكاليف الإنتاج وبالتالي تنخفض أرباح رجال الأعمال مما يؤدي إلى زيادة جديدة في الأسعار ومن ثم زيادة الأجور وهكذا .
- **تضخم الطلب:** ويكون السبب الرئيسي وراء تضخم الطلب هو اختلال التوازن في السوق أي أن يكون العرض الكلي غير قادر على استيفاء الطلب الكلي (AS<AD) مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد ومن ثم ارتفاع تكلفة الإنتاج، ومما هو معروف فإن ارتفاع الأسعار الناتج عن ارتفاع الطلب لن يؤدي إلى انخفاض الطلب بل سيؤدي إلى زيادة حجم الطلب.
- **تضخم التكاليف:** والمقصود بالتكاليف هنا تكلفة الإنتاج أو بالتحديد تكلفة عنصر العمل(أجور ورواتب العمال) حيث تؤدي مطالب العمال بزيادة أجورهم ورواتبهم إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج ومن ثم ارتفاع تكلفة الإنتاج والتي تنعكس إلى ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات المنتجة.

---

[1] شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 131.

[2] نفس المرجع، ص ص 131، 132.

- **التضخم المستورد:** يكون السبب الأساسي لهذا النوع من التضخم هو اعتماد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الخارج وبالتالي فعندما تكون الدولة المصدرة لهذه السلع والخدمات تعاني أصلا من التضخم فإن هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة.
- **التضخم المشترك:** وينتج هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع حجم النقود المتداولة (ارتفاع السيولة) لدى الأفراد مع بقاء حجم السلع والخدمات المنتجة ثابتا مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي مع بقاء العرض الكلي ثابتا.
- **التضخم الظاهر(الصريح، الطليق، المفتوح):** هو الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل السلطات.
- **التضخم المكبوت:** هو التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن ترتفع لوجود قيود حكومية.

ثانيا: مؤشرات قياس معدلات التضخم.

بالرغم من الشعور بالآثار التضخمية وضرورة اللجوء إلى أسلوب لقياس مدى التضخم وحجمه، لتقدير آثاره المختلفة وتقييم مشاكله بناء على حسابات صحيحة، لذا يعد قياس التضخم تشخيصا للوضع الاقتصادي السائد آنذاك، وعليه فبقدر ما يكون التشخيص صحيحا ودقيقا، يكون الحل صحيحا أيضا[1].

الأرقام القياسية للأسعار:

توجد عدة أنواع للأرقام القياسية كل حسب مضمونها نوجزها فيما يأتي:

أ. مضمونها و أنواعها:

حتى نستطيع التعبير عن التغيرات التي تحدث في قيمة النقود في شكل كمي وبدقة يتعين علينا قياس التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار قياسا دقيقا، فمن الصعوبة بمكان إدخال كل السلع في تقدير المستوى العام للأسعار، لذا يتم الاقتصار على عينة من السلع والخدمات، إلى جانب ذلك فإن أسعار هذه السلع والخدمات لا تتغير تغيرا منتظما لذا في أغلب الأحيان يكون لهذه الأسعار بصفة عامة ميلا متوسطا نحو الارتفاع أو الانخفاض، وعليه تكون قيمة النقود معبرا عنها بمتوسط الأسعار، يستخدم الاقتصاديون للتعبير عن هذا المتوسط بما يعرف بالأرقام القياسية للأسعار، فالرقم القياسي هو عبارة عن مؤشر إحصائي لمقارنة ظاهرة معينة، سعرا، كمية، قيمة أو أجرا، بالنسبة لأساس معين قد يكون فترة زمنية معينة أو مكانا جغرافيا معينا، حيث تؤخذ قيمة هذه الظاهرة كأساس لحساب الرقم القياسي، ويسمى الوقت أو المكان الذي تنسب إليه الظاهرة بفترة أو مكان الأساس، كما يسمى الوقت أو المكان الذي ننسبه إلى فترة أو مكان، (المقارنة) [2] . وتوجد عدة أنواع للأرقام القياسية منها:

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI):** يعتبر من أهم الأرقام القياسية للأسعار التي تستخدم في قياس التضخم، لان في كثير من الحالات ينصب الاهتمام بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك بدلا من قياس معدل ارتفاع الأسعار لوحده، وبذلك فهو يقيس التكلفة المتوسطة للسلع والخدمات التي تشترى من

[1] حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط3، 2005، ص 244.

[2] صالح العصفور، **الأرقام القياسية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 19، 2003، ص3.

قبل المستهلك متوسط الدخل، ويستخدم الرقم القياسي لسعر المستهلك على نطاق واسع كمؤشر لاتجاهات التضخم والانكماش الاقتصادي، كما يستخدم من قبل عامة الناس كدليل يسترشد به في ما يتعلق بميزانية الأسرة ومصادر التمويل، إضافة إلى استخدامه كمقياس للتغيرات في القدرة الشرائية للعملة، أما في مجال الحسابات القومية فيستخدم كعامل تخطيط لاستنباط تقديرات السعر الثابت للإنفاق الخاص وما يتعلق به من مكونات، يتم حساب هذا الرقم من خلال الصيغة التالية [1]:

$$CPI = \frac{\text{سلة السلع في سنة الأساس} \times \text{أسعار السنة الجارية}}{\text{سلة السلع في سنة الأساس} \times \text{أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

حيث سلة السلع تشمل وحدات معينة من الغذاء والملابس والسكن والخدمات الأخرى.

- **الرقم القياسي لأسعار الجملة (PPT):** ويعتمد على قياس التغير في المستوى العام للأسعار على أساس أسعار بيع السلع والخدمات بواسطة منشآت تجارة الجملة على المستوى الوطني، وذلك بالاعتماد على الأسعار الرسمية للجملة في جميع أنحاء البلاد، دون تمييز بين مناطق حضر أو ريف[2].
- **الرقم القياسي الضمني ($GDP_{Déflator}$):** ويطلق عليه المخفض الضمني للناتج المحلي أو المكمش الضمني للناتج الداخلي الخام، ويقصد به ذلك الرقم الذي يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة أساس معينة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، يقدم هذا الأسلوب مقياسا شاملا لمعدل التضخم، لأنه يقيس تغيرات الأسعار لكل السلع والخدمات وليس مجرد سلعة معينة من السلع كما هو الحال في أسلوب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ويتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة الأساس(الأسعار الثابتة) لنفس السنة مضروبا في مائة، إضافة إلى أن هذا الأسلوب يركز على تغيرات أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا فقط،ويمكن القول هنا أنه كلما كان النمو في الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي موجبا أو سالبا وأقرب إلى الصفر فإن ذلك يدل على وجود الاستقرار الاقتصادي، أما إذا ابتعدت القيمة عن الصفر(الموجبة) فإن ذلك يدل على الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والعكس بالنسبة للقيمة السالبة، ويمتاز هذا المعيار بأنه يعكس بدرجة أكبر فكرة التضخم المحلي، ويمكن حساب طريقة مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني من خلال الصيغة التالية[3]:

$$GDPD = \frac{\text{قيمة الناتج بالأسعار الجارية}}{\text{قيمة الناتج بالأسعار الثابتة}} \times 100$$

[1] كامل بكري وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص253.

[2] طيبة عبد العزيز، **سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، 2005، ص15 .

[3] محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص284.

أو:

$$GDPD = \frac{\text{قيمة الناتج المحلي الاسمي}}{\text{قيمة الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$$

ب. **صيغ الأرقام القياسية للأسعار:** نميز بين صيغتين أساسيتين للأرقام القياسية هما[1]:

- **الرقم القياسي البسيط:** هو عبارة عن مجموعة أسعار السلع في سنة المقارنة (Pn) مقسوما على مجموع أسعار السلع في سنة الأساس (p_0) ويشار إليه بالصيغة التالية:

$$M = \frac{\sum PN}{\sum P0} \times 100$$

ويعبر عن النتيجة كنسبة مئوية كما هو الحال بالنسبة للأرقام القياسية بوجه عام، وبالرغم من سهولة هذه الطريقة إلا أن تطبيقها يكتنفه عيبان يجعلان من استخدامها عملية غير مرغوبة، الأول أنها لا تأخذ في الاعتبار الأهمية النسبية للسلع المختلفة، فهي تعطي جميع السلع أوزانا متساوية في الأهمية، الثاني أنها لا تعير اهتماما للوحدات المستخدمة في تمييز السعر مثل الغرام والكيلوغرام وغيرها من الوحدات الكمية وهو ما يؤثر على قيمة الرقم القياسي.

- **الأرقام القياسية المرجحة:** للتغلب على مشكلة عيوب الطريقة التجميعية البسيطة، نقوم بترجيح أسعار أو كميات كل سلعة باستخدام معامل معين، ويستخدم عادة كمية السلعة المباعة أو سعرها خلال فترة الأساس أو فترة المقارنة، وهناك صيغ للأرقام القياسية المرجحة تعتمد على ما إذا كنا سنستخدم كميات أو أسعار سنة الأساس أو المقارنة، وتمتاز عن الأرقام القياسية السابقة بأنها تعطي وزن لكل سلعة بحسب أهميتها[2] :

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{\text{مجموع (الأسعار} \times \text{الأوزان الترجيحية) الجارية}}{\text{مجموع (الأسعار} \times \text{الأوزان الترجيحية) الأساس}} \times 100$$

- **الأرقام القياسية للاسبير Laspeyres :** يستخدم هذا الرقم كميات أو أوزان سنة الأساس كأوزان مرجحة وصيغته كما يلي:

$$(Laspeyres)IL = \left[\frac{\sum p1\ Q0}{\sum p1\ Q0}\right] \times 100$$

- **الأرقام القياسية لباش Peache:**

يستخدم هذا الرقم كميات أو أوزان سنة المقارنة كأوزان مرجحة وصيغته كما يلي:

$$(peache)IP = \left[\frac{\sum P1\ Q1}{\sum P0\ Q1}\right] \times 100$$

[1] نمر محمد الخطيب، مسعود صديقي، **الممتاز في التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009، ص 23.

[2] نفس المرجع، ص 24.

- **الأرقام القياسية لفيشر Fisher :**

يستخدم الرقمين السابقين، وهو عبارة عن المتوسط النسبي لكل من لاسبير وباش وصيغته كما يلي:

$$(Ficher)\ IF\ =\ \sqrt{IL \times IP}$$

ومنه إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من 100 % فهو يعني أن الأسعار قد ارتفعت بمقدار الفارق من 100%.

إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أقل من 100 % فهو يعني أن الأسعار قد أنخفض بمقدار الفارق من 100%.

إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية يساوي 100 % فهو يعني أن الأسعار لم تتغير.

ثالثا: الآثار الاقتصادية للتضخم.

يحدث التضخم آثارا مختلفة سلبية أو إيجابية لشرائح وفئات المجتمع المختلفة، وبصورة عامة فان التصاعد المستمر في الأسعار يسبب تدهور مستوى المعيشة لأغلبية أفراد المجتمع وخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود، ذلك أن معدل التضخم يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للأفراد وانخفاض القيمة الحقيقية للدخول، وبصورة محدودة، فإن التضخم يسبب الآثار الآتية[1]:

- يتضرر الفقراء وذوي الدخول الثابتة من العجزة والمسنين والمتقاعدين إضافة إلى أصحاب المدخرات والدائنين، حيث يؤدي التضخم إلى تآكل الدخول والمدخرات الحقيقية لهذه الفئات، وهذا يسبب تدهورا كبيرا في مستوى المعيشة.
- بينما يستفيد ذوي الدخول غير الثابتة مثل التجار ورجال الأعمال والمدينين من تصاعد التضخم، حيث يستفيد رجال الأعمال من ارتفاع أسعار منتجاتهم، وكذلك يستفيد المدينون، لأن القيمة الحقيقية لديونهم تنخفض بسبب ارتفاع الأسعار، وهذا على عكس الدائنين الذين يتضررون من تصاعد التضخم.
- ومن ناحية أخرى يسبب تصاعد التضخم اهتزاز الاستقرار الاقتصادي وإشاعة مناخ غير مشجع للاستثمار مما يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي.
- باختصار يؤدي تصاعد التضخم إلى العبث بعدالة توزيع الدخل، حيث يتضرر الفقراء وذوي الدخول المحدودة والثابتة والدائنون والمدخرون، بينما يستفيد أصحاب الدخول غير الثابتة من رجال أعمال وتجار.
- إضافة إلى العبث بالاستقرار الاقتصادي والتأثير السلبي على معدل النمو الاقتصادي ، وخاصة في حالات التضخم الجامح أو التضخم المتسارع الذي يضعف الثقة بأداء الاقتصاد الكلي بشكل عام.

[1] محمد أحمد الأفندي ، مرجع سابق، ص291.

المطلب الثالث: معدل البطالة.

تعتبر البطالة معضلة فاعلة سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا يعني أنه على الرغم من أن البطالة تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية، كما أن عدم معالجتها يقود إلى اختلال في الأداء الاقتصادي ومشاكل سياسية واجتماعية، وفيما يلي عرض لمفهوم البطالة وانواعها، قياسها وكيفية علاجها.

أولا: مفهوم البطالة و أنواعها.

1. تعريف البطالة:

يعرف البعض البطالة بالطريقة الشمولية على أنها الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له، وراغبين فيه وباحثين عنه، وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع، وتشكل البطالة بذلك جزء غير مستغل من الطاقات الإنتاجية للمجتمع، ونقصد بذلك العنصر البشري، والذي يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج[1]. أما معدل البطالة فيحسب عن طريق المعادلة الآتية[2]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العمال البالغين الذين لديهم الرغبة و القدرة على العمل ولا يجدون فرصا للتوظف}}{\text{القوى العاملة}} \times 100$$

2. أنواع البطالة:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية من البطالة وهي البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية، والبطالة الدورية، ونتناول كل منهما بشيء من التفصيل فيما يلي[3]:

أ. **البطالة الاحتكاكية:** تكون البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment) عادة قصيرة الأمد، ويعزى ظهورها إلى عملية بحث وانتقال العاملين بين جهات العمل للحصول على فرص عمل أفضل، كما يعزى إلى استغناء بعض منشآت الأعمال عن بعض العمال نتيجة لتدهور الأوضاع الداخلية للمنشأة أو شروعها في الخروج من السوق، ومما يساعد على زيادة البطالة الاحتكاكية عدم كفاءة سوق العمل ، وبطء حركة انتقال العمال، نتيجة لعدم المعرفة التامة بفرص العمل المتاحة، وقد تنشأ البطالة الاحتكاكية كذلك عن الطبيعة الموسمية لبعض الصناعات وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد على إيجاد الأعمال التي تنسجم مع مؤهلات الأشخاص العاطلين وبصورة فورية ، أي بعبارة أخرى أن هذه البطالة تشمل أولئك الأشخاص العاطلين عن عمل بصورة مؤقتة أو موسمية بسبب عملية تغير الوظائف أو البحث عن فرص عمل أفضل. ولهذا يطلق عليها كذلك البطالة الانتقالية ، ويمكن خفض هذا النوع من البطالة من خلال برامج لتسهيل وتعجيل حركة انتقال العمال، ونشر المعلومات الخاصة بفرص العمل المتاحة، وتعتبر هذه

---

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 45.

[2] أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004، ص39.

[3] عبد الوهاب أمين ، فريد بشير، **الاقتصاد الكلي**، مكتبة المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع، الدمام، السعودية، ط4، 2011، ص ص 82،83.

البطالة ظاهرة صحيحة في اقتصاد يتسم بالحركة والنمو، ويتأثر هذا النوع من البطالة في الدول المتقدمة بمقدار تعويضات البطالة التي يحصل عليها العمال العاطلين ، فكلما زادت هذه التعويضات انخفضت تكلفة البحث عن العمل وازدادت الفترة الزمنية التي يقضيها العمال في البحث عن فرص العمل الأفضل.

ب. **البطالة الهيكلية:** تعزى أسباب البطالة الهيكلية (Structural Unemployment) إلى عوامل اقتصادية واجتماعية تتعلق بطبيعة اقتصاد السوق الحر والانفتاح الاقتصادي، فهي تعود في الغالب التقدم التقني واحلال الآلة محل اليد العاملة (Automation) وقد تنتج عن التراجع في إنتاج بعض الصناعات، بسبب المنافسة الدولية، كما تنشأ البطالة الهيكلية عن التغيرات الهيكلية السكانية(العمر، الجنس، أو الموقع الجغرافي) وما يترتب عليها من زيادة في معدل البطالة ، وبعبارة أخرى يعزى هذا النوع من البطالة لأسباب اقتصادية ، كالمنافسة العالمية كما ينتج عن أسباب اجتماعية متعلقة بالتغيرات في التركيبة السكانية والهجرة المحلية والدولية، وأخيرا بسبب التقدم التقني الخاص بإحلال الآلة محل اليد العاملة ، وتكون هذه البطالة عادة أطول أمدا من البطالة الاحتكاكية.

ج. **البطالة الدورية:** البطالة الدورية(Cyclical Unemployment) هي البطالة الناتجة عن الدورة الاقتصادية (Business Cycles) وتنشأ الدورة الاقتصادية عن تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (Actual RGDP) حول الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الممكن (Potential RGDP) وهو الناتج الذي يمكن تحقيقه بالاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية ، أي عند التوظف الكامل للقوى العاملة ، وتعزى أسباب هذه البطالة إلى فترات الانكماش التي يمر بها الاقتصاد، حيث ينخفض الناتج الحقيقي الفعلي دون مستواه الممكن فتأخذ البطالة الدورية قيما موجبة، أما في حالات الانتعاش الاقتصادي فيفوق الناتج الحقيقي الفعلي مستواه الممكن، فيكون هناك توظف فوق كامل (Over Employment) فتأخذ البطالة الدورية قيما سالبة، ويبدو أن الوسيلة الفاعلة للتقليل من حدة البطالة الدورية تكمن في معالجة مشكلة الدورات الاقتصادية نفسها، وذلك بتبني السياسات الاقتصادية الهادفة إلى الاستقرار الاقتصادي، وبعبارة أخرى، أن هذه البطالة تنخفض خلال فترة الانتعاش الاقتصادي وترتفع خلال فترة الركود الاقتصادي ، لذلك يعتمد المدى الزمني لهذه البطالة على مدى فاعلية السياسة الاقتصادية في التعجيل بإعادة الاقتصاد إلى توازن المدى الطويل، الذي يضمن التوظف الكامل للقوى العاملة.

د. **البطالة المقنعة:** تسمى مقنعة ومستترة لأنها غير ملحوظة وهي تصف العمال الذين يعملون بإنتاجية متدنية بل يعملون بإنتاجية حدية تساوي صفر، ويظهر هذا النوع من البطالة في مجال الزراعة التقليدية أو الوظائف الحكومية حيث يكون عدد العمال الذين يشتغلون في الوحدة الإنتاجية أكبر مما يجب، وأيضا هذه الظاهرة نجدها في الدول النامية[1].

[1] مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة، عمان، ط1، 2000، ص ص257،258.

ثانيا: قياس البطالة.

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فانه من المفيد حساب معدل البطالة، والذي يشكل مؤشرا هاما يقيس نسبة عدد المتعطلين إلى قوة العمل باعتبار هذه الأخيرة العمال المتعطلين، وتختلف طريقة قياس البطالين من دولة لأخرى، باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك، وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي[1]:

-الفئة العمرية المستخدمة في التعريف وذلك لتباين السن المحددة لقياس السكان النشطين اقتصاديا.

-كيفية التعامل إحصائيا مع الخرجين الجدد، والأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة .

-التباين في مصادر البيانات المستخدمة في قياس البطالة، وطرق جمعها.

وإلى جانب هذا فان معدل البطالة هو المعيار الذي بواسطته تقاس البطالة إذ أنه يعبر عن عدد البطالين مقارنة بالفئة النشيطة، وتعرف الدول النامية معدلات عالية للبطالة مقارنة بالدول المتطورة نظرا للاعتبارات التالية:

-ضعف فعالية الجهاز الإنتاجي من جهة، وعدم دقة واستقرار معايير قياس البطالة في هذه الدول بما في ذلك الجزائر.

-نقص البيانات لدى الجهات الرسمية إضافة إلى خلوها من الدقة في بعض الأحيان. فمثلا المعلومات التي تنشرها الحكومة تختلف عن المعلومات التي تمدنا بها المنظمات الدولية(البنك العالمي)، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للجزائر على سبيل المثال.

-إن الأنشطة التابعة للاقتصاد الموازي خاصة قطاع الخدمات في الإحصاءات الرسمية، من شأنها أن تؤثر على البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية، والتي تتجه إلى الانخفاض في حقيقتها.

-وجود قطاع غير رسمي وهو عادة قطاع حصري يشمل صغار المستثمرين مثل: الحرفيين، المحلات التجارية، ..الخ.

ثالثا: كيفية علاج البطالة.

توجد وسائل مختلفة لعلاج البطالة، حيث تختلف هذه الوسائل باختلاف نوع كل منها، وكلما أمكن تحديد كل نوع من أنواع البطالة بوضوح، كلما أمكن تحديد سياسات ووسائل علاجها، ونلاحظ هنا[2]:

- إذا كانت البطالة هيكلية فإنه يمكن علاجها عن طريق اتباع ما يعرف باسم سياسات سوق العمل، وذلك عن طريق ايجاد مراكز لتدريب العمال لتساعدهم على اكتساب الخبرات والمهارات المطلوبة والتي تتطلبها الوظائف الشاغرة، أو عن طريق مكاتب التوظيف والتي تكون بمثابة حلقة اتصال بين وحدات عنصر العمل(أي العمال) وبين رجال الأعمال وهم الذين يطلبون خدمات عنصر العمل، حيث تقوم هذه المكاتب بجمع البيانات إذا ما توافرت فيهم الشروط المطلوبة.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سابق، ص ص 48، 49.

[2] أحمد محمد مندور، إيمان محمد محب زكي، مرجع سابق، ص-ص، 276-278 .

- إذا كانت البطالة إجبارية، فانه يمكن علاجها والتقليل منها عن طريق تخفيض الحد الأدنى للأجور لبعض فئات العمال وذلك بغرض تشجيع رجال الأعمال والمؤسسات الخاصة على طلب واستخدام المزيد من الأيدي العاملة الرخيصة.
- يمكن علاج البطالة المقنعة عن طريق سحب العمالة الزائدة الموجودة في أحد الأنشطة وتوجيهها إلى نشاط آخر، خاصة إذا ما صاحب ذلك انشاء وإقامة مشروعات إنتاجية جديدة سواء من قبل القطاع الخاص الوطني أو القطاع الأجنبي حتى تستوعب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة والناتجة عن الزيادة السكانية السريعة.
- يمكن علاج البطالة الناتجة عن قصور الطلب الكلي عن طريق اتباع سياسات نقدية ومالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي وتقليل البطالة، فأما السياسة النقدية التوسعية فتتمثل في زيادة العرض النقدي مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي تنشيط الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة، ويمكن للبنك المركزي وهو السلطة النقدية في البلاد اتباع سياسة نقدية توسعية عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو تخفيض سعر الخصم أو الدخول في سوق الأوراق المالية كمشترى، وأما السياسة المالية التوسعية فتتمثل في تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية لتنشيط الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة، ولكن يجب مراعاة هنا أن هناك حدودا على التوسع في استخدام السياسات النقدية أو المالية التوسعية لأنها تكون مصحوبة بحدوث ارتفاع في الأسعار مما يعني خلق مشكلة جديدة أو يزيد من حدة مشكلة قائمة ألا وهي مشكلة التضخم.

المبحث الثالث: المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر النفط، ميزان المدفوعات، سعر الصرف).

يتناول هذا المبحث من هذه الدراسة بعض المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في سعر النفط، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، حيث سنستعرض مفهوم وأنواع، مكونات كل متغير من المتغيرات الكلية كل حسب خصائصه.

المطلب الأول: سعر النفط.

للنفط أسعار عديدة في التجارة الخارجية حيث ان لكل سعر من الأسعار دلالة معينة في السوق العالمية النفطية، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم النفط وانواعه بالإضافة إلى اهم العوامل المؤثرة فيه، مع إشارة لظاهرة المرض الهولندي وعلاقته بالسياسة المالية.

أولا: مفهوم سعر النفط و أنواعه.

يحتل سعر النفط مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا العنصر تعريف سعر النفط وأنواعه.

1. **تعريف سعر النفط:**

- سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس[1].

[1] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2006،ص 42.

- يعرف السعر البترول على أنه القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ومناخية، هذا بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة فيها[1].

2. **أنواع سعر النفط:**

هناك أنواع عدة لأسعار النفط يمكن تقسيمها إلى[2]:

- **السعر المعلن:** هو السعر الرسمي الذي يحدده الطرف العارض للسلعة النفطية في السوق، وهو يجسد قيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم، وقد يكون الطرف العارض فرداً أو شركة أو مؤسسة نفطية.
- **سعر الإشارة:** هو سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المُحقق، وقد ظهر هذا السعر في السوق النفطية الدولية في فترة الستينيات من القرن العشرين، نتيجة لتوقيع اتفاقيات مشاركة نفطية جديدة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة والشركات الاحتكارية.
- **السعر الفوري:** هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فورياً في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقدياً في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة آنية.

وتخضع عملية تسعير النفط لميكانيزمات محددة، فنظام التسعير الحالي يعرف بنظام «المعادلة السعرية،» وقد تم اللجوء إليه في نهاية عام،1987وبموجبه يتم احتساب أسعار النفوط بوساطة معادلة تعتمد على أسعار نفوط مرجعية تحددها السوق. ويفترض أن تنعكس ظروف الطلب والعرض في كل سوق على الأسعار المرجعية. وتقوم معادلة التسعير بتقدير سعر نفط معين انطلاقاً من سعر نفط مرجعي وفق الصيغة الآتية:

سعر النفط المراد تسعيره = سعر النفط المرجعي (الفوري أو المستقبلي) ± فروقات.

وبالنسبة إلى الفروقات فإن وجودها في المعادلة يهدف إلى ضمان التنافسية بين النفط المراد تسعيره والنفوط المشابهة البديلة الأخرى، وتتضمن هذه الفروقات فروقات النوعية وفروقات الموقع الجغرافي، ومن خلال صيغة المعادلة فالفروقات قد تكون علاوة أو خصماً، وبذلك تصبح المعادلة بالشكل الآتي:

سعر النفط المراد تسعيره = سعر الخام المرجعي + فروقات النوعية + فروقات الموقع الجغرافي.

- **السعر العادل:** تقوم فكرة السعر العادل للنفط على فكرة ضمان دخل مستقر للدول النفطية على المدى القصير، وقابل للاستمرار على المدى الطويل، كما أنه من الجانب الآخر يوفر للدول المستهلكة ضمان الإمدادات بأسعار مستقرة.

ثانيا: العوامل المؤثرة في أسعار النفط.

ان أسعار النفط أصبحت من أكثر السلع التجارية الدولية تقلبا، ويرجع ذلك إلى العديد من الاسباب والمتغيرات التي تؤثر في سعرها، والتي تشمل المتغيرات الاقتصادية والسياسية أو المناخية، أو عوامل المضاربة القائمة على التوقعات ويمكن ايجاز أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط بالآتي[3] :

---

[1] فريد النجار، **إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة قراءة إستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص5.

[2] مراد علة، **دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة 2000-2014**، مجلة رؤى استراتيجية، الامارات، عدد يناير2017، ص ص 100، 101.

[3] **أنواع أسعار النفط الخام**، على الموقع: https://www.arab-oil-naturalgas.com/oil-price-types/ ، تاريخ الاطلاع : 2020/08/30.

1. **حجم الاحتياطي النفطي :** يمكن تحديد مدى ندرة النفط الخام في ضوء الاحتياطي المؤكد للنفط الخام ، عندما يزيد الجيولوجيون من تقديراتهم لحجم الاحتياطي فأن ندرة المورد النفطي سوف تقل مما يدفع المنتجين إلى إعادة النظر بكلفة المستخدم باتجاه تخفيضها فينخفض سعر النفط الخام . أما إذا اقتنع المنتجون بأن الاحتياطي اقل من السابق فأن أسعار النفط الخام سوف ترتفع إلى أن تتغير التوقعات مرة اخرى .
2. **النفط الخام الاصطناعي :** يتضمن النفط الخام الاصطناعي النفوط الخام الناتجة عن تقطير حجر السجيل ورمال القار والفحم، وهي مهمة في توفير موارد بديلة للطاقة وفي إمكان تأثيرها في سعر النفط الخام التقليدي .
3. **الجمود النسبي في الطلب على النفط :** يتسم النفط بشكل عام بانخفاض مرونته بالنسبة للسعر، بمعنى آخر أن ارتفاع سعر النفط الخام لايترتب عليه انخفاض في الكمية المطلوبة . وانخفاض السعر لايترتب عليه ارتفاع في الكمية المطلوبة من النفط . وذلك بخلاف العديد من السلع الأخرى التي يترتب على تغير أسعارها استجابة الكميات المطلوبة منها على نحو كبير. وتشير تطورات أسعار النفط والاستهلاك العالمي للنفط الخام إلى أن هناك رد فعل محدود للمستهلك تجاه تغيرات أسعار النفط الخام، فضلا عن الحاجة إلى مدة طويلة لكي يستطيع المستهلك أن يتكيف مع مستوى الأسعار المرتفعة . ان هذا الانتظار الزمني يزيد من عامل اللايقين في مرونة الطلب السعرية في الاجل الطويل . إذا اعتقد المنتجون أن الطلب في الأجل الطويل هو أكثر مرونة مما هو متوقع سابقا فإن المستهلكين لايطلبون الكميات السابقة مما يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في السعر.
4. **الجمود النسبي في العرض :** حيث تتسم مرونة العرض النسبية (استجابة الانتاج لتغيرات السعر) بالانخفاض وبصفة خاصة عندما يتعلق الامر بزيادة العرض مع ارتفاع السعر، حيث أن الانتاج النفطي يعتمد أساسا على القدرة في الاستخراج من الآبار، ومعدل الاستخراج الأمثل للنفط من البئر، ومن ثم فإن ارتفاع سعر النفط لا تقابله زيادة مهمة في المعرض النفطي فتزيد الضغوط على الأسعار وتدفع بها نحو الارتفاع بصورة أكبر، لأنه لكي تنخفض أسعار النفط لابد أن تحدث زيادة في حجم المعروض من النفط وهي مسألة في غاية الصعوبة خصوصا عندما يصل الانتاج إلى حده الأقصى ، حيث يقتضي زيادة انتاج النفط ومن ثم زيادة العرض تطوير الآبار الحالية وتعزيز معدل الاستكشاف للآبار الجديدة وهو ما يتطلب وقتا طويلا .
5. **معدل النمو الاقتصادي :** وهو أحد المحددات الأساسية لحجم الاستهلاك العالمي من النفط الخام، فإذا كانت توقعات المنتجين تشير إلى ارتفاع معدلات استهلاك النفط نتيجة لارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، فإن كلفة المستخدم ستكون مرتفعة . فالتوقع بارتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط الخام مما يدفع بالسعر نحو الارتفاع . ويحدث العكس في حالة التوقع بانخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي يدفع بمعدلات الطلب ومن ثم استهلاك النفط نحو الانخفاض مما يدفع بمسار أسعار النفط الخام نحو الانخفاض .
6. **سعر الخصم :** في بداية العقد الثالث من القرن الماضي ، كانت الأسعار المعلنة للنفط الخام من الشركات النفطية العالمية آنذاك أسعارا خالية من التضخم ، ولكن العالم شهد عدم استقرار في معدلات التضخم فاقت عدم الاستقرار في أسعار النفط الخام ، وعليه لابد من تقييم أسعار النفط الخام بالدولار الثابت اي لابد من تحديد السعر الحقيقي للنفط وليس السعر الاسمي . اذا افترضنا ان الاستثمار في استخراج النفط من الأصول التي لا مخاطر فيها فإن هذا يدفع المنتجين إلى الاستفادة من سعر الفائدة الحقيقي الذي يعبر عن عائد الأجل الطويل لسنوات استثمار خالية من المخاطر ، ولكن إذا توقع المنتجون مخاطر سياسية وجيولوجية مثل : التأميم ، جفاف الآبار ، النضوب السريع للآبار، صعوبة الحصول على موارد نفطية جديدة ، فإن هذا يدفعهم إلى فرض سعر خصم مرتفع . اما اذا قل خطر التأميم والتملك فأنهم يتبنون سعر خصم أقل . يمكن اعتبار سعر الخصم بانه ثمن الفرصة لرأس المال ، أن ربح المستثمر

في صناعة النفط يعتمد على سعر الخصم علما ان سعر الخصم الدارج في الصناعة النفطية هو 12 % حسب التقديرات الحقيقية.

7. **سعر صرف الدولار الأمريكي :** يتم تسعير النفط الخام بالدولار ولذلك فأن أي تغير في سعر صرف الدولار يؤثر بشكل مباشر في سعر النفط الخام ويؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال الأثر المباشر والأثر غير المباشر، يتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط. فالنفط، كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار، يصبح رخيصا مقارنة بالاستثمارات الأخرى مقدرة بالعملات الأجنبية، لذلك يقبل عليها المستثمرون، ويتمثل الأثر غير المباشر أو البعيد الأجل، لانخفاض الدولار في أسواق النفط العالمية في تغيير أساسيات السوق، عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط. فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الإنتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة، والتي لن تمكنها من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية. هذا يعني انخفاض المعروض مقارنة بالطلب، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط.
8. **انتشار المضاربة على النفط:** وهي من الظواهر الجديدة التي تتعرض لها صناعة النفط حاليا، حيث تكونت صناديق للمضاربة فيه، وهو ما جعل النفط أحد سلع المضاربة، وتقوم عمليات المضاربة في النفط على أساس التوقعات المستقبلية للأسعار والتي ترتكز إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وكذلك السياسية والمناخية.
9. **مستوى المخزون العالمي من النفط :** إن الارتفاع في مستويات مخزون النفط الخام أو المنتجات المكررة يدل على أن العرض يفوق مستوى الطلب، وغالبا ما يكون لهذا تأثير سلبي على الأسعار والعكس صحيح .
10. **العوامل السياسية :** وهي أحد الخصائص الأساسية لعملية انتاج النفط، إذ أن انتاجه يتركز في الخليج بصورة أساسية وهي منطقة ساخنة جدا من الناحية السياسية، وعرضه للتقلب الشديد من وقت لآخر في هذا الجانب. ونتيجة لذلك فأن أي تغير في الأوضاع السياسية في هذه المنطقة ينعكس بشكل مباشر على الأسعار العالمية للنفط الخام.
11. **التقلبات في المناخ :** بما أن النفط هو المدخل الرئيس في عمليات توليد الطاقة فإن التغيرات العنيفة في درجات الحرارة من حيث ارتفاعها أو انخفاضها يترتب عليه ارتفاع أو انخفاض الطلب على الطاقة لأغراض التدفئة بالذات، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الطلب على النفط، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر في أسعار النفط الخام .

ثالثا: السياسة المالية وعلاقتها بظاهرة المرض الهولندي.

تعد أغلب الدول المنتجة للخامات والمواد الأولية ولا سيما النفط ذات اقتصاديات وحيدة الجانب تعتمد بشكل أساسي على المورد الريعي في وضع سياستها المالية وبالتحديد في تمويل موازنة الدولة و توفير مستلزماتها، وحالة كهذه جعلت السياسة المالية لأغلب البلدان النامية تدور و تقوم على تداعيات أسواق النفط العالمية، مما جعلها تعاني من مشاكل كبيرة خاصة عند انخفاض أسعار النفط العالمية، فالإيرادات الأكبر لهذه الدول هي عوائد النفط وهذه الأخير بحد ذاتها هي أساس الجباية وهي المول الأكبر للإنفاق ومن المعلوم أيضا أنه عند اعداد أي قانون للمالية في هذه الدول لابد وأن يعتمد على سعر مرجعي لبرميل النفط كما هو الحال في الجزائر، ومن المفترض أن تستفيد هذه الدول المصدرة للنفط عند رواج الأسعار واستخدام عائداتها كدفعة قوية لتمويل متطلبات بناء هيكل اقتصادي متنوع والتخلص من حالة الاعتماد على الريع النفطي.

1. أطروحة لعنة الموارد والمرض الهولندي

ظلت العلاقة القائمة بين وفرة الموارد الطبيعية و مستوى النمو الاقتصادي تستقطب اهتمام الباحثين في العقود الأخيرة، وفي الغالب يتم تناول العلاقة تحت مظلة ما يوصف في أدبيات الاقتصاد السياسي بلعنة الموارد الطبيعية، اذ يشير هذا المفهوم إلى حقيقة ملفتة للنظر: فالدول الغنية بالموارد كالجزائر والعراق ونيجيريا تشهد مستويات نمو ضعيفة، بينما تعود أفضل الاقتصاديات أداءا في العالم إلى الدول الفقيرة من حيث الموارد كاليابان وتايوان و دول أوربا الغربية بشكل عام[1]، كما أن الدول التي تعتمد في اقتصادياتها على الموارد الطبيعية المرتكزة جغرافيا تكون أكثر قابلية للتحول إلى نمط اقتصاد ريعي وبالتالي فهي أكثر عرضة للإصابة بلعنة الموارد الطبيعية أو معضلة الوفرة[2]، كما تركز فرضية لعنة الموارد بشكل عام على الآثار السلبية طويلة الأجل على الاقتصاد الناجمة عن إنتاج الموارد الطبيعية وفرض الضرائب عليها، وفي هذا الاطار ، يشير ما يطلق عليه المرض الهولندي إلى حدوث طفرة في قطاع الموارد تؤدي إلى مزاحمة قطاع الصناعات التحويلية وخفض نمو الإنتاجية، وقد يؤدي تقلب إيرادات التصدير والإيرادات الضريبية المتأتية من الموارد الطبيعية إلى الإضرار بالماليات العامة والتأثير على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية[3].

لطالما اعتبر الباحثون والدارسون أن المرض الهولندي نظرية مفسرة للعنة الموارد الطبيعية، وهو مفهوم يوضح العلاقة الظاهرة بين الزيادة في اكتشافات الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاج بالقطاع الصناعي .وقد أطلق هذا المفهوم على الهولنديين في النصف الأول من القرن الماضي بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، وتعد نظرية المرض الهولندي من أبرز النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير الأداء الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية، وهو تعبير دخل قاموس المصطلحات الاقتصادية على المستوى العالمي للتعبير عن مجموعة من الظواهر الاقتصادية التي اكتشفها علماء الاقتصاد في هولندا عقب اكتشاف البترول والغاز الطبيعي حيث واجهت هولندا معدلات متزايدة من البطالة، ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، مما أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا وبالتالي انخفاض سعر الواردات الشيء الذي أدى إلى تلاشي وتدهور النشاط الإنتاجي الصناعي في بحر الشمال هولندا وهذا ما عرف بظاهرة اللاتصنيع[4].

يعد المرض الهولندي أحد أهم النماذج المفسرة للعنة الموارد ونموذجها الأشهر، ويشير هذا المصطلح بمفهومه الاقتصادي البسيط إلى الاثار السلبية الناجمة عن الزيادة الكبيرة في دخل البلاد والتي تكون في الغالب نتيجة لاكتشاف ثروات طبيعية ضخمة، و تفسير ذلك أن تدفق الثروة الناجم عن ارتفاع عائدات تصدير الموارد الطبيعية ينعكس في شكل

---

[1] فاطمة الزهراء حشاني، توفيق حكيمي، **اشكالية العلاقة بين الثراء والاستبداد: قراءة في الأعراض السياسية لـ "لعنة الموارد" على ضوء معطيات الو اقع العربي والافريقي**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 9، جويلية 2016، ص 3.

[2] نسرين معياش، **النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي (حالة الجز ائر)**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، المجلد 16، العدد 1 ، جوان 2019، ص 60.

[3] جيمس كَست وديفيد مهالي، **لعنة ما قبل الموارد**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 54، العدد 4، ديسمبر 2017، ص 38.

[4] مصطفى بلمقدم، أنيسة بن رمضان، **الموارد الطبيعية الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجز ائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 3 ، 2012، ص-ص، 13 – 15 .

أعراض غير صحية تصيب باقي القطاعات الانتاجية للدولة الغنية بالموارد كنتيجة لارتفاع قيمة العملة المحلية وما يترتب عنها من اضعاف القدرة التنافسية لصادرات البلد من المنتجات الزراعية والصناعية من جهة، وتقلص حافز العمل لدى الأفراد و ميلهم لحياة البذخ والكسل من جهة ثانية[1]، نتيجة لهذا الأمر، وفي أسوأ الحالات، يصبح اقتصاد الدولة مكون من قطاع اقتصادي مزدهر – القطاع النفطي في حال كانت الموارد التي تم اكتشافها نفطية – وقطاعات أخرى راكدة لا تستطيع المنافسة بسبب ارتفاع سعر الصرف. الأمر الذي سيؤدي بالتأكيد إلى زيادة معدلات البطالة وتراجع نمو الاقتصاد ككل.

2. الآثار الاقتصادية للمرض الهولندي على السياسة المالية:

إن تدفق الإيرادات الريعية والتي يطلق عليها أحيانا بالدخول القدرية خلال فترة الازدهار يؤدي إلى ظهور أعراض المرض الهولندي سواء على إعداد السياسة المالية للدولة أو على الهيكل الاقتصادي بشكل عام، ومن أهم الاثار الاقتصادية للمرض الهولندي على السياسة المالية على سبيل المثال لا الحصر:

- **الأثر الضريبي** : يمكن النظر للأثر الضريبي من خلال اتجاهين، الاتجاه الأول اقتصادي بحت مضمونه أن الجباية المتأنية من الموارد الطبيعية كالجباية في قطاع المحروقات مثلا تعد مصدر أساسي للإنفاق الحكومي في الاقتصادات الريعية، ولذلك فأي انخفاض في أسعار النفط سيكون له تداعيات وخيمة على السير الصحيح للسياسة المالية ونجاعتها وعلى الاقتصاد الوطني لهذه الدول بشكل عام. أما الاتجاه الثاني فيتمثل في الرؤية السياسية ذات البعد الاقتصادي التي تقول أن الضرائب هي التي تقود عادة إلى إقامة المجالس التمثيلية في الدولة، في حين أن الريوع النفطية تكسر هذه الصلة، لذلك فإن جمع الضرائب لا يصبح من ضمن أجندة الدولة واهتماماتها، واستنادا إلى ذلك، فإن الحكومة تتحرر من المحاسبة والمساءلة إلى درجة تمكنها من أن تصبح مستقلة عن المجتمع ما يثبط المشاركة السياسية، ومن هنا جاء شعار الثورة الأميركية "لا ضرائب من دون تمثيل" أما شعار الدول النفطية الريعية فهو "لا تمثيل من دون ضرائب[2].
- **أثر الإنفاق:** تعالج نظرية المرض الهولندي في أساسها تأثير تدفقات العملة الصعبة نتيجة صدمة موجبة متأتية من ارتفاع أسعار المنتج التصديري للمورد الطبيعي، وعليه فان ازدياد عوائد القطاع النفطي المزدهر يؤدي لزيادة دخول للمستفيدين من عوائد ذلك القطاع مع ثبات الأسعار في القطاعات الأخرى، ومع زيادة هذه الدخول، يتم توجيه جزء منها نحو الإنفاق على قطاع السلع والخدمات المحلية سواء من خلال الأفراد أو من خلال الضرائب التي توجهها الحكومة إلى سوق السلع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبسبب عدم قدرة القطاعات غير النفطية مجاراة هذه الزيادة المفرطة، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم (الطلب أكبر من العرض = التضخم) ومع ارتفاع الأسعار هذا سيجعل من الأسر تتجه نحو شراء السلع التجارية المستوردة نظراً لانخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المحلية، مما يضعف القطاعات غير النفطية أكثر[3].

---

[1] فاطمة الزهراء حشاني، توفيق حكيمي، مرجع سبق ذكره، ص 3 .

[2] دحمان عبد الحق، جواهرة ادريس، **تحليل الانحدار لنمذجة تأثير انتاج النفط في الديمقراطية في سياق أطروحة لعنة الموارد**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، العدد 9 ، جويلية 2014، ص 90.

[3] مها محمود ابراهيم، **المرض الهولندي: كيف يمكن أن تكون وفرة الموارد الطبيعية عبئاً على اقتصاد الجزائر**، على الموقع: https://www.abeqtisad.com/reports/dutch-disease ، تاريخ الاطلاع 02 / 04 / 2020.

شكل رقم (7): أثر الانفاق

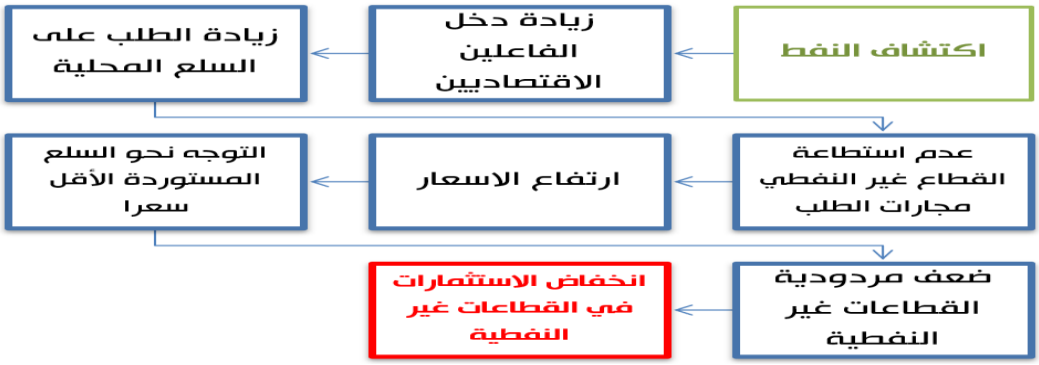

المصدر: مها محمود ابراهيم، المرض الهولندي: كيف يمكن أن تكون وفرة الموارد الطبيعية عبئاً على اقتصاد الجزائر، على الموقع: https://www.abeqtisad.com/reports/dutch-disease ، تاريخ الاطلاع 02 / 04 / 2020.

المطلب الثاني: ميزان المدفوعات.

يترتب استحقاقات مالية متبادلة نتيجة المعاملات الاقتصادية بين دول العالم والتي يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها. ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته، مع ذكر الاختلالات التي تطرأ على ميزان المدفوعات واهم قنوات التأثير السياسة المالية لتصحيح هذا الاختلال.

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات مكوناته.

يتمثل مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته في ما يلي:

1. مفهوم ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات لأي بلد بأنه[1]:

عبارة عن خلاصة لجميع المعاملات الاقتصادية، التي تجري بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بلد آخر خلال فترة زمنية أمدها سنة واحدة، ويتضمن هذا التعريف ثلاثة عناصر رئيسية هي: أولا المعاملات الاقتصادية للبلد مع الأجانب، وتشمل تجارة السلع والخدمات، وحركة رأس المال، والتحويلات من جانب واحد، سواء اكانت نقدية او على شكل سلع مادية، أما العنصر الثاني، فيتألف من المقيمين ويشمل ذلك الأشخاص، الشركات والوكالات الحكومية والخاصة فيما يتضمن العنصر الثالث من هذا التعريف قياس المعاملات الاقتصادية المذكورة خلال فترة زمنية امدها سنة واحدة.

ويقوم ميزان المدفوعات على أساس نظام القيد المزدوج، فكل عملية اقتصادية تتم مع العالم الخارجي تسجل مرتين مرة في الجانب الدائن ومرة أخرى في الجانب المدين من ميزان المدفوعات.

[1] رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي، الأردن، 2006، ص 311.

2. مكونات ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات رأسيا من جانبين، الجانب المدين والجانب الدائن، أما أفقيا فيتكون ميزان المدفوعات من ثلاث حسابات رئيسية كالآتي[1]:

- الحساب الأول وهو الحساب الجاري ويشتمل على كل من حساب التجارة السلعية او المنظورة (صادرات وواردات)، وحساب التجارة غير المنظورة او الخدمات، أي المدفوعات مقابل الخدمات التي يقدمها المقيمين في الدول الأخرى الأجانب إلى مواطني الدولة، والمتحصلات مقابل الخدمات التي يقدمها المقيمين في الدولة إلى المقيمين في الدول الأخرى والتجارة السلعية تشمل جميع السلع التي يمكن رؤيتها ولمسها وتعبر النقاط الجمركية سواء البحرية او الجوية، ويدخل في الحساب الجاري أيضا التحويلات من جانب واحد مثل الهدايا الشخصية والمنح بين الدول.
- أما الحساب الثاني هو حساب رأس المال ويشتمل على تحركات رأس المال طويلة الأجل سواء كانت استثمارات أو قروض.
- في حين الحساب الثالث فهو حساب التسويات الذي يشتمل على التغيرات في الاحتياطات الدولية وموقف الدولة لدى صندوق النقد الدولي، وكذلك القروض الرسمية قصيرة الاجل والتي تستخدم في تسوية رصيد الحسابين الجاري ورأس المال.

ثانيا: مفهوم و أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات.

وهي كالاتي:

1. مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات:

تعتبر الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية، حيث أصبحت مسألة عادية. وعندما نتكلم عن الاختلال، فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعاتها ومقبوضاتها الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري، ميزان الخدمات، أو أنّه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صوره والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه[2]. ولديه حالتان:

- **الحالة عجز ميزان المدفوعات:** الذي يعرف بأنه زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في بنود المعاملات التلقائية أو إنه زيادة المديونية على الدائنية على المديونية في بنود المعاملات التلقائية[3].
- **الحالة الفائض في ميزان المدفوعات:** يعتقد الكثير ان هذه الحالة هي إيجابية، لكن في الواقع تخفي في طياتها مشاكل، لأن الفائض هو زيادة دائنية المعاملات التلقائية عن مديونيتها، وزيادة الحقوق عن الالتزامات الواجب الوفاء بها، بالإضافة إلى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح الدولة، التي تعيش في مستوى اقل من مستواها

[1] محمود حامد، **العلاقات النقدية الدولية**، دار حميثرا، 2017، ص ص 39، 40.

[2] حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي " دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 32.

[3] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، الاردن، ط1، 2004، ص 121.

الحقيقي، لأنها لا تتمتع بكل ثرواتها، والاقبال الكبير على صادراتها يؤدي إلى ارتفاع في أسعار المنتجات المحلية، حتى انه قد يحدث تضخم داخلي، ويواجه هذا الفائض بإقراضات للخارج، او بزيادة الاحتياطات الرسمية[1].

2. أنواع اختلال ميزان المدفوعات:

يتعرض ميزان المدفوعات لعدة أنواع من الاختلالات نذكرها كالآتي[2]:

- **الاختلال الموسمي:** يتوقف هذا النوع على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات فكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده والعكس صحيح، ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل الزراعية يتحقق لديها الفائض في معاملاتها مع الخارج ، اما في آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز.
- **الاختلال الدوري:** تجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج، والكساد، وينعكس اثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائضا وتارة يحقق عجزا، وهذا الفائض او العجز يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري إلى الدورة الاقتصادية، ومثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة إلى اخرى من خلال التجارة الدولية ولكن بشرط ان تكون الدولة التي تبدأ فيها التقلبات الدورية ذات أهمية في الاقتصاد العالمي.
- **الاختلال العارض:** وهو الاختلال الذي ينشأ عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الاقتصادية الحقيقية للدولة.
- **الاختلال الهيكلي:** يرتبط هذا النوع من الاختلال بهياكل الإنتاج والدخل والتوظيف ويظل قائما حتى يتم احداث التغيير الهيكلي في قطاعات الاقتصاد، ويسمى باسم الاختلال المزمن، والذي يظهر نتيجة مجموعة من التقلبات الهيكلية طويلة الاجل.

ثالثا: فعالية السياسة المالية في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات.

هناك عدة طرق تؤدي إلى تصحيح اختلال ميزان المدفوعات وإعادة توازنه، لكن في بحثنا سنستعرض دور السياسة المالية في استهداف الاختلال وتصحيحه، حيث يمكن التركيز على اهم قنوات التأثير السياسة المالية على وضعية ميزان المدفوعات من خلال متغيرين أساسيين وهما: تخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب، وينتج عن ذلك انخفاض في الدخل المتاح، ومنه ينخفض الميل الحدي للاستيراد وبالتالي يمكن العودة إلى الوضع التوازني[3].

ويتلخص مضمون هذه النظرية أنها تساهم في السيطرة على التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات إما عن طريق خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص أو عن طريق إنقاص الإنفاق الخاص أو مزج كلا المتغيرين، فإذا ارتفعت أسعار الضرائب المباشرة على الدخول والأرباح فإن الدخل الممكن التصرف فيه ينخفض وبذلك ينخفض الانفاق الاستهلاكي الخاص، أما اذا فرضت ضرائب على السلع والخدمات فإن الأثر سيكون مباشرا على الاستهلاك وينخفض الإنفاق عليه بسبب ارتفاع التكلفة، لهذا ففي فترات التضخم على الدولة ان تكبح إنفاقها هي وتزيد من أسعار الضرائب، وتشجع الادخار أو ادخال مشاريع الادخار الاجباري، إدارة الدين العام بحيث تنخفض كمية عرض النقود فكلما

---

[1] حنان لعروق، مرجع سابق، ص 33.

[2] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2017، ص ص 212، 213.

[3] نوفل بعلول، **أثر نظام الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري "دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019، ص 89.

كانت قدرة هذه السياسة المتبعة في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات وما ينتج عنه من نقص في الواردات وزيادة في الصادرات بنسبة كبيرة، فإنها ستكون فعالة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، ويظهر ذلك من خلال رفع وزيادة مضاعف النفاق الحكومي ومضاعف الضرائب ومضاعف كمية النقود، فكلما كان حجم المضاعف أكبر كلما كانت هذه السياسة والإجراءات اكثر قدرة على القضاء على العجز في ميزان المدفوعات[1].

المطلب الثالث: سعر الصرف.

سعر الصرف له مكانة مهمة جدا في اقتصاديات الدول إذ انه من غير الممكن ان نجد بلد ما لا يتخذ عملة خاصة به، يعبر بها عن قيمة السلع المحلية المعروضة في السوق، وللتوضيح أكثر سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم سعر الصرف وأنواعه، وكذا تأثير السياسة المالية في إدارة سعر الصرف.

أولا: مفهوم سعر الصرف و أنواعه.

1. تعريف السعر الصرف:

تعريف سعر الصرف على أنه:

- التحول من قوة شرائية عالمية إلى قوة شرائية محلية، أي استبدال العملات الأجنبية بالعملة الوطنية، ويعرف على أنه عدد الوحدات من العملات الأجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الوطنية[2].
- يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تستبدل بها وحدة من العملة المحلية إلى أخرى اجنبية، ويعرف على انه عدد الوحدات مم العملات الأجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الوطنية[3].

2. أنواع سعر الصرف:

يأخذ سعر الصرف عدة أنواع يمكن توضيحها كالآتي[4]:

- **سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس لقيمة عملة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، وينقسم إلى سعر صرف رسمي، وهو المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي، وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.
- **سعر الصرف الحقيقي:** إن أسعار الصرف الاسمية لا تعكس التغييرات التي تحدث في مستويات الأسعار في الدولتين، وبذلك يقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الاسمي طبقا للتغييرات في مستوى أسعار الدول، وبالتالي فهو يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية.

---

[1] بلقاسم منهوم، **أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات " دراسة قياسية لحالة الجز ائر 1970-2009"**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013، ص 37.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 96.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 203.

[4] ظريفة سلايمية، **محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017، ص ص 5، 8.

- **سعر الصرف الفعلي الاسمي:** وهو عبارة عن مقياس للقيمة المتوسطة لعملة ما في مقابل اثنين او أكثر من العملات، حيث يقيس هذا المؤشر تأثيرات حركات سعر الصرف على قيمة سلة مختارة من العملات مقارنة مع فترة أساس محددة.
- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** وهو عبارة عن سعر صرف فعلي مبني على أسعار الصرف الحقيقية بدلا من أسعار الصرف الاسمية، ولذلك فحسابه يحتاج إلى توافر بيانات عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدول محل الاهتمام، بحيث تم تحويل أسعار الصرف الاسمية إلى أسعار صرف حقيقية، وبعد ذلك يتم الترجيح بحسب الاوزان النسبية لحجم التجارة مع الدول المعنية المختلفة للوصول إلى سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

ثانيا: أثر السياسة المالية في إدارة سعر الصرف.

قدم الكثير من الاقتصاديين المنتمين لمختلف المدارس الاقتصادية العديد من الدراسات النظرية أو التطبيقية والمتعلقة لأثر السياسة المالية في إدارة سعر الصرف بالشكل الذي يخدم الأداء الجيد للاقتصاد الكلي ويتمثل هذا الأثر فيما يأتي[1]:

- أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على دور السياسة في تحديد أسعار الصرف أو على كيفية انتقال المنبهات المالية إلى أسعار الصرف ومدى تأثيرها على تحسين أو خفض أسعار الصرف أو عدم وجود تأثير لهذه المنبهات المالية على قيمة العملة المحلية، وكما سوف يتضح فيما يلي أن أثر المنبهات المالية على أسعار الصرف يشوبه الغموض ذلك أن انتقال هذا الأثر الناتج من المنبهات المالية إلى أسعار الصرف يتم من خلال قنوات مختلفة، وبعض هذه القنوات تنقل الآثار الايجابية على قيمة العملة المحلية في حين أن الآثار السلبية على قيمة العملة المحلية تنتقل من خلال قنوات أخرى، وهذا ما نجده في نموذج مندل- فلمنج في تحديد سعر الصرف بأنه تؤدي السياسة المالية التوسعية بأسلوب نموذجي إلى زيادة أسعار الفائدة وزيادة في النشاط الاقتصادي، وان زيادة أسعار الفائدة المحلية تجذب تدفق رؤوس الأموال إلى الاقتصاد المحلي مما أسهم في تحسن وزيادة قيمة العملة المحلية، ولكن في ذات الوقت نجد أن زيادة النشاط الاقتصادي المحلي تؤدي إلى تدهور في الميزان التجاري والذي يحدث ضغوط تنازلية، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض في قيمة العملة المحلية، إن مدى حساسية حركة رؤوس الأموال للارتفاع في أسعار الفائدة سوف تحدد عما إذا كان تدفق رؤوس الأموال وانجذابها إلى الاقتصاد المحلي سوف يسود على اتجاه التدهور أو العكس، وهذا يعني أن درجة سيولة رؤوس الأموال سوف تحدد عما إذا كانت العملة سوف تتجه إلى التحسن أو الانخفاض كاستجابة للمنبهات المالية.
- وبالمثل فان نموذج التباين في أسعار الفائدة الحقيقية في تحديد سعر الصرف يقرر أن التغير في السياسة المالية يؤدي إلى انتقال أثارها إلى سعر الصرف عن طريق ثلاثة قنوات أساسية، فزيادة التمويل الحكومي بالعجز يمكن أن يؤدي إلى ضغوط تصاعدية ويحسن قيمة العملة نتيجة الزيادة النسبية في أسعار الفائدة المحلية أو من خلال زيادة الطلب الذي يؤدي إلى إعادة مراجعة قيمة العملة الحقيقية المحلية طويلة الأجل ولكن نجد في ذات الوقت أن الآثار الايجابية يتم مقابلتها جزئياً أو كلياً بزيادة هامش المخاطرة على السندات المحلية، واعتمادا على أي من القوى الأكثر تأثيراً فان قيمة العملة المحلية سوف ترتفع أو تنخفض استجابة لمنبهات السياسة المالية.

---

[1] محمد أمين بربري ، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص ص 98، 99.

خلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول أنه من خلال السياسة المالية تنظيم أوضاع الاقتصاد وإعادته إلى الوضع الأنسب من خلال تطبيق مجموعة من التدابير تندرج في إطار السياسة الاقتصادية، من خلال تطبيق مجموعة من أدوات السياسة المالية، التي يمكن من خلالها التأثير على الاقتصاد، بحيث تطبق حسب الوضع السائد وحسب الأهداف المسطرة والمراد الوصول إليها في المستقبل، ففي حالة الرواج (وجود التضخم) تتبع الدولة سياسة مالية انكماشية من خلال زيادة الضرائب والتقليل من الإنفاق العام، أما في حالة وجود كساد (وجود بطالة) فيحدث العكس حيث تتوسع الدولة في النفقات العامة وتحاول التقليل من الضرائب.

فمن خلال ما تقدم يمكن القول أن التوازن الاقتصادي من بين أهم الوضعيات التي تحاول الدولة الوصول إليها من خلال اتباع السياسة المالية، وذلك من أجل التأثير على المؤشرات المكونة له ومن بينها محاولة الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والقضاء على التضخم مع تحقيق معدلات نمو عالية.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لأثر السياسة المالية على أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2019.

تمهيد:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تسطير العديد من البرامج التنموية وتطبيق مجموعة من الاصلاحات كان الهدف منها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فركزت على السياسة المالية كأداة يمكن من خلالها الخروج من الوضعية التي عرفها الاقتصاد وفي إطار ذلك شهدت الجزائر تطبيق عدة برامج تنموية خلال الفترة 2000-2019.

بناءا على ذلك سنحاول من خلال هذا الفصل تتبع التطور الحاصل في تطبيق أدوات السياسة المالية من خلال تحليل أدواتها تماشيا مع البرامج التنموية المطبقة خلال فترة الدراسة (2000-2019)، ومعرفة مدى انعكاس ذلك المتغيرات الاقتصادية الكلية ممثلة أساسا بالنمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، الميزان التجاري، سعر الصرف، ومعرفة حالة التوازن الاقتصادي الخارجي من خلال دراسة وضعية ميزان المدفوعات...الخ خلال فترة الدراسة.

ولمعرفة أثر السياسة المالية على أداء الاقتصاد الجزائري فقد تم استعراض هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: المخططات التنموية في الجزائر للفترة 2000 – 2019.

المبحث الثاني: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

المبحث الثالث : تحليل أداء الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2019.

المبحث الأول: المخططات التنموية في الجزائر للفترة 2000 – 2019.

شرعت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة في انتهاج سياسة مالية توسعية تميزت هذه الفترة بمرحلة البرامج التنموية، لم يسبق لها مثيل، وقد تجلت هذه السياسة التوسعية في النفقات العامة للفترة 2000-2014 في برامج الاستثمارات العمومية .

المطلب الأول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر خلال الفترة 2000-2004 .

عند مطلع سنة 2000 برزت هناك مؤشرات إيجابية للاقتصاد الجزائري بعد ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى زيادة المداخيل المالية بما يساهم في دعم وتطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.

أولا: تعريف برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي عبارة عن مخصصات مالية أقر في أفريل 2001 من طرف الدولة الجزائرية بغية الانتقالية النوعية في معدلات النمو الاقتصادي، حيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا المخطط بحوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار موزعة على الفترة 2001- 2004 ويتمحور حول الأنشطة موجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وأخرى، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت ولتحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية، وتطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني، وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية، فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهوي[1]. كما يرتكز على الاستثمارات العمومية وعصرنة الهياكل الاقتصادية، ومن أولويات هذا البرنامج هو التخفيف من حدة البطالة وتوزيع الثروة على كامل مناطق الوطن مع دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

ثانيا: محتوى وأهداف برنامج الانعاش الاقتصادي.

جاء هذا البرنامج في أعقاب ركود اقتصادي دام أكثر من 15 سنة جراء الأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري شكلا ومضمونا، مع بداية المنتصف الثاني من عقد الثمانينات بمجموعة من الاختلالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وكذا عقب بداية الانفراج في أسعار البترول مع بداية الألفية الثالثة، وقد رصدت له أموالا كبيرة قدرت بـ 7.5مليار دولار، وكان هذا البرنامج يهدف إلى[3]:

---

[1] عمر عبو، هودة عبو، **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008، ص 03.

[2] تيجاني بالرقي ، **تقييم أثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001- 2011**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد13، 2013، ص 45.

[3] عمار عماري ، وليد محمادي ، **آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، يومي11،12 مارس 2013، ص ص 6، 7.

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
- فك العزلة عن المناطق النائية.
- إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها.
- تطوير المنشآت الصحية.
- تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ.
- إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية.
- تطوير المنشآت والمرافق الجوارية .
- توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية.
- توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة.
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع.
- تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية الغذائية وهذا بالاعتماد على إصلاح الأراضي خاصة في الجنوب.

ثالثا: مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل سنة 2001، عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001- 2004 بنسبة متفاوتة، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليارات دولار، وقد تمحور هذا البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية[1]، كما يوضحه الجدول الآتي:

[1] وسام بوقجان ، خديجة بوفنغور ، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001 - 2019**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ميلة، الجزائر، المجلد 2، عدد خاص، أفريل 2018، ص 200.

الجدول رقم (1): التوزيع السنوي لمبالغ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004.

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (المبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: زكرياء مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري "دراسة للفترة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2001-2016"**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 6، 2017، ص 219.

ما يمكن استنتاجه من هذه المخصصات الاستثمارية خلال سنوات هذا البرنامج هو تركيزها خاصة على الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية إذ استحوذت على النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات مما جعلها لا تساير التحولات والتطورات التي تعيشها الجزائر، كما إنها تعتبر الركيزة الأساسية لانعاش وتحفيز وتوطيد النمو وتحقيق التنمية الشاملة، من جانب آخر، فإن هذا البرنامج لم يغفل معالجة الاختلالات المحلية خاصة مشكلة السكن حيث جاءت في المرتبة الثانية، ذلك إن مثل هذه الاختلالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية كثيرا ما شكلت عائقا أمام تطور المجتمع الجزائري، كما أعطت من جانب آخر دعما أساسيا للنهوض بالتنمية في القطاع الفلاحي الذي عانى من التأخر طوال السياسات والبرامج الاقتصادية الاجتماعية السابقة رغم أن الفلاحة كانت ولا تزال القطاع الذي تتمحور حوله كل القطاعات الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع[1].

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 -2009.

خلال فترة 2005-2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو حيث يعتبر انعكاس للسياسة الاقتصادية ومكمل لسياسة الإنعاش الاقتصادي، ولقد جاء هذا البرنامج خصيصا لتحسين المستوى المعيشي للسكان وتطوير الهياكل القاعدية التي تم تجسيدها في برنامج الإنعاش الاقتصادي.

أولا: تعريف برنامج التكميلي لدعم النمو2005- 2009.

يمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو في أنها آلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضاعفة من خلال الناتج

[1] عمار عماري ، وليد محمادي ، مرجع سابق، ص7.

والإنتاجية، وقد جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها الاقتصاد الجزائري واستغل الانفراج المالي وقد اهتم هذا البرنامج بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية [1].

ثانيا: مضمون وأهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009.

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة، واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في المسار التنموي للجزائر وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 114 مليار دولار ، وقد كان يهدف بالأساس إلى:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني ؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

وقد تم توزيع المخصصات المالية لهذا البرنامج كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009.

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.4
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: محمد صلاح، **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري كالدور-دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد16، 2016،ص 271.

من خلال الجدول رقم (02) نجد أن هذا البرنامج سار بنفس اتجاه البرنامج السابق لاستكمال المشاريع التي اعتمدت فيه لاستكمال دعم النمو، حيث نجد الجماعات المحلية تلقى الاهتمام الكبير في هذا البرنامج لاستدراك تلك النواقص وهي كثير التي عانتها الجماعات المحلية سواء فيما يخص مسائل السكن أو التعليم والصحة وغيرها من الجوانب التي تمس الإنسان نفسه باعتباره منجز التنمية وهو من تؤول إليه نتائجها .وبنفس الوتيرة تم توجيه جزء هام من

[1] زكرياء مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري "دراسة للفترة 2001 – 2016"**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 06، جوان 2017، ص220.

استثمارات هذا البرنامج للهياكل القاعدية التي بوشر في انجازها ولم تستكمل بشكلها النهائي نظرا لكبرها وتنوعها، فهي مولدة للنمو وداعمة له، إذ لا يمكن تصور تحقيق معدلات نمو عالية وتنمية شاملة دون شبكة طرق ومواصلات كثيفة ومتطورة وهياكل قاعدية تجاري المرحلة الراهنة التي تعيشها الجزائر اقتصاديا واجتماعيا[1].

قد تم تخصيص 45.5 % من المبلغ الاجمالي للبرنامج لتحسين ظروف معيشة السكان(السكن، الصحة، الماء، الغاز، والكهرباء،..)، حيث قامت الدولة في إطار هذا البرنامج بإنجاز مليون وحدة سكنية، إنجاز 1280 محطة للتزويد بالماء الشروب، توزيع الغاز والكهرباء على نطاق واسع..، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن(555 مليار دج)، ويليه قطاع التربية الوطنية 100(مليار دج) في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي626 (مليار دج) لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية[2].

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي والبرنامج الخماسي للنمو خلال الفترة 2010 – 2019.

جاءت هذه البرامج لاستكمال مسار التنمية الذي شرعت الجزائر في تطبيقه منذ 2001، بالإضافة إلى انجاز بعض المشاريع المتأخرة والتي كانت مندرجة ضمن المخطط الخماسي 2005-2009 وأيضا السعي من أجل إحداث حركية تنموية بين مختلف مناطق البلاد.

أولا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014.

قدمت الحكومة في سنة 2010 البرنامج الثالث لسياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل محيط دولي سجل وجود الأزمة المالية والاقتصادية، وفي حين أن العديد من الدول وضعت قيود مالية صارمة فإن الجزائر أعلنت عن برنامجها الخماسي الثاني (2010-2014) الذي يمثل مواصلة لمخططي الإنعاش السابقين (2001-2009) من أجل دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شرع فيها منذ عشر سنوات

1. تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 - 2014:

خصصت الجزائر خلال الفترة 2010 -2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دج وتمت دراسة هذا البرنامج والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد مجلس الوزراء، وهو يشمل برنامجا جاريا إلى نهاية 2009 بمبلغ 9680 ماليا دينار يعادل 130 مليار دولار، وبرنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دينار أي 155 مليار دولار[3].

---

[1] عمار عماري، وليد محمادي، مرجع سابق، ص ص 8،9.

[2] أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر للفترة 1989-2012**، أطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص255.

[3] عبد الصمد سعودي، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر2001- 2014**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص 238.

2. محتوى وأهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي :

تعكس قيمة الاستثمارات العمومية للبرنامج الخماسي 2010 – 2014 (21214 مليار دج) إرادة السلطات العمومية في المحافظة على " هذه الديناميكية الخاصة " التي تشمل جميع قطاعات النشاط سيما بالنسبة لمنشآت الطرق والنقل بالسكك الحديدية والصحة وإدخال الكهرباء الريفية أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب حتى في المناطق الريفية الأكثر عزلة وبعدا، ولعل من بين أهداف هذا البرنامج الخماسي يمكن ذكر[1]:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي.
- تحسين الخدمات العمومية، المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية.
- دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الجهود الرامية إلى تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية.
- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني.
- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي.
- النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.
- التأكيد على أهمية التعليم والتكوين العاليين وتوسيع قاعدتهما.

وبما أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الإنتاجية التي تولد الثروة والإنتاج، ولتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنى المؤسسية، التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف قدرات الأفراد، يخصص برنامج 2010- 2014 أكثر من 10000 مليار دج نحو تحسين الظروف الاجتماعية بهدف تعزيز التنمية البشرية، أي أكثر من 40 %من قيمة البرنامج[2].

من خلال ما سبق، نلاحظ أن البرامج السابقة اهتمت بدعم البنى التحتية للقطاعات الاقتصادية، ولا تولي اهتمام حقيقي لكل من قطاع الفلاحة، الصناعة والصيد البحري، الشيء الذي يمكننا من الخروج من التبعية للقطاع النفطي، فالإمكانيات الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر كفيلة بأن توجه الاقتصاد إلى تحقيق الأمن الغذائي والتوجه نحو التصدير والمنافسة في الأسواق العالمية، نفس الشيء بالنسبة للقطاع الصناعي الذي يعاني من مشاكل سوء التسيير وافتقاره لتكنولوجيات الحديثة، بالنسبة للتوجه نحو الطاقات المتجددة ضعيف ولم يأخذ على محمل من الجد، وخاصة بعد أن ضيعت الجزائر فرصة إنشاء أكبر محطة للطاقة الشمسية بالرغم من كل المساعي الأجنبية (الطرف الألماني)، والتي فازت

[1] عمار عماري، وليد محمادي، مرجع سابق، ص 09.

[2] نصيرة قوريش، **التنمية البشرية في الجزائر و آفاقها في ظل برنامج التنمية 2010 – 2014**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، جوان 2011، ص 39.

بها المغرب، وبالأخص كل الدراسات الحديثة التي تؤكد توجه الدول الصناعية إلى الطاقات المتجددة وسعيها للتخلي عن الطاقات التقليدية[1].

الجدول رقم(3): توزيع مخصصات الغلاف المالي للبرامج الأساسية التي تضمنها برنامج توطيد النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة: مليار دينار

القطاعات وفروعها	المبالغ	النسبة
التنمية البشرية: التربية، التعليم العالي، الصحة، المياه، التضامن، الرياضة	10122	%49.5
المنشآت الأساسية: الأشغال العمومية: الطرق، الموانئ، المطارات، النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة، المدن الجديدة	6448	%31.5
تحسين الخدمة العمومية: العدالة، المالية، التجارة، العمل	1666	%8.16
التنمية الاقتصادية: الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انعاش وتحديث المؤسسات العمومية	1566	%7.7
مكافحة البطالة	360	%1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة الاتصال	250	%1.2
المجموع	20412	%100

المصدر: محمد صلاح، **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري كالدور-دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد16، 2016، ص 274.

ما يمكن ملاحظته حول هذا البرنامج أن التنمية البشرية أخذت أكبر حصة في البرنامج، بنسبة 49.5 % من مبلغ البرنامج حيث وجهت لإنشاء مؤسسات تربوية وجامعية وصحية ورياضية وبرمجة مليوني وحدة سكنية، أما قطاع المنشآت القاعدية الأساسية فقد خصصت له ما نسبته 31.5 % من مبلغ البرنامج وجه لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات والسكك الحديدية وزيادة قدرات الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وتحسين النقل، وخصص ما نسبته 8.16 % من مبلغ البرنامج لتحسين وتطوير الخدمات العمومية وجه أساسا إلى الجماعات المحلية قطاع العدالة، المالية وقطاع العمل ، كما خصص ما نسبته 1.2 % من مبلغ البرنامج للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال موجه لتطوير البحث العلمي، تجهيزات موجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، وتجسيد الحكومة الالكترونية، إذا ما يؤكده الجدول أعلاه هو إعطاء الدولة الأولوية لقطاع السكن والأشغال العمومية من أجل مواصلة تنمية وتطوير قاعدة البنى التحتية الأساسية وتحسين الخدمات العامة، مع الاهتمام بمشاريع الموارد

[1] إيمان عساس، **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية على تحقيق استدامة التنمية في الجزائر للفترة 2000 -2017**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2019، ص162.

المائية، والتنمية الريفية، بالإضافة إلى قطاع الشباب والرياضة، دون إهمال قطاعات التعليم العالي والتربية الوطنية والصحة لما لها من دور في تفعيل التنمية الشاملة للاقتصاد الوطني[1].

ثانيا: البرنامج الخماسي للنمو في الجزائر خلال الفترة 2015-2019.

جاء المخطط الخماسي 2015-2019 كتكملة للبرامج السابقة ونظرا للمؤشرات الإيجابية المحققة في إطار البرامج التنموية، قررت الحكومة مواصلة سلسلة البرامج التنموية من أجل دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية، كما ركزت الحكومة في سياق هذا البرنامج على حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال إصلاحات اقتصادية عميقة من شأنها خلق الثروة خارج قطاع المحروقات.

1. تعريف البرنامج الخماسي 2015-2019:

تشجع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019 لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر الزراعة والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة، وخصص لهذا البرنامج ميزانية تقدر ب 22100 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل280 مليار دولار [2].

2. محتوى برنامج التنمية للفترة2015-2019.

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازالت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني حيث يشمل هذا المخطط مجموعة من الحالات وعلى العموم يمكن تلخيصها في[3]:

- تم اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز بمبلغ 15100 مليار دينار، يصب مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن، الصحة، التعليم وغيرها، بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي لإعادة تقييم المخطط الخماسي قدر 2500 مليار دينار سنتيم سنويا.
- تنويع الصادرات خارج المحروقات مثل العمل على تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة.
- تكثيف الحكومة جهودها في (البحث والتنقيب) عن حقوق نفط وغاز جديدة وتطوير عمليات الإنتاج الحالية، وذلك من أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي وأمنها الطاقوي طويل المدى،
- إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة،

---

[1] هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، الجزائر، العدد 5، 2020، ص49.

[2] سهيلة حسيب، جمال لطرش، **التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، ميلة، الجزائر، مجلد 2، عدد خاص، 2018، ص 307.

[3] نور الدين محرز ، **الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول " الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي"، الأردن ، 23-25 أفريل 2019، ص ص 13، 14.

- إعداد إطار (تشريعي وتنظيمي) جديد من أجل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبنى التحتية من أجل ضمان استدامة الخدمات والمرافق العمومية بما يتماشى مع المتطلبات الجديدة
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات الصغيرة.
- تحديث البنية التحتية للاتصالات وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة والخبرة.
- تعهد الحكومة لتحسين التوزيع العقلاني للبلاد من خلال النشر المتوازن من النشاطات الإنتاجية.
- العمل على إنشاء التكتلات الاقتصادية في البلاد لأجل الإدارة المتكاملة للمناطق الجبلية.
- كما تتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة 2015-2019 والذي رصدت الدولة له نحو 280 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية في الآتي[1]:

- **تطوير الاقتصاد الوطني:** وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.
- **ترقية وتحسين الخدمة العمومية:** وذلك من خلال مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.
- **تحسين الحكامة وترقية الديموقراطية التشاركية:** بمعنى ترسيخ ديموقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال و العمل على اشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير، بالإضافة إلى تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الفئات الاجتماعية، وأيضا تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية وكذلك تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة.

3. أهداف البرنامج الخماسي للتنمية في الجزائر للفترة 2015-2019:

يهدف برنامج التنمية الجديد في الجزائر إلى تحقيق ما يلي[2]:

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- استهداف بلوغ نسبة 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.

---

[1] الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، العدد 16 ،2016، ص 308.

[2] محرز نور الدين، مرجع سابق، ص 13.

- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
- ترقية حجم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المحروقات والتكنولوجيا القوية حجم المؤسسات المصغرة.
- تحسين مناخ الأعمال والعمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاصة محلي أم أجنبي.
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.

أخيرا يمكن الاشارة إلى أن انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية منتصف سنة 2014 أدى إلى عدة تخوفات على القدرة المالية للدولة الجزائرية التي يعتمد اقتصادها على المحروقات، خاصة عندما انهارت أسعار المحروقات أكثر في بداية 2015 إلى دون 48 دولار للبرميل، ما أدخل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر في أزمة اقتصادية بموجبها قامت الجزائر بتجميد العديد من برامج التنمية بنسبة كبيرة خاصة برنامج التنمية الخماسي للسنوات 2015-2019، وتطبيق سياسة ترشيد النفقات تحت مسمى التقشف[1].

المبحث الثاني: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

تعتبر الميزانية العامة بمثابة برنامج عمل الحكومة، حيث يعكس هذا البرنامج سياستها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، من خلال ما تنصرف إليه أوجه الإنفاق والإيرادات، ولقد أصبحت الموازنة العامة الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة في السياسة المالية لتحقيق برامجها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تحليل تطور العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

شهدت الجزائر منذ بداية الألفية عجزا مستمرا في موازنتها العمومية تحت تأثير عوامل متعددة بعضها متعلق بتوسع الإنفاق العمومي والبعض الآخر متعلق بأساليب إدارة إيراداتها، وفيما يلي سنحاول متابعة تطوره خلال الفترة 2000 – 2019، وإبراز أسباب ذلك.

أولا: تحليل تطور العجز الموازني 2000-2019.

لقد أدى التوسع الكبير في الإنفاق العمومي إلى اتساع الفجوة بين نفقات الدولة وإيراداتها، ما انعكس بشكل واضح على توازن الموازنة، وذلك رغم السياسة الإنمائية الحذرة للدولة عند ضخ الموارد البترولية في الدائرة الاقتصادية، تجنبا للضغط النقدي الناجم عن إغراق السوق الوطنية بالنقد في ظل ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، ولكن رغم جهود الدولة المتواصلة في تطبيق السياسات الإصلاحية فقد ظل اختلال الميزانية واضحا لفترة زمنية طويلة، والجدول الموالي يرصد لنا تطورات الرصيد الموازني في الجزائر خلال الفترة 2000 -2019.

[1] محرز نور الدين، مرجع سابق، ص14.

الجدول رقم(4): تطور الرصيد الموازني (الميزانية العامة للدولة) للفترة 2000-2019.

الوحدة (مليار دينار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات	1124.92	1389.73	1576.68	1525.55	1606.39	1713.99	1841.92	1949.05	2902.44	3275.36
النفقات	1178.12	1321.02	1550.64	1690.17	1891.76	2952.03	2453.01	3108.56	4191.05	4246.33
رصيد الميزانية	- 53.19	68.70	26.03	- 164.62	- 285.37	- 1238.04	- 611.08	- 1159.51	- 1288.60	- 970.97
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019 نهاية أكتوبر
الإيرادات	3074.64	3489.81	3804.03	3895.31	3927.74	4552.45	5011.58	6047.88	6313.95	5534.09
النفقات	4466.94	5853.56	7058.17	6024.13	6995.76	7656.33	7297.49	7282.63	7899.06	6429.52
رصيد الميزانية	- 1392.29	- 2363.75	- 3254.14	- 2128.81	- 3185.99	- 3172.34	- 2343.73	- 1590.28	- 2110.13	- 1664.32

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- شليجي الطاهر، **الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول –حالة الجزائر 2000 – 2016** ، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 02، العدد 02، جامعة زياني عاشور، الجلفة، 30 / 10 / 2016 ، ص 38 ، 39
- البيانات من 2014 – 2019 من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، تاريخ الاطلاع 22 / 07 / 2020

http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html

نلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (04) الذي يبين تطور الرصيد الموازني أن:

الميزانية العامة للدولة حققت فائضا مرتين فقط في سنتي 2001 قدر ب 68.70 مليار دينار، و 26.03 مليار دينار سنة 2002 على خلاف باقي السنوات أين عرفت فيها الموازنة العجز الدائم، وقد استمر العجز الموازني في الارتفاع إلى أعلى قيمة له في سنة 2012 إلى ما يصل إلى 3254.14، كما سجل رصيد الميزانية عجزا قياسيا سنة 2014 إلى ما يصل إلى3185.99 مليار دينار، ما يميز العجز الموازني الحاصل أنه متعمد من طرف الحكومة، وذلك عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري، بسبب تطبيق لسياسات الإنعاش الاقتصادي، ومن البديهي أن العجز في الموازنة العامة للجزائر مرتبط بتغير أسعار النفط وبتزايد الإنفاق العام.

وبالرجوع إلى الوضعية المالية لسنتي 2008-2009 فقد عرفت عجزا متفاوت في الموازنة العامة حيث بلغت قيمته1288 مليار دينار و970 مليار دينار على التوالي، ويرجع ذلك للأزمة المالية الدولية و بالأزمة الاقتصادية العالمية التي تفجرت في سنة 2008، وتفاقمت مع 2009 وما تبعتها من تداعيات اقتصادية قد أصابت الاقتصاد الجزائري عن واقعه الحقيقي من حيث كونه اقتصاد ريعي يعتمد بشكل أساسي على إنتاج وتصدير النفط[1].

[1] بنك الجزائر، **عرض التقرير السنوي للتطورات الاقتصادية والنقدية في 2010**، الجزائر، 2010، ص1.

وقد ارتفعت النفقات العامة بشكل كبير ووصلت سنة 2012 إلى حوالي 7058 مليار دج، مع تسجيل نسبة عجز كبيرة خلال تلك السنة. بالرغم من الارتفاع المسجل في جانب الإيرادات العامة، واستمرت وتيرة العجز الموازني خلال الفترة (2000-2019)، من حوالي 53 مليار دينار سنة 2000 إلى حوالي 3236 مليار دينار(ارتفاع يتجاوز 52 مرة) سنة 2016، فبعدما كانت نسبة العجز الموازني إلى الناتج المحلي الخام تمثل حوالي 1.5 % سنة 2000 انتقلت إلى حوالي 23 % سنة 2015 ، ويمكن إيعاز أسباب تنامي هذا العجز إلى[1]:

تزايد حجم النفقات العمومية بمعدلات كبيرة جدا، نتيجة البرامج التنموية انطلاقا من برنامج الانعاش الاقتصادي إلى برامج دعم النمو وتوطيده في الفترة ما بين 2001-2015، حيث تواصل ارتفاع النفقات من 1199.8 مليار دينار سنة 2000 إلى حوالي 8854.1 مليار دينار (7.4 مرة) سنة 2015، مع تسجيل انخفاضها إلى حدود 7984.1 سنة 2016، أي بحوالي10 % مقارنة بسنة 2015، بسبب سياسات التقشف والحوكمة التي انتهجتها الحكومة.

التطورات التي عرفتها إيرادات الدولة، خاصة فيما يتعلق بإيرادات الجباية البترولية التي تمثل نسبة معتبرة من إيرادات الميزانية العامة للدولة، حيث يقدر متوسط مساهمتها بحوالي 54 % خلال الفترة المدروسة، وعموما فقد عرفت إيرادات الميزانية ارتفاعا من 1138.9 مليار دينار سنة 2000 إلى ما يقارب 4747.4 مليار دينار سنة 2016، بما يمثل حوالي (4.2 مرة)، إن الانخفاض الحاد في أسعار النفط، المتزامن مع ارتفاع حجم الإنفاق العمومي جعل الخطر مضاعف على التوازنات المالية للدولة واستقرارها، والتحدي القائم أمام الحكومة الجزائرية حسب صندوق النقد الدولي هو ضرورة البحث عن مصادر تمويلية بديلة للمشاريع التنموية وتفعيل القاعدة الإنتاجية بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الاقتصادية الدورية، أما سنة 2017 بقيت التوجهات مماثلة لتلك التي ميزت سنة 2016 كما هي محللة في ما يلي[2]:

- تحسن نسبي لسعر النفط حيث ارتفع متوسط سعر النفط خلال هذه السنة ليبلغ 53.97 دولار في 2016 مما أدى إلى تحسن الإيرادات من الصادرات، تواصل تقلص نسبة الواردات.
- لاستقرار النسبي للنفقات العمومية التي بلغت 7282.63 مليار دج، مما أدى إلى ارتفاع اجمالي إيراد الميزانية، كل هذه التغيرات أدت إلى تراجع العجز الموازني ليبلغ 1590.28 مليار دج في 2017.
- ما فيما يخص تطور النفقات العمومية طيلة فترة الدراسة نموا متسارعا ومستمرا من سنة لأخرى ،خاصة خلال الفترة 2000-2013 وذلك من خلال تطبيقها لمخططات خماسية بمبالغ ضخمة، واستمر هذا النمو المتسارع حتى نهاية أكتوبر 2019 ، وهو دليل على استمرار الدولة في سياستها التوسعية في الإنفاق.

[1] نريمان رقوب، مرجع سابق، ص ص 163، 164.

[2] بنك الجزائر، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017**، الجزائر، 2018، ص 7.

ثانيا: أساليب تمويل العجز الموازني في الجزائر.

كانت الخزينة الجزائرية قبل سنة 2006 تمول عجزها بالاعتماد على ثلاث مصادر هي: التمويل البنكي، التمويل غير البنكي، والتمويل الخارجي، فالتمويل البنكي يتم أساسا من خلال الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي، أما التمويل غير البنكي فيتم بإصدار سندات الخزينة العامة وطرحها للاكتتاب، في حين يتم التمويل الخارجي من خلال الاقتراض الخارجي، فمثلا بين سنتي 1994 و1998 كان تمويل عجز الموازنة يتم بالدرجة الأولى بالاعتماد على التمويل الخارجي، وذلك من خلال المساعدات والقروض، كتلك التي كان يمنحها صندوق النقد الدولي للجزائر في إطار برامج التصحيح الاقتصادي، أما منذ 1999 إلى غاية 2005 فلم يعد تمويل هذا العجز يتم بالاعتماد على التمويل الخارجي بل من خلال إصدار الخزينة العامة للسندات وطرحها في السوق المحلية، واعتبارا من سنة 2006 أقرت المادة 25 من قانون المالية التكميلي إمكانية اللجوء إلى آلية تمويلية رابعة وهي صندوق ضبط الموارد لسد عجزها الموازني، وقد شرعت الحكومة فعليا في استخدام رصيد الصندوق في تمويل عجز الميزانية منذ 2006[1]. والجدول التالي يبرز أساليب تمويل العجز الموازني بين 2000 -2019.

[1] زهير بن دعاس، **قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر 2000-2016**، مجلة آفاق علمية، جامعة سطيف1، الجزائر، المجلد 1، العدد2، 2019، ص ص327، 328.

جدول رقم (5) : أساليب تمويل العجز الموازني في الجزائر للفترة 2000 – 2019

الوحدة: مليار دينار

السنوات	التمويل البنكي	التمويل غير البنكي	التمويل الخارجي	التمويل باستخدام رصيد صندوق ضبط الموارد FRR	نسبة مساهمة الصندوق FRR في تغطية عجز الخزينة %
2000	-407	105.7	-97.6	-	-
2001	-145.8	85.3	110.5	-	-
2002	31.6	32.8	-74.9	-	-
2003	-209.2	-138.4	-90.9	-	-
2004	-412.4	29.9	-53.2	-	-
2005	-1002.2	221.5	115.7	-	-
2006	-976.9	-15	158.7	91.530	12.92
2007	-533	-206.9	110.7	531.952	42.79
2008	-1410.9	508.2	-4.2	758.180	58.63
2009	57.1	655.3	0.7	364.282	39.94
2010	-430.5	608	0.7	791.938	49.46
2011	-558.7	728.1	0.8	1761.455	67.46
2012	-254.8	1003.4	-2.5	2283.260	69.42
2013	-165.46	241.112	-2.18	2132.471	77.69
2014	18.676	204.084	-2.43	2965.672	93.08
2015	152.546	136.614	-3.32	2886.506	90.99
2016	232.630	64.584	100.75	1387.938	59.21
2017	872.871	82.872	-2.59	784.459	49.32
2018	1301.086	743.858	-2.93	131.912	6.25
2019 نهاية أكتوبر	1313.755	489.401	-1.29	0	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- زهير بن دعاس، **قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر 2000 – 2013**، مجلة أفاق علمية، المجلد 11، العدد 02، المركز الجامعي لتمنراست، الجزائر، 2019، ص 328
- المعطيات الخاصة بالسنوات (من 2014 حتى 2019) من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، تاريخ الاطلاع 05 / 06 / 2020

http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html

ملاحظة: إن ظهور أرصدة التمويل سالبة في الجدول أعلاه يثبت أن الخزينة تسدد ما يستحق عليها من قروض وديون.

من خلال الجدول رقم (05) الوارد أعلاه الذي يوضح أساليب تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 ، نجد:

خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2005)، تميزت بالاعتماد على مصادر التمويل التقليدية، فمنذ سنة 2000 توسعت الحكومة في تمويل عجزها عن طريق طلب تسبيقات من البنك المركزي (إصدار نقدي) طرح الإصدارات السندية في السوق المحلية، وذلك على عكس ما كان يحدث قبل سنة 2000، حيث كانت تعتمد على التمويل الخارجي، كما نلاحظ أن الجزائر ابتعدت عن التمويل الخارجي للعجز الموازني، وتوسعها في الإصدارات السندية الداخلية، ثم أصبحت الحكومة بعد سنة 2006 تعتمد بالدرجة الأولى على صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز موازنتها، فمساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية العجز الحاصل في الميزانية العامة كان بمعدلات كبيرة، وذلك من خلال تدخلاته التي عرفت تنامي ملحوظ في الفترة الممتدة من 2006_2015، حيث انتقلت هذه الأخيرة من 91.5 مليار دينار سنة 2006 إلى حوالي 2965 مليار دولار كأقصى قيمة سنة 2014 (ارتفاع بحوالي 53مرة)، أي انتقلت نسبة مساهمته في تغطية العجز الموازني إلى 93 % من نسبة العجز الكلي سنة 2014. لتنخفض نسبة تغطيته إلى حوالي 49 % و6 % سنتي 2017 و 2018 على التوالي، بسبب تداعيات انخفاض أسعار النفط وتراجع موارد الصندوق 2016[1].

المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

لقد تزايد اهتمام الجزائر بالجباية البترولية في الآونة الأخيرة باعتبارها من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة ومن ثم تمويل التنمية الاقتصادية، ويمكن توضح مدى مساهمة الجباية البترولية في تكوين الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2019 من خلال الجدول الآتي الذي يلخص لنا نسب مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة وفي الناتج المحلي الإجمالي:

[1] زهير بن دعاس، مرجع سابق، ص 330.

جدول رقم (6): تطور أسعار النفط و نسبة مساهمة الجباية البترولية في PIB و إيرادات الميزانية خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات العامة	1124.92	1389.73	1576.68	1525.55	1606.39	1713.99	1841.92	1949.05	2902.44	3275.36
أسعار النفط (دولار للبرميل)	28.82	24.86	25.06	28.99	38.53	54.87	66.31	74.16	99.33	62.63
نسبة مساهمة الجباية البترولية في PIB	39.20	33.89	32.55	35.58	37.94	44.3	45.6	43.9	45.5	31.2
نسبة مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة للدولة	76,88	66,52	62,87	68,65	70,44	76,32	76,90	75,84	80	65,63
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات العامة	3074.64	3489.81	3804.03	3895.31	3927.74	4552.45	5011.58	6047.88	6313.95	5534.09
أسعار النفط (دولار للبرميل)	80.34	112.26	111.18	108.85	99.19	53.00	44.02	54.08	71.35	64.42
نسبة مساهمة الجباية البترولية في PIB	34.9	35.9	34.2	29.8	27	18.8	17.4	19.1	22.4	19.2
نسبة مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة للدولة	66,13	68.7	66	61.7	59	46.5	33.57	35.16	37.21	39.50

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر للسنوات 2004، 2008، 2013، 2017 .
- قاعدة بيانات أوبك https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php
- وزارة المالية، تاريخ الاطلاع 2020/05/06 ، على الرابط:

http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html

- ONS, LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS -1ertrimestre 2020- Alger, P 21 – 14 http://www.ons.dz/IMG/pdf/CNT-1T-2020.pdf

بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06) الذي يوضح لنا مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي و مساهمته في إيرادات الميزانية العامة للدولة أن:

- بالنسبة للإيرادات فإن الجباية البترولية هي المسيطرة على تمويل رصيد الميزانية العامة كون اقتصاد الجزائر قائم على المحروقات، حيث نلاحظ أن الجباية البترولية عرفت نسب مرتفعة أي في تزايد مستمر منذ سنة 2000، وذلك لارتفاع العائدات المتأتية من ارتفاع أسعار النفط، لكن هذه النسبة كانت متذبذبة والسبب في ذلك هو حدوث أزمة 2008 التي أثرت على أسعار النفط وانخفضت مما أدى إلى انخفاض نسبة تمويل الجباية البترولية للميزانية العامة للدولة، ويلي ذلك انخفاضات في أسعار النفط في الآونة الأخيرة التي أثرت على نسبة الجباية البترولية حيث وصلت نسبة تمويل الجباية البترولية إلى 39 % في نهاية أكتوبر 2019.

- ويعد الارتفاع الذي كان قائما منذ سنة 2000 جيد بالنسبة لتمويل الاستثمارات العمومية والمخططات التنموية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة(2001-2014) ولكن ذلك يشكل خطر على الاقتصاد الجزائري لأن الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية مرتبطة بالتغيرات في الأوضاع والظروف الخارجية بعيدة عن أيدي السلطات الجزائرية، كما حدث عند انهيار أسعار النفط في نهاية سنة 2014، وما نتج عنها من سياسة تقشفية وذلك بتجميد العديد من المشاريع الاستثمارية التنموية المقرر تنفيذها قبل 2019، فغياب الرشادة التسييرية لموارد الجباية البترولية خلال سنوات البحبوحة المالية حال دون تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة[1].
- بالنسبة لأسعار النفط عرفت ارتفاعا تدريجيا من سنة إلى أخرى، ومع منتصف سنة 2014، عرفت أسعار النفط بداية انخفاض حاد، ووصل سعر النفط إلى 99.19 دولار للبرميل، بعد أن كان 108.85 سنة 2013. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل اقتصادية أثرت على العرض والطلب كارتفاع إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية، وتباطؤ الطلب في الدول الأوروبية والدول الناشئة وعوامل جيو سياسية أخرى.
- وكما عليه الحال استمرار الانخفاضات القوية لسعر النفط في سنة 2016 إل 44 دولار للبرميل، ثم عرف بعدها تحسنا، بنسبة 19.10%، في 2017، مقارنة بالمستوى المسجل في 2016. ترجم هذا التحسن في الأسعار بتقلص عجز الميزانية والعجز الخارجي، بالرغم من بقاء هذه العجوزات في مستويات مرتفعة[2]. بالفعل أدى الانتعاش في أسعار البترول، في 2017، إلى زيادة الإيرادات من صادرات المحروقات بواقع 19%، مقارنة بمستواها المسجل في 2016، كما شهدت سنة 2018، ارتفاعا في سعر النفط بلغت قيمته 71.35 دولار للبرميل، وكانت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي 22.4 %، أما في سنة 2019 تراجع سعر النفط بقدر 64.42 دولار للبرميل.
- كما نلاحظ أن مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي الخام نسبة معتبرة ، تختلف من سنة إلى أخرى وهي في العموم لا تقل عن 20 %، باستثناء الفترة ما بين (2015-2017) وكذلك سنة 2019 وإن كانت قد تراجعت لعدة أسباب منها الأزمة المالية لسنة 2008 وانهيار سعر الصرف، و انخفاض أسعار النفط، أما بالنسبة لمساهمة إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة للدولة فهي لم تقل عن 50 % خلال الفترة (2000-2014)، وبلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية أعلى مستوى لها سنة 2008 بحيث قدرت بـ 80% وهذا يدل بشكل واضح على أهمية ارتفاع أسعار النفط والعوائد التي تتحقق على اثره فهو أحد المصادر الأساسية لتمويل لميزانية العامة للدولة، بينما شهدت السنوات الأخيرة خلال الفترة (2015-2019) تراجعا نسبيا بسبب انخفاض أسعار النفط سجلت أدنى مستوى لها سنة 2016 بحيث قدرت ب 33 %.

[1] حسين بن طاهر، سهيلة بغنة، **صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة خنشلة، الجزائر، العدد 3، 2015 ، ص 16.

[2] بنك الجزائر، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018**، الجزائر، 2018، ص2.

فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازني :

تعد الجزائر من بين الدول النامية التي عانت كثيرا مع العجز الموازني ، حيث سجلت اختلالات فادحة في أغلب مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ورغم الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر بمرافقة صندوق النقد الدولي فقد ظل العجز الموازني مستمر في مستويات عالية وذلك كناتج أساسي لانخفاض الجباية البترولية وضعف النشاط الاقتصادي، ومنذ بداية الألفية الثالثة عرفت أسعار النفط ارتفاع ما نعكس على التوسع في السياسة الإنفاقية من خلال مختلف البرامج التنموية، وعليه أصبح التوسع في الإنفاق سببا رئيسيا في تنامي العجز الموازني، فازداد الضغط على صندوق ضبط الموارد من خلال مختلف تدخلاته لمعالجة العجز الموازني وتمويل عمليات الخزينة[1].

للإشارة فإن صندوق ضبط الموارد ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، حيث الآمر بالصرف الرئيسي فيه هو وزير المالية، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة ، إن مجال عمل الصندوق يتركز أساسا داخل البلد من أجل التحوط من مخاطر تقلبات أسعار النفط وحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات التي قد تعرفها السوق النفطية الدولية، باعتبار أن الوظيفة الرئيسية له تتمثل في امتصاص فوائض الجباية النفطية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الميزانية العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار النفط، إن اعتماد سعر مرجعي في حدود 37 دولار للبرميل الواحد يتم على أساسه تحصيل الجباية البترولية الموجهة لتمويل عجز موازنة الدولة، يمكن التعاطي معه من زاويتين، إذ أنه من شأن هذا القرار أن يزيد من الهامش بين السعر السوقي للنفط والسعر المرجعي لإعادة الموازنة، وهذا ما سيعزز من موارد صندوق ضبط الإيرادات، غير أن سياسة التمويل بالعجز التي اتبعتها السلطات في ظل البرامج التنموية منعت إيرادات الصندوق من التراكم، على اعتبار أن السعر المرجعي (المنخفض) المحدد ب 37 دولار، سيرفع من عجز الموازنة العامة، وهو العجز الذي سيتم سده من طرف صندوق ضبط الإيرادات، الأمر الذي من شأنه تهديد موارد الصندوق، خاصة في ظل استمرار الصدمة النفطية[2].

[1] نريمان رقوب، **دور حوكمة الانفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية "دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة"**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2018، ص164.

[2] حسين بن طاهر، سهيلة بغنة، مرجع سابق، ص 274.

جدول رقم (7): نسبة مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازني 2000 – 2019

الوحدة: مليار دينار

السنوات	التمويل باستخدام رصيد صندوق ضبط الموارد FRR	نسبة مساهمة الصندوق FRR في تغطية عجز الخزينة %
2000	-	-
2001	-	-
2002	-	-
2003	-	-
2004	-	-
2005	-	-
2006	91.530	12.92
2007	531.952	42.79
2008	758.180	58.63
2009	364.282	39.94
2010	791.938	49.46
2011	1761.455	67.46
2012	2283.260	69.42
2013	2132.471	77.69
2014	2965.672	93.08
2015	2886.506	90.99
2016	1387.938	59.21
2017	784.459	49.32
2018	131.912	6.25
2019 نهاية أكتوبر	0	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- زهير بن دعاس، **قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر 2000 – 2013**، مجلة افاق علمية، المجلد 11، العدد 02، المركز الجامعي لتمنراست، الجزائر، 2019، ص 328 .
- المعطيات الخاصة بالسنوات (من 2014 حتى 2019) من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، تاريخ الاطلاع 05 / 06 / 2020
- http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html

من الجدول رقم (07) الذي يوضح مدى مساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية العجز الموازني للدولة خلال الفترة 2000-2019 نجد أن:

الدولة لم تقم بتمويل العجز الموازني بواسطة صندوق ضبط الموارد خلال الفترة الممتدة من 2000-2005، فقد استخدمت الاقتراض الداخلي، أما بعد سنة 2005 أصبحت الدولة تعتمد على موارد الصندوق في تغطية العجز الموازني بنسبة 12.92 %من القيمة الكلية للعجز، حيث تضاعفت هذه المبالغ عبر السنوات، ثم بعدها عرف هذا المعدل ارتفاعا خلال السنوات المواكبة إلى غاية سنة 2017 وبنسبة أقل سنة 2018، رغم أن صندوق ضبط الموارد كان بإمكانه تغطية العجز الكلي الحاصل في الميزانية العامة للدولة.

وأخيرا استنفذ كليا في بداية سنة 2019، بعدما كان قائمه يبلغ 131 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2018، بسبب انخفاض إيرادات الجباية البترولية.

المطلب الثالث: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

نحاول خلال هذا المطلب تحليل التطور الإجمالي الذي عرفته النفقات العامة في الجزائر أثناء الفترة الممتدة بين 2000-2019.

لقد تطورت النفقات العامة بتطور الإصلاحات والسياسات المتبعة في الجزائر، حيث قسمها المشرع الجزائري إلى نفقات تسيير، تجهيز ونفقات استثمار، إن المتتبع لتطور النفقات العامة بحسب طبيعتها سيمكنه معرفة توجهات الدولة في كيفية تخصيص وتوزيع نفقاتها بين التسيير والتجهيز واستخلاص أسباب ذلك ، فالإنفاق العام يلعب دورا هاما في سياسة الدولة، وذلك من حيث تمكينها من تخصيص مواردها لتحقيق أهدافها لا سيما على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، لذلك تعمل الدول بشكل رئيسي على البحث عن الموارد المالية المتاحة وتخصيصها تخصيصا امثلا لتغطية نفقاتها المتزايدة والمتأثرة بشكل مباشر بسياسة الدولة في مجال انفاقها العام. والجدول أدناه يرصد لنا تطور النفقات العامة للدولة خلال الفترة الممتدة 2000-2019.

الجدول رقم (8): تطور النفقات العامة للدولة خلال الفترة 2000-2019

الوحدة (مليار دينار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النفقات	1178.12	1321.02	1550.64	1690.17	1891.76	2952.03	2453.01	3108.56	4191.05	4246.33
نفقات التسيير	856.19	963.63	1097.71	1122.76	1251.05	1245.13	1437.87	1673.93	2217.75	2300.02
نسبة نفقات التسيير إلى اجمالي النفقات %	72.67	72.95	70.79	66.43	66.13	60.68	58.62	53.85	52.92	54.16
نفقات التجهيز	321.92	357.39	452.93	567.41	640.71	806.9	1015.14	1434.63	1973.27	1946.31
نسبة نفقات التجهيز إلى اجمالي النفقات%	27.32	27.05	29.21	33.57	33.87	39.32	41.38	46.15	47.08	45.84
رصيد الميزانية	- 53.19	68.70	26.03	- 164.62	- 285.37	- 1238.04	- 611.08	- 1159.51	- 1288.60	- 970.97
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019 نهاية أكتوبر
النفقات	4466.94	5853.56	7058.17	6024.13	6995.76	7656.33	7297.49	7282.63	7899.06	6429.52
نفقات التسيير	2659.07	3879.20	4782.63	4131.53	4449.32	4617.00	4585.56	4577.18	4670.27	4135.94
نسبة نفقات التسيير إلى اجمالي النفقات%	59.53	66.27	67.76	68.58	63.60	60.30	62.83	62.85	59.12	64.32
نفقات التجهيز	1807.86	1974.36	2275.53	1892.59	2501.44	3039.32	2711.93	2605.44	3228.78	2293.57
نسبة نفقات التجهيز إلى اجمالي النفقات%	40.47	33.73	32.24	31.42	35.75	39.69	37.16	35.77	40.87	35.67
رصيد الميزانية	- 1392.29	- 2363.75	- 3254.14	- 2128.81	- 3185.99	- 3172.34	- 2343.73	- 1590.28	- 2110.13	- 1664.32

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- نريمان رقوب، **دور حوكمة الانفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية "دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة"** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2018، ص 148 .
- البيانات من 2014 – 2019 من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، تاريخ الاطلاع 22 / 07 / 2020

http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html

ملاحظة: تم أخذ رقمين بعد الفاصلة.

من خلال الجدول رقم(08) يظهر جليا التزايد المستمر لحجم النفقات العامة في الجزائر، غير أن هذه الزيادة تختلف من سنة لأخرى، فأحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض ، وذلك حسب الظروف الاقتصادية التي شهدتها البلاد أو السياسات التي تنتهجها، حيث شهدت الفترة الممتدة من (2000-2013) نمو النفقات العامة بوتيرة متسارعة ، من خلال تطبيقها لمخططات خماسية خصصت لها مبالغ ضخمة وهذا كان نتيجة لسياسة إنعاش النشاط الاقتصادي من 2001-2004، وخلال سنتي 2015 و2016 فقد أدت إلى تفاقم العجز العمومي حيث سجلت بقيمة 7656 مليار دينار، وفي السنة الموالية عند مستوى 7297 مليار دينار، وبقي هذا العجز الدائم مستمرا خلال باقي سنوات الدراسة، أما بالنسبة لنفقات التسيير فهي في وتيرة تصاعدية منذ سنة 2000، باستثناء سنة 2013، إذ وصلت النفقات العامة إلى حوالي 6024 مليار دينار ، أي نسبة انخفاض قدرها 14.56% مقارنة بسنة 2012، لتستمر في سلك منحى تصاعدي طول الفترة الممتدة خاصة في سنتي 2014

و2015، حيث بلغت 3039.32 مليار دينار سنة 2015، أي تواصل هيمنة نفقات التسيير على هيكلها. وذلك راجع للآثار الناجمة أساسا عن ارتفاع كتلة الرواتب والتعويضات لعمال الإدارات المركزية واللامركزية، والتي تستحوذ في المتوسط على حوالي 35% من نفقات التسيير، بالإضافة إلى قيمة التحويلات التي تستأثر بنسبة40%، ثم فوائد الدين العام بنسبة 7%، وأخيرا نفقات المعدات والأدوات بحوالي 18%[1]. لتصبح (4807.4) مليار سنة 2016 ويرجع ذلك إلى[2]:

- اتساع وتزايد مهام الدولة خاصة المتعلقة بالتعليم، الصحة، الدفاع، زيادة أجور موظفي الإدارات.
- التزام الدولة الجزائرية بتنفيذ مجموعة من الاتفاقيات بينها وبين الهيئات الدولية(كالبنك العالمي).

اجمالا عرفت نفقات التسيير انخفاضا طفيفا سنة 2017، بفعل سياسة التقشف التي طبقتها الحكومة بشكل واضح بعد تراجع أسعار النفط منذ سنة 2014، كما تم تجميد التوظيف في العديد من القطاعات[3]. كما أن نسبة تدفقات التسيير من اجمالي النفقات لا تقل عن 50 %خلال فترة الدراسة، ارتفعت بعدها نفقات التسيير إلى 4670.27 مليار دينار سنة 2018، نسبتها من إجمالي النفقات 64.32 % ، كما سجلت الحكومة الجزائرية موازنة 2019 بنفقات إجمالية قدرها 6429.52 مليار دينار، فيما عرفت نفقات التسيير انخفاضا مقارنة ب 2018، بلغت قيمتها ب 4135.94 مليار دينار.

أما عن نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2019) فقد كانت أقل من نفقات التسيير، لكن هذه النسبة عرفت تحسنا، حيث أصبحت تمثل 47.08 % بعدما كانت لا تمثل سوى 27.32 % من إجمالي النفقات العامة سنة 2000، وهي أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة، لتنخفض بعد ذلك إلى 31.42 %سنة 2013 وهي أدنى قيمة لها، لتصل سنة 2018 و نهاية أكتوبر 2019 إلى40.87 %و35.67 %على التوالي. ويرجع هذا الارتفاع إلى البرنامج الخماسي الجديد 2015-2019 الذي رصد له 282 مليار دولار[4]، وهو دليل على استمرار الدولة في سياستها التوسعية في الإنفاق .

مع ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2000 وحتى عام2014، كانت لدى الجزائر قدرة مالية كبيرة سمحت لها بالقيام باستثمارات عامة واسعة النطاق، وقد مكّن التحسن في أسعار النفط بين عامي 2000 و 2014 الجزائر من تأمين موارد مالية كبيرة وتمويل برامج إنمائية طموحة، بما في ذلك مشاريع الهياكل الأساسية (مثل الطريق السيار شرق غرب، السدود، محطات تخلية مياه البحر ...الخ) وتنفيذ خطتين للإنعاش الاقتصادي ودعم النمو 2001 – 2004 و2005 - 2009، بميزانية إجمالية تزيد على 180 مليار دولار، وقد تلت هاتين الخطتين خطة خماسية 2010 – 2014 بميزانية قدرها 286مليار دولار، ثم خطة أخرى 2015 – 2019 رُصدت لها ميزانية قدرت بـ262 مليار دولار لم يتم تنفيذ أغلب ما جاء فيها بسبب التداعيات السلبية لأسعار النفط والتي انعكس سلبا على إيرادات الميزانية، وقد منحت جميع خطط الانعاش الاقتصادي الأولوية للإنفاق الرأسمالي، وارتفعت حصة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق الحكومي من أقل من 20 في

---

[1] زهير بن دعاس، مرجع سابق، ص327.

[2] فاطمة بن يوب، **دراسة تحليلية لمصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر وسبل تنميتها في ظل تراجع الحباية البترولية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، يومي 13- 14 مارس 2018، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص ص 12، 13.

[3] بنك الجزائر، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018**، مرجع سابق، ص 4.

[4] نريمان رقوب، مرجع سابق، ص151.

المائة في أواخر التسعينات إلى أكثر من 32 في المائة في المتوسط خلال الفترة 2000 - 2005 و 40 في المائة خلال الفترة 2006 – 2014 وارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي من 1871 مليار دينار جزائري أي حوالي 15.6 مليار دولار في عام 2000 إلى 9966 مليار دينار، و هو ما يعادل 86.9 مليار دولار في عام 2014، ولم تثر الزيادة الكبيرة للإنفاق الحكومي في الجهود المالية المبذولة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الجزائري أي تساؤلات بشأن الاستدامة المالية العامة ما دام سعر برميل النفط مرتفعا، ومع ذلك كشف الانخفاض الحاد في أسعار النفط مع هبوط سعر البرميل أكثر من 111 دولار أمريكي في المتوسط في عام 2011 إلى أقل من 55 دولاراً في نهاية ديسمبر 2014، عن ضعف الاقتصاد الجزائري والذي لا يزال يعتمد اعتمادا كبيرا على قطاع المحروقات الذي يمثل نحو 35 في المائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي ويمول 60في المائة من ميزانية الدولة.

غير أن هذه الجهود في مجال الاستثمار لم يكن لها مردود كاف من حيث إيجاد قدرة إنمائية محلية، وقد فشل القائمون على الاقتصاد الجزائري في الشروع في إحداث تحول هيكلي للاقتصاد يكون قادرا على التخلص من هذه التبعية، فالصناعة تمثل أقل من 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي(مقارنة بنسبة 10في المائة في منتصف التسعينات)، وصادرات المحروقات أكثر من 95 في المائة من مجموع الصادرات، وعلاوة على ذلك، فإن النمو في قطاع الخدمات (لا سيما التجارة والنقل اللذين يسهمان بحصة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي) يعتمد أيضا على الإنفاق العام و الذي يعتمد بدوره في نهاية المطاف على قطاع المحروقات.

ومع انخفاض أسعار النفط في عام2014، بدأت المالية العامة للجزائر في التدهور، فقد انتقل رصيد الخزانة العامة من 4- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى 17- في المائة في عام 2015 ما أدى بالحكومة إلى ادخال تعديلات على الميزانية لمعالجة الانخفاض في إيرادات النفط، وهو ما قلص العجز في الميزانية إلى 13.2- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 و 8,8- في المائة في عام2017، غير أنه ومع استمرار انخفاض سعر البرميل من النفط، ثبت أن التعديلات التي أجريت غير كافية لإعادة العجز في الميزانية إلى مستوى يمكن تحمّله، ولذلك قررت الحكومة استخدام التمويل غير التقليدي، في شكل إصدار سندات خزينة اشتراها مصرف الجزائر بمبلغ 570 مليار دينار عام 2017 أي حوالي 4.6مليار دولار، وفي مواجهة تدهور المالية العامة وضعت الجزائر أيضا رؤية عام 2030 التي تحمل أهدافا للتنمية المستدامة حتى عام 2030، وتستند هذه الرؤية إلى نموذج النمو الاقتصادي الجديد، لا سيما لترشيد الإنفاق العام، والواقع أن التحويلات الاجتماعية ونفقات الموظفين تؤثر بشدة على المالية العامة، خاصة و أن استثمار القطاع الخاص لم يحل محل الاستثمار العام، ويهدف نموذج النمو الاقتصادي الجديد إلى العودة إلى التخطيط الإنمائي كجزء من "التدخل الليبرالي"، وتعزيز قدرة الإدارة الاقتصادية للدولة على التسيير، وأيضا وضع المؤسسة في صلب السياسة الاقتصادية وتعميم معايير الأداء في إدارة المؤسسات الوطنية الكبيرة، بالإضافة إلى العمل على إجراء تقييم للسياسة العامة[1].

[1] الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا UNECA)، **الجزائر موجز التحول الهيكلي والعمالة والانتاج والمجتمع**، الطبعة 1، أديس أبابا، أثيوبيا، 2020، ص ص 4، 5 .

المبحث الثالث : تحليل أداء الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2019.

في هذا الجزء من الدراسة سنحاول تحليل التطورات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر والمتمثلة أساسا في كل من النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وسعر الصرف خلال الفترة (2000-2019) من خلال ما يلي:

المطلب الأول: تحليل تطور أداء النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2019.

تبنت الجزائر في نهاية 1995برنامج تعديل هيكلي، هدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة مستويات مقبولة للنمو، وقد سمحت هذه السياسة بمضمونها الهادف إلى تحقيق الاستمرار بالدخول في الألفية الثالثة باقتصاد مغاير لذلك الذي كان سائدا سنوات السبعينات والثمانينات، من خلال مواصلة التنمية عن طريق المخططات، ولكن في ظل اقتصاد السوق، فقد أوجدت هذه المعاينة للاقتصاد الجزائري مع إرادة تحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على المداخيل المعتبرة المتأتية من الطفرة المحققة في أسعار النفط، رغبة لدى السلطات في احتواء الضغوط الاجتماعية والسياسية من خلال وضع برامج تنموية خماسية لدعم النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي[1].

الجدول رقم (9): تطور حجم الناتج الداخلي الخام و اتجاه معدل النمو في الجزائر للفترة 2000 – 2019

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج الداخلي الخام(مليار دينار)	4123,51	4227,11	4522,77	5252,32	6149,11	7561,98	8501,63	9352,88	11043,70	9968,02
معدل النمو %	3.8	3.0	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6
أسعار النفط (دولار للبرميل)	28.82	24.86	25.06	28.99	38.53	54.87	66.31	74.16	99.33	62.63
معدل النمو خارج قطاع المحروقات %	3.8	6.2	6.5	6.6	5.0	6.0	5.4	7.0	6.7	9.6
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج الداخلي الخام(مليار دينار)	11991,6	14588,5	16208,7	16647.9	17228.6	16702.1	17406.8	18575.8	20259	20288.4
معدل النمو %	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.3	1.3	1.4	0.8
أسعار النفط (دولار للبرميل)	80.34	112.26	111.18	108.85	99.19	53.00	44.02	54.08	71.35	64.42
معدل النمو خارج قطاع المحروقات %	6.3	6.2	7.2	7.3	5.6	5.0	2.3	2.1	3.3	2.4

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على :

- **البيانات من 2000 – 2016:** من تقارير بنك الجزائر للسنوات 2004 ، 2008 ، 2013 ، 2015 ، 2017
- **البيانات من 2017 – 2019:** الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، نشرة فصلية للإحصاء (الفصل الرابع 2019)، رقم 96 ، ص 82.
  على الرابط: http://www.ons.dz/IMG/pdf/bts4t2019.pdf
- قاعدة بيانات أوبك https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php

[1] حكيم شبوطي، ياسين مراح، **فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2015**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، العدد 8، ديسمبر 2017، ص 55.

من خلال الجدول رقم (9) الوارد أعلاه، نجد أنه:

حقق الاقتصاد الوطني نتائج إيجابية خارج قطاع المحروقات، مع بداية سنة 2000 حيث تم تصويب الجهود نحو مواصلة تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية، وقد سجل تراجع للمديونية العمومية الداخلية في حين أن جاري الديون العمومية الخارجية يتجه نحو الاستقرار، بينما تظل التوازنات المالية مستقرة بشكل عام بالنظر إلى الأموال المتوفرة في صندوق ضبط الإيرادات التي جاءت كنتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، والتي مكنت الاقتصاد الوطني منذ عام 2000 من اطلاق برامج دعم الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، وقد اتسمت هذه العملية بتعزيز مطرد للتوازنات المالية الكلية وبتطور إيجابي للاقتصاد الفعلي[1]، وقد تطور مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر على النحو التالي:

- عرفت معدلات النمو تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2000-2005 حيث نلاحظ من خلال الجدول ان متوسط معدلات النمو لهذه الفترة قد بلغ 4.9% وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول خاصة سنة 2005 حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي الذروة في هذه الفترة ليبلغ 5.9%، وهذا يبين ان النمو المحقق قد ساهمت فيه مختلف القطاعات بفضل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كان يهدف أساسا إلى دعم النمو خاصة خارج قطاع المحروقات، وهذا يظهر جليا عند مقارنة معدلات النمو خارج قطاع المحروقات التي شهدت تطورا كبيرا 3.8%، 6.2%، 6.5%، 6.6%، للسنوات 2000، 2001، 2002، 2003، إذا ما قورنت بمعدلات النمو الاقتصادي المبينة في نفس الجدول أعلاه[2].
- اما خلال الفترة 2006-2009 فقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا حادا بالرغم من انها موجبة ومعتبرة طيلة الفترة حيث سجلت أدنى قيمة 1.6% لمعدل النمو الاقتصادي سنة 2009 وهذا بسبب تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة الاقتصادية العالمية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الطلب على النفط، لكن لم يتمكن انتعاش قطاع خارج المحروقات الذي بلغ ذروته سنة 2009 بمعدل نمو 9.6% الذي يمس كل من قطاع البناء والخدمات والاشغال العمومية من احتواء الأثر السلبي لانخفاض أسعار النفط[3].
- شهدت سنة 2014 انتعاشا للنشاط الاقتصادي الوطني بمعدل نمو بلغ 3.8% مقارنة بمعدل نمو 2.8% سنة 2013 حيث ان فترة 2010-2014 تميزت بتذبذب معدلات النمو الاقتصادي وذلك بسبب استمرار الركود في قطاع المحروقات منذ سنة 2006 الذي يرمي بثقله على نشاط الاقتصاد الوطني ويستدعي أداء اقوى للنمو خارج المحروقات، في هذا السياق سجلت سنة 2012 تحسنا طفيفا في النمو الاقتصادي 3.4%مقابل 2.9% مجرا بأداء القطاعات خارج المحروقات بمعدلات نمو 6.3%، 6.2%، 7.2%، 7.3%، 5.6%، للسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014[4].
- قيام الجزائر بتجميد العديد من برامج التنمية بنسبة كبيرة خصوصا برنامج التنمية الخماسي للسنوات 2015-2019، وتطبيق سياسة ترشيد النفقات تحت مسمى التقشف، اثر بشكل كبير على معدلات النمو الاقتصادي التي انخفضت بشكل كبير لتصل إلى 0.8%، ونلاحظ أيضا ان خلال سنة 2017 شهد النشاط الاقتصادي الإجمالي تباطؤا واضحا بسبب التراجع القوي في نشاط قطاع المحروقات، بالفعل بلغت وتيرة توسع النشاط الاقتصادي المقاسة

[1] حكيم شبوطي، ياسين مراح، مرجع سابق، ص 55.

[2] محمد حرواش، **تحليل أثر التغير في معدلات التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2013**، مجلة افاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد3، ص 105.

[3] حميد قرومي، حمزة بن لشهب، **الانفاق العام ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2017**، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 24، جوان 2018، ص 364.

[4] تقرير بنك الجزائر، **التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013**، الجزائر، 2013، ص10.

بمعدل نمو اجمالي الناتج الداخلي 1.3%، في المقابل بقي النمو خارج المحروقات مستقرا نسبيا، عند وتيرة قدرها 2.1%.[1]

بناءا على ما سبق ما يمكن ملاحظته طيلة الفترة 2000-2019، ان متوسط معدل النمو الإجمالي المحلي عرف تذبذبات بسبب الأوضاع الاقتصادية السائدة، حيث بلغ في المتوسط حوالي 4.78% خلال فترة مخطط الإنعاش الاقتصادي ليعرف بعدها انخفاضا قدر بـ 1.78% خلال فترة برنامج دعم النمو التكميلي اين سجل في المتوسط 3%، ثم عرف بعدها ارتفاع ضئيل جدا اين سجل 3.3% في المتوسط تزامنا وفترة البرنامج التكميلي لتوطيد النمو، ليرجع للانخفاض مجددا بـ 1.2% أين قدر معدل النمو خلال فترة البرنامج الخماسي في المتوسط 2.1%، وما يمكن استخلاصه من خلال هذه النسب نجد أن التأثير في النشاط الاقتصادي الوطني من خلال البرامج التنموية المتبعة تتم على المدى الطويل وأن تأثير هذه البرامج على المدى القصير تكون ضئيلة مقارنة بالنتائج المحصلة على المدى الطويل[2].

أولا: أسباب تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

وتعود أسباب تراجع معدلات النمو في الجزائر – حسب البنك الدولي- إلى شدة حساسية الاقتصاد للتقلبات الخارجية فخلال الفترة 1970 – 2000 كانت الجزائر من أكثر البلدان تأثرا بالصدمات الخارجية (تقلبات أسعار النفط)، فقد أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي شملت 144 دولة، وبينت الدراسة في هذا الصدد بأن مستوى دخل الفرد الجزائري بالدولار الثابت سيكون في حدود 4400 دولار أي أن تتحسن القدرة الشرائية للفرد بـ 60 بالمائة لو حققت الجزائر أداء في النمو مماثل لمعدل النمو الذي تحقق في أندونيسيا. بالتالي يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 2000 بالخصائص التالية[3]:

- **النمو الاقتصادي في الجزائر مكلف:** إذ يجب ضخ الكثير من المال لربح نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام، هذا النمو ناتج عن الارتفاع المعتبر للنفقات العمومية، إن حساب مضاعف الإنفاق العمومي خلال الفترة 2001- 2009 أعطى قيمة متوسطة تساوي 0.90 (k =0.902) وهذا معناه ان كل دينار تم ضخه في الاقتصاد ضمن الانفاق العمومي خلال الفترة المعنية أدى في المتوسط إلى تأكل الدخل الحقيقي العام بحوالي 10 سنتيمات من الدينار (0.098 دج)، وحسب عبد الحق لعميري الذي يعتبر أن الاقتصاد خارج المحروقات يبقى في الأساس مبددا للثروة الاقتصادية، إذ انه يتم حسبه سنويا ضخ أكثر من 15 بالمائة من الناتج المحلي الخام في الاقتصاد للحصول على نمو اقل بثلاث مرات مما كان منتظر الحصول عليه، وان معدل النمو في الجزائر يبقى على العموم اقل من المتوسط العالمي وحتى الافريقي (اكبر من 5 بالمائة).

---

[1] تقرير بنك الجزائر، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018**، الجزائر، 2018، ص 4.

[2] لطيفة بلقاسم، زبير عياش، **مساهمة السياسة النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي حالة الجزائر 2000-2015**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، المجلد 4، العدد 3، ديسمبر 2017، ص 272.

[3] سيف الدين بوزاهر، **أثر عوائد المحروقات على النمو الاقتصادي والحوكمة "دراسة تحليلية وقياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995 –2017**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018، ص 190، 191.

- **النمو الاقتصادي في الجزائر متقلب او نمو عابر**: وهو مرتبط بالظرف البترولي العالمي، فكلما بقيت أسعار البترول مرتفعة كلما كانت الدولة قادرة على تمويل هذا النمو، ولكن عندما تنخفض أسعار النفط او يتم التوقف عن انتاج النفط والغاز بكميات كبيرة فإن النمو سيتوقف.
- **ضعف أداء المؤسسات في رسم سياسات النمو**: غياب التوازن بين جهود الاستثمار الكبيرة التي تم القيام بها من جهة وبين أداء المؤسسات المكلفة بإنجازها من جهة أخرى لذلك فإن ازمة النمو في الجزائر هي ازمة ذات طابع مؤسساتي قبل كل شيء، مثال ذلك -جرّب استخدام الاستثمار العام في البنية التحتية لتعزيز النمو عدة مرات منذ السبعينات دون تحقيق نجاح كبير. فلماذا نعيد نفس السياسة وبنفس الكيفية؟

ثانيا: أفاق النمو الاقتصادي في الجزائر.

أدى انخفاض أسعار النفط إلى تقلص كبير لقدرة الحكومة على استخدام النمو المدفوع من قبل الدولة لتنويل الانفاق الحكومي والذي يعتبر أحد العوامل الرئيسية والمفصلية الداعمة للنمو الاقتصادي في الجزائر، وعلى ذلك سيتأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بجملة من العوامل الناجمة عن ذلك، فمن جهة، سيسجل القطاع النفطي انكماشا في ظل انخفاض مستوى الإنتاج في إطار اتفاق أوبك+ بما يُقارب 12 % في عام2020، وهو ما سيؤثر إضافة إلى تأثير انخفاض الأسعار العالمية للنفط على أوضاع الميزانية العامة للدولة التي تواجه هي الأخرى ضغوطات نتيجة الزيادة المطلوبة لمستويات الانفاق العام للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والإنسانية لانتشار فيروس كورونا، ومن جانب آخر، يواجه القطاع غير النفطي تحديات في ظل الانخفاض المتوقع لمستويات الانفاق العام، وأيضا الحاجة إلى تطوير البيئة الاستثمارية بشكل يشجع على مساهمة القطاع الخاص بدور أكبر في الانتاج والتشغيل في إطار رؤية "الجزائر2030' للتنويع الاقتصادي، وبهدف محاولة التخفيف من حجم العجز المتوقع في الميزانية العامة للدولة، أعلنت السلطات عن نيتها خفض الإنفاق الجاري بنسبة 30 % بما يعادل 12 مليار دولار أمريكي، مع الحفاظ على ثبات مستوى الأجور وحماية الإنفاق على الصحة والتعليم، كما تم في غضون ذلك تأجل الإعلان عن ضرائب الدخل للأفراد والمؤسسات باستثناء المؤسسات الكبيرة، و تم أيضا الإعلان عن تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد الحكومي من 41 إلى 31 مليار دولار، بالإضافة إلى وقف إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية لتوفير ما يقرب من 7 مليارات دولار سنويا، وتأجيل إطلاق المشاريع المسجلة أو قيد التسجيل التي لم يُشرع في إنجازها باستثناء تلك المنفذة في بعض المناطق، إضافة إلى تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بتخفيض أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14إلى 7 مليارات دولار بهدف الحفاظ على احتياطي الصرف، وعلى ضوء ما سبق، من المتوقع أن يسجل النمو في الاقتصاد الجزائري انكماشا بنسبة 6.1 % بنهاية عام 2020، وتحقيقه لنمو بما يقارب 2.3 % في عام 2021 مستفيدا من الزيادة في كميات الإنتاج النفطي وأسعاره في الأسواق الدولية، وكذلك من الإصلاحات الأخيرة التي تم تبنيها فيما يتعلق بجذب شركات النفط الدولية من خلال العودة إلى اتفاقيات المشاركة في الإنتاج وخفض مستويات الضرائب على تلك الشركات[1]، و في هذا السياق أيضا نشير إلى أن البنك الدولي قد توقع أن يشهد الاقتصاد الجزائري انكماشا بنسبة 6.4 % في السنة الجارية 2020، جراء الصدمة السريعة والشديدة لجائحة فيروس كورونا «كوفيد 19» وتدابير الإغلاق التي اتخذت لاحتوائها، وهذا ما معناه انخفاض النمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة 6.4 % في العام الحالي بسبب تأثير وباء كورونا وكذا تداعيات تهاوي أسعار النفط المنخفضة وتقلصت صادرات الجزائر النفطية وتداعياتها السلبية هي الأخرى على القطاعات غير النفطية، حيث تفاقمت تحدياتها جراء العديد من الاختلالات ومواطن الضعف الهيكلية في الاقتصاد الجزائري القائمة منذ وقت طويل والتي تساهم بشكل

[1] تقرير افاق الاقتصاد العربي، **تحديث توقعات النمو الاقتصادي والتضخم، صندوق النقد العربي**، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، الاصدار 12 ، أوت 2020 ، ص 19 ، 20

كبير في عرقلة النمو، و وفقا لأحدث تقرير عن التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2020 للبنك الدولي، وبسبب التداعيات الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالبلاد توقعت الهيئة المالية ذاتها نمو اقتصادي بنسبة 1.9 % لعام 2021 في تقريرها[1].

المطلب الثاني: تحليل تطور التضخم والبطالة في الجزائر للفترة 2000-2019.

تمس ظاهرتا التضخم والبطالة الاقتصاديات المتقدمة والنائية على حد سواء والجزائر من بين هذه الدول ويتميز تحليل تطور معدلات كل من التضخم والبطالة في الجزائر بما يلي :

أولا: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 2000- 2019.

شهد الاقتصاد الجزائري ضغوط تضخمية شديدة خلال سنوات كثيرة من الفترة محل الدراسة حيث أن تذبذب معادلات التضخم طيلة هذه الفترة عبر عن تفاوت الإجراءات والسياسات المتبعة والمحاولات الرامية للحد من الضغوط التضخمية والتي نجحت في بعض السنوات وفشلت في سنوات أخرى.

الجدول رقم (10): يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2019

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	4.3	4.0	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
معدل التضخم	*3.9	*4.5	*8.89	*3.25	*2.92	*4.78	*6.4	*5.59	*4.27	*1.95

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصاء(ONS)

- المعطيات الخاصة بمعدل التضخم للسنوات (من 2000 حتى 2009)، حوصلة إحصائية 1992 - 2011، تطور الرقم الاستدلالي للأسعار عند الاستهلاك، ص 102 http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4-INDICE_Arabe.pdf

*ONS, **COLLECTIONS STATISTIQUES, INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION**, Alger, Mai 2020, P8

http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC_2010_2019_CSN216.pdf

من خلال الجدول رقم (10) الوارد أعلاه، نجد أنه:

قدرت نسبة التضخم في الجزائر سنة 2000 بـ 0.3% وهي تعتبر أدنى نسبة تضخم يشهدها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة وبهذه النسبة أصبحت الجزائر من الدول الشريكة الأكثر أهمية وحتى وأن كان يجب بذل المزيد من المجهودات حتى تصبح الجزائر من الدول ذات التضخم الشبه منعدم. لكن هذه النسبة للتضخم لم تستمر وسرعان ما عاد التضخم حيث ارتفع إلى معدل 4.2% سنة 2001، ثم تراجع من جديد ليقتصر 1.4% سنة 2002 ، بعد ذلك أخذ معدل 4.3% سنة 2003، فـ 4% سنة 2004، وتعود هذه النتائج إلى استمرار الضخ للسيولة المفرطة في السوق النقدية بالإضافة إلى حركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية مثل العملة الائتمانية والودائع عند الطلب مع ميل أكثر أهمية نحو الودائع عند الطلب[2].

بقي معدل التضخم يرتفع وينخفض من سنة إلى أخرى طيلة فترة 2005-2011 إلى أن وصل سنة 2012 إلى أكبر نسبة قدرت بـ 8.89% وهي أعلى نسبة مقارنة بالسنوات الأخرى وهذا بسبب انطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي

[1] البنك الدولي، **الافاق الاقتصادية العالمية**، منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، جوان 2020 على الرابط:
http://pubdocs.worldbank.org/en/241251588788397931/Global-Economic-Prospects-June-2020-Regional-Overview-MENA-AR.pdf

[2] مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 409.

ودعم النمو (2001-2009)، وكذا البرنامج الخماسي (2010-2014)، لتعرف سنة 2013 انخفاضا في معدل التضخم يصل إلى 3.25% وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية وكذلك تراجع في أسعار المنتجات الفلاحية[1]، وابتداء من سنة 2015 اخذت معدلات التضخم في الارتفاع مجددا حيث انتقلت من 2.92% سنة 2014 إلى 4.78% سنة 2015 وواصلت ارتفاعها لتبلغ 6.4% سنة 2016، وهذا الارتفاع نتيجة للسياسة المالية الانكماشية التقشفية المعتمدة بسبب الازمة البترولية وانخفاض الإيرادات وبسبب الزيادة في أسعار الإنتاج الصناعي ما جعل الدولة تتخذ إجراءات تحد من الاستيراد وبالتالي نقص المعروض السلعي الذي ترجم بارتفاع الأسعار خصوصا أمام ضعف إنتاجية المؤسسات الوطنية، وكذا تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار بشكل كبير وتخفيض قيمة العملة المحلية اما العملات الرئيسية أدى إلى ارتفاع بعض السلع خاصة المستوردة[2].

نظرا لضعف مصادر التمويل ونقص المدخرات المالية نتيجة زيادة النفقات الجارية والتطويرية بسبب سياسة تمويل المخططات الإنمائية، وانخفاض الإيرادات العامة المتأثرة بالأزمة المالية، وتقلبات أسعار النفط الذي زاد من حدة عجز الميزانية في الجزائر حيث بلغ أقصاه بقيمة 3185.99 – سنة 2014 الذي من شانه ان يعرقل السير الحسن للبرامج التنموية للدولة وخاصة في السنوات الأخيرة، الامر الذي دفع الحكومة للقيام بإعادة النظر في الامر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض وتعديل المادة 45 حيث تؤكد هذه المادة بعد التعديل بأنه " بغض النظر عن حكم مخالف سيقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشر من الخزينة للسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة" وهذا من أجل المساهمة في ثلاث عمليات: تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار، وللعلم لو وجهت هذه السياسة لتمويل الاستثمار العمومي بدل تمويل الاستهلاك فلن يكون هذا الاجراء مصدرا للتضخم، فالملاحظ من خلال الجدول أعلاه ان معدلات التضخم بدأت في الانخفاض لتصل إلى 1.95% سنة 2019[3].

من خلال ما سبق نستنتج أن الجزائر تعاني أزمة اقتصادية منذ أكثر من 5 سنوات ونصف، بسبب تراجع أسعار النفط في السوق الدولية. نعلم ان كل من الانفاق الحكومي وزيادة الأجور والرواتب ثم عملية طبع النقود بكميات ضخمة من دون أن يكون انتاج مقابل ذلك وكذا ارتفاع السيولة النقدية، وحتى في ظل ارتفاع أسعار المحروقات أو الطاقة سترتفع أسعار المواد في السوق الدولية نتيجة ارتفاع كلفة انتاجها وبما أن الجزائر دولة مستوردة لكثير من المواد فسينجم عن ذلك تضخم أو ما يسمى بالتضخم المستورد، كب هذه العوامل مجتمعة أو منفردة من الطبيعي أن تتسبب في زيادة التضخم في الجزائر، لذا لابد ان تكون السياسة المالية والنقدية ملائمة لإحداث نمو اقتصادي من أجل القدرة على التحكم في معدلات التضخم.

---

[1] سعاد رزاي، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط 2000-2015**، مجلة المدبر، العدد 7، ديسمبر 2018، ص ص 213، 214.

[2] حميد قرومي، حمزة بن لشهب، مرجع سابق، ص 368.

[3] بغداد بنين، إبراهيم قعيد، حسيبة شتحونة، **التمويل الغير تقليدي و أثره على الأداء الاقتصادي "دراسة قياسية لأثر التمويل التضخمي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1987-2016"**، الملتقى الدولي الثاني: النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 4 و5 فيفري 2019، ص 9.

ثانيا: تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 2000-2019.

وصل معدل البطالة إلى مستويات قياسية قاربت 30% خاصة مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وما تضمنه من غلق وخصخصة المؤسسات العمومية وتسريح العمال، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 2000 – 2019

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	28.89	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019 ماي**
معدل البطالة	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصاء(ONS)

- المعطيات الخاصة بمعدل البطالة للسنوات (من 2000 حتى 2008)، حوصلة إحصائية 1992 - 2011 ، التشغيل، ص 69

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_Arabe.pdf

- ONS, **ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN MAI 2019**, Alger, Décembre 2019, P 12

http://www.ons.dz/IMG/pdf/emploi_chom_mai_2019.pdf

- من خلال الجدول رقم (11) الوارد أعلاه، نجد أنه:

بلغ معدل البطالة في الجزائر 28.89% سنة 2000 ثم 27.3% سنة 2001 فـ 25.7% سنة 2002، ويرجع هذا الارتفاع إلى عدة أسباب منها الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر، الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وتقلص مداخيل الجباية البترولية من جهة، وفي الواقع يفسر ارتفاع البطالة خلال هذه الفترة نتيجة تراكمات سابقة تتمثل في انخفاض النشاط التنموي بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي شهدتها الجزائر، إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها مع صندوق النقد الدولي[1]، لكن هذه النسبة سرعان ما بدأت بالانخفاض حيث بلغت نسبة 12.3% و 11.3% خلال سنتي 2006 و 2008، وهذا نتيجة السياسة المالية التوسعية المتبعة من قبل الجزائر خلال هذه المرحلة تزامنا مع انطلاق برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين من خلال التوسع في المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات والشروع كذلك في المشاريع الكبرى المتعلقة بالبنية التحتية كل هذه الظروف انعكست إيجابا على امتصاص البطالة خلال هذه المرحلة، غير ان ما يمكن قوله بأن هذه النسب من البطالة لاتزال مرتفعة مقارنة بالإمكانيات الضخمة للجزائر وقدرتها الاستيعابية لليد العاملة[2].

ونخص بالذكر ان هذه البطالة تمس فئة الشباب ما دون 30 سنة بنسبة 70% ونصف هذه الشريحة تتعدى مدة انتظارها السنتين حتى يتسنى لها الولوج إلى سوق العمل حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء سنة 2014، للإشارة فان معدل

[1] هند سعدي، **محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 2، 2019، ص 6.

[2] حسين كشيتي، مرجع سابق، ص 189.

البطالة المسجل ما بين 2005-2018 في المتوسط هو ذاته المسجل في الفترة 2000-2004 وهي نسبة موزعة بين الذكور والإناث بمعدل 9.9% و 19.4 %على الترتيب[1].

لا شك من أن للجزائر سجلت نتائج جيدة من حيث مستوى مهارات اليد العاملة لديها، اذ تشير التقديرات إلى أن 68 % من العاملين لديهم مستوى متوسط، و 17 % مستوى عال و 15 % مستوى منخفض، غير أن التعليم ليس عاملاً يسمح بالوصول التلقائي إلى سوق العمل، ففي الواقع لا يحصل على وظيفة سوى واحد من كل أربعة خريجين من التعليم العالي أو التدريب المهني في نهاية الدراسة، وفي حين بلغ المعدل الإجمالي للبطالة 11.7 % في عام 2018، بلغ معدل البطالة بين الخريجين الشباب 28 %، كما تتأثر المرأة بالبطالة أكثر من الرجل، حيث تبلغ نسبة البطالة بينهن 19.4 % مقابل 9.9 %للرجال، وتعد مشاركة المرأة في سوق العمل الأدنى في منطقة شمال افريقيا، حيث بلغ معدل عمالة النساء البالغات من العمر 25 سنة وأكثر 13.4 % في عام2017 ، كما يمكن الاشارة إلى أنه فيما يتعلق بالعمالة، يشير المتابعين من خبراء الاقتصاد للشأن الجزائري إلى أن الاقتصاد الجزائري قد تحول إلى اقتصاد خدمات دون أن يمر بمرحلة التصنيع، وبالفعل فقد ارتفعت حصة قطاع الخدمات من مجموع العمالة من 50 % عام 1990 إلى ما يقرب من 60 % عام 2019، ولا تزال الهيدروكربونات تسيطر على قطاع الصناعة وهو قطاع يستخدم رأس المال بكثافة عالية جدا، وأخيرا يمكن القول أن العمالة في الجزائر تتصف بشيء من عدم الاستقرار، فنسبة العاملين بأجر دائم انخفضت من 47 % من اجمالي الوظائف في عام 1997 إلى 38 % في عام 2018، ويقدر الديوان الوطني للإحصائيات أن القطاع غير الرسمي يشكل نحو 40 % من مجموع العمالة، كما أن العمالة غير المصرح بها لدى الضمان الاجتماعي تقدر بحوالي 42 % في جميع القطاعات الاقتصادية[2].

- **التدابير المستقبلية لدعم التشغيل في الجزائر:**

أما عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة التحديات الخاصة بمشكل البطالة أو المقاربة القائمة على المعالجة الاقتصادية لمشكل البطالة فقد تمثلت في قيام الحكومة على السعي نحو تكييف برامج التشغيل مع احتياجات سوق العمل من خلال العمل على تحسين الأداء النوعي للمنظومة التربوية الوطنية والتعليم التقني والتكوين المهني بحيث يتكيف مع المحيط الاقتصادي للبلاد، من أجل الملائمة بين المورد البشري واحتياجات سوق العمل، وذلك بهدف تعزيز فعالية و مردودية الاقتصاد الوطني وتشجيع اندماج المجتمع في الاقتصاد العصري، وبحسب الحكومة ستشهد الفترة 2020 – 2024 عصرنة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين بهدف تكوين مورد بشري ذو نوعية من شأنه المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تكييف برامج التكوين مع احتياجات القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وانشاء فروع امتياز في مهن البناء والفلاحة والصناعة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، بالإضافة إلى تعزيز أولويات التشاور ما بين القطاعات من أجل تحسين قابلية تشغيل طالبي العمل من خلال سياسة للتكوين والتمهين حسب الطلب وأيضا

[1] عبد القادر بلعربي، جواد عمر بلخير، حفصة دكار، **سوق العمل ومشكلة البطالة في الجزائر**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد 9، جانفي 2020، ص 13.

[2] الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا UNECA)، **الجزائر موجز التحول الهيكلي والعمالة والانتاج والمجتمع**، أديس أبابا، أثيوبيا، ط1، 2020، ص-ص، 23 - 27 .

ترقية التكوين المهني المتواصل وتطويره بهدف تحسين قابلية تشغيل العمال و تنافسية المؤسسات، أما عن ما يتعلق بمجال ترقية التشغيل، فان سياسة التشغيل التي ستجسدها الحكومة لن تقتصر على تسيير مرحلة الادماج الأولي لحاملي الشهادات بل ستوسع لتشمل تسيير المراحل الانتقالية في سوق العمل ولاسيما الجانب المتعلق بحركة العمال، كما ستسهر الحكومة على ضمان تسيير أمثل لسوق العمل من خلال تدارك الفارق بين العرض والطلب في مجال العمل، من خلال وضع اليات جديدة للمساعدة على الادماج المهني، وستوجه هذه الاليات نحو القطاع الاقتصادي حصريا على نحو يضمن مزيدا من الانسجام، ويتعين على هذه المقاربة القائمة على المعالجة الاقتصادية لمشكل البطالة أن تستجيب لتطلعات الشباب فيما يخص الخصول على مناصب الشغل الدائمة وكذلك إلى احتياجات المستخدمين، ولدعم إنجاح هذه المقاربة ستسهر الحكومة على تشجيع استحداث مناصب الشغل من خلال تعزيز التدابير التحفيزية خاصة الاعفاءات الجبائية وتخفيف أعباء أرباب العمل، كما سيتم تحسين نجاعة اليات البحث والوساطة العمومية والخاصة على مستوى سوق العمل بهدف ضمان تفاعل أكبر بين هاتين الطريقتين للوساطة، بالإضافة إلى دعم استحداث النشاطات من خلال العمل أساسا على تحفيز الاستثمار واستحداث النشاطات المنتجة لمناصب الشغل ضمن القطاعات التي توفر مناصب العمل كالفلاحة والصناعة والرقمنة والسياحة والصناعة التقليدية وكذا تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما سيتم تعزيز أجهزة دعم استحداث النشاطات من أجل التمكين للذين يواجهون صعوبات، وتعزيز مرافقة حاملي المشاريع بما في ذلك ذوي الكفاءات والمهارات في مجال نشاطهم من أجل تحفيز وتشجيع المقاولاتية[1].

المطلب الثالث: تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 2000-2019.

بعد لجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية وبموجب اتفاقية مع صندوق النقد الدولي تم تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري، كما فرضت هذه الاتفاقية على الجزائر التخلي تدريجيا عن وسائل الرقابة المباشرة على الصرف ورفع القيود على التجارة الخارجية وهذا بهدف تخفيض قيمة الدينار المبالغ فيها، ومنذ سنة 1995 تبنت الجزائر سياسة التعويم المدار لسعر صرف الدينار إلى غاية يومنا هذا[2]، والجدول ادناه يبين سلسلة الانخفاضات المتواصلة للدينار خلال الفترة 2000-2019.

[1] بوابة الوزارة الأولى، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 16 فيفري 2020**، الجزائر، ص 35 ، 36
http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2020-ar.pdf

[2] عبد الكريم بريشي، محمد بلوافي، **أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على ميزان المدفوعات**، مجلة حوليات الجزائر 1، المجلد 34، العدد 2، 2020، ص 472.

الجدول رقم (12): تطور سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار واليورو للفترة 2000 – 2019

السنة	الصرف المتوسطي دج / دولار أمريكي	الصرف المتوسطي دج / يورو	رصيد الميزان التجاري
2000	75.31	69.43	12.30
2001	77,26	69,20	9.61
2002	79,68	75,35	6.70
2003	77,36	87,46	11.14
2004	72,06	89,64	14.27
2005	73,36	91,32	25.64
2006	72,64	91,24	33.15
2007	69,36	95,00	32.53
2008	64,58	94,85	39.81
2009	72,64	101,29	5.90
2010	74,31	103,49	5.90
2011	72,85	102,21	26.24
2012	77,55	102,16	20.17
2013	79,38	105,43	9.73
2014	80,56	106,91	4.30
2015	100,46	111,44	-17.03
2016	109,47	121,18	-17.06
2017	110.96	125.32	-10.86
2018	116.62	137.69	-5.02
2019	119.36	133.71	-5.75

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- المعطيات الخاصة لسنة 2000: دلال بن سمينة، عائشة خليف، **تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الاصلاحات الاقتصادية و أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية (دراسات اقتصادية)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 11، العدد 32، 2017، ص 36 .
- المعطيات الخاصة للسنوات (من 2001 حتى 2013)، **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، تاريخ الاطلاع 11 / 05/ 2020.

http://www.andi.dz/index.php/ar/2013-01-02-16-40-57/raisons-pour-investir/136-commerce-exterieur/787-taux-de-change-moyen-da-principales-monnaies

- المعطيات الخاصة للسنوات (من 2014 حتى 2019)، وزارة المالية، تاريخ الاطلاع 11 / 05/ 2020.

http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.html

من خلال الجدول رقم (12) الوارد أعلاه، نجد أنه:

تسببت سياسة التعويم المحكوم للدينار الجزائري اما العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي، في تراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة "الأورو"، حيث أدت إلى انحدار الدينار الجزائري سنة 2015 إلى 100,46 للدولار وإلى 111,44 مقابل الأورو، فيما كانت قيمته تقدر بحوالي 80,56 للدولار في 2014، وذكرت وكالة "رويترز" نقلا عن مصدر من البنك المركزي آثرت عدم ذكره، أن هذه الهيئة المالية "سمحت للدينار بالانخفاض امام الدولار لكبح ارتفاع فاتورة الواردات في ظل انخفاض إيرادات النفط"، ويعتقد المتتبعون ان "ضعف الدينار يرجع إلى الضعف الاقتصادي والمالي الشديد في الجزائر في وجه الصدمات الخارجية، مثل هبوط أسعار النفط"[1].

سجل سعر صرف الدينار الجزائري استقرارا نسبيا خلال الفترة 2000-2007 وهذا الاستقرار ناتج عن الفائض المسجل في الميزان التجاري الجزائري، كما سجل ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل إلى 64.58 مقابل 1 دولار وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية و التدابير المتخذة من قبل لتخفيض العملة، وعرف الدينار انخفاضا من جديد خلال الفترة 2009-2013 حيث سجل 79,38 دج مقابل 1 دولار خلال سنة 2013 رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال هذه الفترة، كون الفائض المسجل نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات والتي وصلت إلى 98% والمسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأوبك[2].

أما بالنسبة لليورو نلاحظ ان سعر صرف الدينار الجزائري لم يتعدى 75 دينار لليورو خلا ل الفترة 2000-2002 التي تزامنت مع إطلاق اليورو كعملة أوروبية جديدة ما زالت في بداية نشأتها، بعدها قفز سعر صرف الدينار امام اليورو إلى 87,46 سنة 2003 ليفوق 94 دينار سنة 2008 أي انخفض بنسبة 27.23% مقارنة بسنة 2003 وهي نسبة مرتفعة تدل على عدم التحكم الجيد من قبل السلطات النقدية خاصة فيما يتعلق بتقدير القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، وهو ما أثر سلبا وأدى إلى تدهور قيمة الدينار، ثم واصل سعر صرف الدينار الانخفاض أمام اليورو ليصل إلى 103,49 دج وهذا الانخفاض سببه ازمة الديون السيادية التي عصفت بالاتحاد الأوروبي وخاصة الازمة اليونانية، ولكن ورغم ذلك بقي سعر صرف الدينار يتدهور سنة بعد أخرى، أولا بسبب زيادة الواردات وثانيا بسبب التخفيضات وسياسة التمويل غير التقليدي التي يقوم بها البنك المركزي، وهو ما جعل قيمة الدينار الجزائري في سنة2019 تصل إلى 133.71 دج مقابل 1 يورو[3].

ونستنتج مما سبق أن نظام الصرف في الجزائر لا يزال في أدنى مستوياته، وان السياسة النقدية بالجزائر اعتمدت على نظام صرف ثابت خفي، رغم إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي على اعتمادها نظام صرف عائم مدار، وهذا يعني ان الدينار الجزائري يتميز بظاهرة الخوف من التعويم، وأن التصريح المقدم لصندوق النقد الدولي عن اعتمادها على نظام

---

[1] دلال بن سمينة، عائشة خليف، **تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 2، العدد الاقتصادي 33، ص 32.

[2] سلمى دوحة، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص 173.

[3] دلال بن سمينة، عائشة خليف، مرجع سابق، ص 32.

الصرف العائم المدار راجع للضغوطات المطبقة من طرف الصندوق وذلك ابتداء من سنة 1996 في إطار ما يسمى بالتعديل الهيكلي[1].

إن تخفيض قيمة العملة خلال الالفية لها عدة أسباب نذكر منها[2]:

- مواجهة أسعار الصرف المغلي فيه، والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات.
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية)، وبهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، ومن شأن الزيادة في مستوى الأسعار ان التخفيض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنكي.
- المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية، وتوسيع أسواق الصادرات، وبالتالي إمكانية الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني.
- هو رد فعل للاختلالات الرئيسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف، حيث اعتبرت الجزائر هذا الإجراء عنصرا أساسيا لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي.

[1] سلمى دوحة، مرجع سابق، ص 173.

[2] دلال بن سمينة، عائشة خليف، مرجع سابق، ص 31.

خلاصة:

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى تطور السياسة المالية في الجزائر تماشيا مع التقسيمات المعتمدة في البرامج التنموية المطبقة خلال الفترة (2000-2019)، التي تم فيها انفاق ملايير الدولارات، وانعكاس ذلك على بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية متمثلة في النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وسعر الصرف...الخ، حيث عرفت هذه المؤشرات تذبذبا مستمرا بين الارتفاع والانخفاض، وهدفت الجزائر من خلال هذه البرامج إلى تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلية معتمدة في ذلك على سياسة مالية توسعية.

حيث لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية، إذ لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة، بل جل البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الاجتماعية والمعيشية للسكان وخلق فرص عمل أدت إلى انخفاض معدلات البطالة.

الخاتمة

تقوم السياسة المالية بمختلف أدواتها بالتأثير على كثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالتالي على الأداء الاقتصادي لأي بلد كان، وباعتبار الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على السياسة المالية ليس في حفز النمو الاقتصادي وحسب بل تسعى كذلك لتحسين الكثير من المؤشرات ذات العلاقة بأداء اقتصادها، ولذلك اعتمدت الجزائر سياسة مالية توسعية خلال السنوات 2000-2014 نتيجة الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، ثم وكنتيجة لضعف إيراداتها النفطية المرتبطة بالأسواق العالمية اتجهت نحو سياسة مالية انكماشية خلال الفترة 2015-2019، وفي هذا السياق ومن خلال التشخيص العام الذي شمل حالة الأداء الاقتصادي الكلي الجزائري خلال فترة تنفيذ البرامج وبعدها، واستنادا لأهمية الأهداف التي تضمنتها السياسة المالية وعلى مدى يقارب العشرين سنة، أصبح من الضروري الوقوف على تقييم النتائج المحققة، لاسيما فيما يتعلق بآثارها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.

اختبار الفرضيات والنتائج

تم القيام بهذه الدراسة من خلال وضع مجموعة من الفرضيات، ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى ما يلي:

- **الفرضية الأولى:**

أشارت الدراسة في شقها النظري والتحليلي إلى وجود علاقة وثيقة بين مكونات السياسة المالية ومختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية في التأثير على الأداء الاقتصادي، فقد أكدت الدراسة أن السياسة المالية للدولة تترجم عمليا من خلال المالية العامة والهيكل الموازني، ويتميز الإنفاق العام إلى جانب الإيرادات العامة والضرائب بكونهم متغيرات كمية تحكمية، تكشف عن مسؤولية الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في مجالات عديدة وفق مؤشرات عديدة منها معدل النمو الاقتصادي، العجز الموازني، معدل البطالة، معدل التضخم والتوازن الخارجي، كما تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية تأثيرا على النشاط الاقتصادي في الجزائر، كونها تسعى إلى إحداث الاستقرار الاقتصادي أو سد الفجوة (تضخمية كانت أو انكماشية) فمن بين أهم وظائفها البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لحالات الاختلال بتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- **الفرضية الثانية:**

اعتمد تمويل التنمية بالجزائر خلال فترة الدراسة على التمويل العمومي ذو المصدر الجبائي خاصة على إنفاق فائض الجباية البترولية وبمبالغ ضخمة نتيجة التحسن المستمر في هذه الإيرادات لارتفاع أسعارها، و يشكل الإنفاق الحكومي جوهر البرامج الاستثمارية والاقتصادية العمومية، وقد بينت الدراسة أن السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الجزائر من خلال برامج الإنفاق الحكومي على مدى فترة الدراسة قد ساهمت بشكل كبير في إعادة الانتعاش للنشاط الاقتصادي للجزائر، ولكن بتحليل الأداء الاقتصادي في ظل الوفرة المالية وبالنظر إلى حجم المبالغ المالية الضخمة التي تم تخصيصها لهذه البرامج فإن الأثر لم يكن عند المستوى المتوقع، حيث كان متواضعا على مستوى العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة ابتداء من نهاية سنة 2015 إلى غاية 2019 وهذا بسبب الاعتماد المبالغ فيه لهذه البرامج على الجباية البترولية وهذه الأخيرة مرتبطة بشكل أساسي بأسعار النفط وعرضة للتقلبات فيها، ومن المنتظر والمعلوم أن أي

اضطراب في أسعار النفط يؤدي إلى عرقلة تحقيق أهداف هذه البرامج كتحصيل حاصل وينعكس بالسلب على أداء الاقتصاد الجزائري، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- الفرضية الثالثة:

بينت الدراسة التحليلية أن السياسة المالية في الجزائر ومن خلال مختلف أدواتها لم يكن لها الا أثر إيجابي بسيط على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل البطالة ومعدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي. الخ) وعلى العديد من الفترات الزمنية خاصة لما يتزامن ذلك مع ارتفاع العائدات النفطية من سنة 2000 إلى 2014، فهذا الأثر لم يؤدي إلى ذاك التحسن المنشود على مستوى أداء الاقتصاد الجزائري خاصة قياسا بحجم المبالغ المرصودة للنهوض بالاقتصاد الوطني وما تميزت به نلك الفترة من استقرار سياسي، وقد أوضحت الدراسة إلى أنه وبمجرد انخفاض أسعار النفط حتى بدأت مجمل المؤشرات الاقتصادية الكلية تشهد الانهيار والضعف خاصة خلال السنوات الأخيرة من نهاية سنة 2014 وحتى نهاية 2019، وعموما يمكن القول أن السياسة المالية المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية في إطار برامج الانفاق المسطرة والمعتمدة في تمويلها بشكل كبير على الجباية البترولية حتى وان كان لها أثرا ايجابيا على مؤشرات الاقتصاد الجزائري فهو لم يكن الا أثرا ظرفيا وكان غير مستدام، إذ أن العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية تتحدد أساسا وبشكل مباشر بمستوى أداء قطاع المحروقات وما يدره من عوائد مالية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

بالإضافة إلى النتائج السالفة الذكر الخاصة باختبار الفرضيات، خلصت الدراسة إلى نتائج أخرى جد مهمة وتتمثل في:

- إن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، حيث أصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والأخر.
- عند معالجة أدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، كما أن الحكومة تنتهج سياسة مالية توسعية في حالة انتعاش أسعار النفط وسياسة مالية انكماشية في حالة تراجع أسعار النفط.
- سجلت الموازنة العامة في الجزائر عجزا مستمرا دائما بسبب عدم تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة، وهذا راجع إلى التقلبات التي عرفتها الإيرادات بسبب تقلبات أسعار النفط.
- يتم تمويل العجز الموازني في الجزائر بالاعتماد على صندوق ضبط الموارد بالدرجة الأولى منذ 2006، وقد تم سد العجز الموازني من خلال تدخلات الصندوق بحوالي 70 %كمتوسط سنوي للفترة (2006-2018).
- إن السياسة الإنفاقية للجزائر خلال الفترة (2000-2019)، تميزت بزيادة معدلات النفقات العامة باستمرار، وأن النصيب الأكبر كان لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، إلا أن هذه الأخيرة عرفت نوع من الزيادة في السنوات الأخيرة، أما سياسة الإيرادات فقد تميزت باعتمادها على الجباية البترولية.
- إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالاً و توازناً وهو ما أكدته الأزمات النفطية التي نقلت العديد من المؤشرات من حالة فائض أو توازن إلى حالة عجز الميزان التجاري، كما ساهمت في ارتفاع معدل التضخم ومعدلات البطالة وفي تدهور الصادرات.

- مازال الاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة أساسية على إيرادات النفط كمصدر أساسي للإيرادات العامة للدولة وبالتالي فان أي أثر سلبي أو ايجابي لأي سياسة مالية متبعة ستكون بالضرورة خاضعة لسعر مرجعي لبرميل النفط.
- لقد كان للسياسة المالية أثر بالغ وايجابي على العمالة وذلك من خلال مساهمة برامج الانفاق الحكومي في تقليص حجم البطالة غير أن السياسة التشغيلية المنتهجة في بلادنا لازالت تركز على الجوانب الكمية في تحليلها لظاهرة البطالة من خلال السعي لتوفير أكبر قدر من مناصب العمل، و في مقابل ذلك فإنها تهمل العمل بالجوانب النوعية عند تعاملها مع متغيرات سوق العمل، كما لا تأخذ بعين الاعتبار الاعتماد على معايير وضوابط اقتصادية أو اجتماعية نابعة عن تشخيص فعلي لظاهرة البطالة.
- إن السعي نحو تحقيق أهداف كبرى قائمة على أداء اقتصادي قوي ممثل هو الآخر في جملة من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية وعلى نحو مستدام، يتطلب من الدولة إتباع إستراتيجية طويلة المدى تتجاوز الاعتماد على النفط كمصدر تمويلي وحيد وتؤسس بالتزامن مع ذلك خلق اقتصاد تنوعي حقيقي.
- يعتبر تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف نظرا لكون أكبر قطاع مساهم في معدل النمو هو قطاع المحروقات الذي يتأثر بعوامل خارجية، كما أن تمويل عملية النمو بالريع البترولي يطرح أكثر من مشكل على مستوى النتائج المحققة، فهناك عدة دراسات تشير بتداعيات لعنة الموارد الطبيعية على مختلف المؤشرات الاقتصادية وقد كان من الممكن تحقيق نتائج أفضل في أداء الاقتصاد الجزائري مقارنة بما تم تحقيقه لو تميز الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري بنوع من المرونة والحركية في الأداء تزامنا مع المخصصات المالية التي اعتمدت كاستثمارات عمومية .

التوصيات

بناء على ما ورد وما تم التوصل اليه خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

- ضرورة اتباع سياسة مالية فعالة تحافظ على توازن الاقتصاد الوطني، وذلك بترشيد الانفاق العام، وتمويل المشروعات الاستثمارية التي تدعم النمو الاقتصادي والحد من زيادة الانفاق الحكومي على بند الرواتب والأجور للحد من الضغوط التضخمية. مع تبني سياسة تنموية تقلص الاعتماد على القطاع النفطي، وهو الهدف النهائي الذي يجب أن تسعى إليه في إطار تنظيم الاقتصاد الجزائري.
- إصلاح الميزانية العامة بإدخال نظام الإدارة بالأهداف والانتقال من تبويب الميزانية العامة على أساس الوزارات والقطاعات إلى الاعتماد في التبويب على أساس البرامج والتخلي عن الأسلوب التقليدي المبني على الوسائل.
- تحويل صندوق ضبط الموارد من أداة لضبط الميزانية إلى أداة مستدامة تعنى بالمحافظة على ثروة الأجيال القادمة من خلال القيام باستثمار الموارد في الأسواق المالية العالمية.
- وضع نظام معلوماتي فعال ودقيق في مختلف مراحل اعداد وتنفيذ السياسة المالية سيؤدي إلى اضفاء مزيد من الشفافية والمصداقية خاصة تجاه الإيرادات وبرامج الانفاق الحكومي، كما أن اشراك الخبراء والباحثين الاقتصاديين في تقييم السياسة المالية المنتهجة سيساهم لا محالة في تحديد نقائصها والحد من اثارها السلبية.

- إن نجاح أي سياسة مالية في تحقيق أهدافها يتوقف على طبيعة وحجم هذه الأهداف، ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة بإعداد السياسة المالية في الجزائر تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق، مع ضرورة القيام بتقييم دوري لآثار السياسة المالية من أجل تعظيم المنافع المترتبة عنها وتجنب الاختلالات التي تصاحبها، كما أن تحقيق نتائج ايجابية للسياسة المالية يقتضي ضرورة مسايرة المنظومة المصرفية والأجهزة الادارية الحكومية للتطورات الاقتصادية المعاصرة.

آفاق البحث

انطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة وكذلك التوصيات المتعلقة بموضوع " أثر السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2019"، إلا انه ما زالت بعض النقاط التي لم تتطرق اليها هذه الدراسة نظرا لتشعب واتساع عناصر هذا الموضوع، فقد ظهرت لنا من خلال هذه الدراسة العديد من الجوانب المهمة ذات الصلة بالسياسة المالية والجديرة بمواصلة البحث فيها، خاصة وأن هذا المجال لازال خصبا للبحث وواعد لاستقطاب اهتمام الدراسات العلمية والعملية، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر دراسات حول السياسة المالية للجزائر في ظل أزمة كرورنا وما بعدها، وحول دور السياسة المالية في اطار النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر (ما بعد 2020).

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب.

1. باللغة العربية

1. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة، عمان ، الأردن، 2007.
2. أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الاسكندرية، مصر، 2014.
3. أحمد محمد مندور، إيمان محب زكى، إيمان عطية ناصف، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004.
4. أحمد محمد مندور، إيمان محمد محب زكي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995.
5. أسامة محمد باحنشل، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1999.
6. أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: سياسات التنمية وفرص العمل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2013.
7. باهر محمد غنيم، **المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي** ، دار النهضة العربية، مصر، 1988.
8. جمال لعمارة، **أساسيات الموازنة العامة للدولة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
9. حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية، مصر،1997.
10. حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط3، 2005.
11. حسن محمد القاضي، **الإدارة المالية العامة**، دار الأكاديميون، عمان، الأردن، 2014.
12. حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 2006.
13. حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.
14. خالد شحادة الخطيب، احمد زهير الشامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل، عمان، الأردن، ط3، 2007.
15. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل، الأردن، ط10، 2009.
16. رضا صاحب أبو حمد، **الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي**، دار مجدلاوي، الأردن، 2006.
17. رفعت المحجوب، **السياسة المالية والتنمية الاقتصادية**، معهد الدراسات العربية، مصر، 1998.
18. زكي رمزي، **فكر الازمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987.
19. زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الفتح، الاسكندرية، مصر،2003.
20. سمير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، **المالية العامة**، دار الفجر، مصر، 2000.
21. السيد عبد المولى، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993.
22. شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
23. طارق الحاج، **المالية العامة**، درا الصفاء، الأردن، 2012.
24. عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
25. عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

26. عبد الغفور إبراهيم احمد، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، دار زهران، عمان، الأردن، ط1، 2012.
27. عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
28. عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2017.
29. عبد الواحد عطية ، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، مصر، 1993.
30. عبد الوهاب أمين ، فريد بشير، **الاقتصاد الكلي**، مكتبة المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع، الدمام، السعودية، ط4، 2011.
31. علي حاتم القريشي، **اقتصاديات التنمية**، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2017.
32. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، 2005.
33. فريد النجار، **إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة قراءة إستر اتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
34. فليح حسن خلف، **التمويل الدولي** ، مؤسسة الوراق، الاردن، ط1، 2004.
35. فوزي عطوي، **المالية العامة: النظم الضريبية وموازنة الدولة**، منشورات الجلى الحقوقية، بيروت، 2003.
36. القاضي عفيف المقدم، **محاضرات في الموازنة العامة**، جامعة بيروت العربية، لبنان، دون سنة نشر.
37. كامل بكري وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
38. لحسن دردوري، لقليطي الأخضر، **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا، القاهرة، 2018.
39. لطيفة كلاخي، **أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2017.
40. مايكل ابد جمان، ترجمة محمد ابراهيم منصور، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة** ،دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
41. مايكل ابد جمان، ترجمة محمد ابراهيم منصور، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة** ،دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
42. مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام: المالية العامة**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.
43. مجيد ضياء، **النظرية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
44. محمد أحمد الأفندي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، ط2، 2012.
45. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2003.
46. محمد حلمي مراد، **مالية الدولة**، مطبعة نهضة مصر، مصر، بدون سنة نشر.
47. محمد خصاونة، **المالية العامة**، دار المناهج، عمان، الأردن، 2014.
48. محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بدون طبعة، 2001.
49. محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، دار المعتز، الاردن، 2015.
50. محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، الأردن، 2007.
51. محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2007.
52. محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
53. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

54. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

55. محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، **مبادئ الاقتصاد**، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، ط9، 2002.

56. محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

57. محمود حامد، **العلاقات النقدية الدولية**، دار حميثرا، 2017..

58. محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة، الأردن، ط3، 2015

59. محمود يونس وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر 2000.

60. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

61. مدحت حسنين، **الموازنة العامة**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2004.

62. مروان السمان، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

63. مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة، عمان، ط1، 2000.

64. مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة، عمان، الأردن، ط1، 2008.

65. موسى إبراهيم، **السياسات الاقتصادية والدولة الحديثة**، دار المنهل، لبنان، 1998.

66. ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

67. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، ط1، 2006.

68. نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية: الإطار العام، و أثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**، دار اليازوري العلمية، الأردن، ط2، 2014.

69. نمر محمد الخطيب، مسعود صديقي، **الممتاز في التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009.

70. نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، عمان ،ط1، 2006.

71. نور الدين حامد سعيد، **أثر إصلاح النظام الجبائي**، دار زهران، عمان، الأردن، 2016.

72. هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط8، 2003.

73. هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر، عمان، ط1، 2000.

74. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، الحامد، ط1، 2010.

75. هيفاء غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

76. وجدي حسين، **المالية الحكومية والاقتصاد العام**، الإسكندرية، مصر، 1988.

77. وليد عبد الحميد عايب، **الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي "دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.

2. باللغة الأجنبية:

1. Brian Snowdon, Howard R. Vane, **"Modern Macroeconomics: Its Origins, Development and Current State", Edward** Elgar, Cheltenham, UK and Northampton, MA, USA, 2005, p103.
2. D.N. Dwivedi, **" Macroeconomics: Theory and Policy "**, 3rd edition, Tata McGraw-Hill Education Private Limited, New Delhi, India, 2010, p 265.

ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية.

1. أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر للفترة 1989-2012**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.
2. أمال معط الله، **أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.
3. إيمان عساس، **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية على تحقيق استدامة التنمية في الجزائر للفترة 2000 - 2017**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2019.
4. بلقاسم منهوم، **أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات " دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009"**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013.
5. حسين كشيتي، **إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية "حالة الجزائر 2000-2009"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.
6. حسين ماجد ثامر الفتلاوي، **السياسة المالية و أثرها في عرض النقود في العراق للمدة 1990-2014**، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2017.
7. حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي " دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005.
8. سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر " دراسة بعض دول المغرب العربي"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2011.
9. سلمى دوحة، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.
10. سيف الدين بوزاهر، **أثر عوائد المحروقات على النمو الاقتصادي والحوكمة "دراسة تحليلية وقياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995 –2017**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018.
11. طيبة عبد العزيز، **سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.

12. طيبة عبد العزيز، **سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.

13. عبد الجليل شليق، **استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية "دراسة حالة الجزائر 1990-2009"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

14. عبد الصمد سعودي، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر 2001- 2014**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.

15. لطفي بوناب، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر 1990-2006"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2011.

16. محمد اريالله، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار-حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.

17. محمد أمين بربري ، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.

18. محي الدين بوري، **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر ما بين 2000-2010"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018.

19. مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر 1990- 2004"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

20. نريمان رقوب، **دور حوكمة الانفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية "دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2018.

21. نمر محمد الخطيب، مسعود صديقي، **الممتاز في التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009.

22. نوفل بعلول، **أثر نظام الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري "دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019.

ثالثا: المداخلات والملتقيات.

1. الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا UNECA)، **الجزائر موجز التحول الهيكلي والعمالة والانتاج والمجتمع**، الطبعة 1، أديس أبابا، أثيوبيا، 2020.
2. بغداد بنين، إبراهيم قعيد، حسيبة شتحونة، **التمويل الغير تقليدي و أثره على الأداء الاقتصادي "دراسة قياسية لأثر التمويل التضخمي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1987-2016"**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول "النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 4 و5 فيفري 2019.
3. عمار عماري، وليد محمادي، **آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، يومي11،12 مارس 2013.
4. عمر عبو، هودة عبو، **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008.
5. فاطمة بن يوب، **دراسة تحليلية لمصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر وسبل تنميتها في ظل تراجع الجباية البترولية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 13- 14 مارس 2018.
6. نور الدين محرز ، **الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول " الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي"، الأردن ، 23-25 أفريل 2019.

رابعا: المقالات والدوريات.

1. أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: سياسات التنمية وفرص العمل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2013.
2. تيجاني بالرقي ، **تقييم أثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد13، 2013.
3. الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، العدد 16 ،2016.
4. جيمس كَست وديفيد ميهالي، **لعنة ما قبل الموارد**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 54، العدد 4، ديسمبر 2017.

5. حسين بن طاهر، سهيلة بغنة، **صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة خنشلة، الجزائر، العدد 3، 2015 .
6. حكيم شبوطي، ياسين مراح، **فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2015**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، العدد 8، ديسمبر 2017.
7. حميد قرومي، حمزة بن لشهب، **الانفاق العام ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2017**، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 24، جوان 2018.
8. دحمان عبد الحق، جواهرة ادريس، **تحليل الانحدار لنمذجة تأثير انتاج النفط في الديمقراطية في سياق أطروحة لعنة الموارد**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، العدد 9 ، يوليو 2014.
9. دلال بن سمينة، عائشة خليف، **تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 2، العدد الاقتصادي 33.
10. زكرياء مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري "دراسة للفترة 2001 – 2016"**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 06، جوان 2017.
11. زهير بن دعاس، **قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر 2000-2016**، مجلة آفاق علمية، جامعة سطيف1، الجزائر، المجلد 1، العدد2، 2019.
12. سعاد رزاي، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط 2000-2015**، مجلة المدبر، العدد 7، ديسمبر 2018.
13. سهيلة حسيب، جمال لطرش، **التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، ميلة، الجزائر، مجلد 2، عدد خاص، 2018.
14. شليحي الطاهر، **الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول "حالة الجزائر 2000 – 2016** "، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 02، العدد 02، جامعة زياني عاشور، الجلفة، 2016.
15. صالح العصفور، **الأرقام القياسية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 19، 2003.
16. عبد القادر بلعربي، جواد عمر بلخير، حفصة دكار، **سوق العمل ومشكلة البطالة في الجزائر**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد 9، جانفي 2020.
17. عبد الكريم بريشي، محمد بلوافي، **أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على مزيان المدفوعات**، مجلة حوليات الجزائر 1، المجلد 34، العدد 2، 2020.
18. فاطمة الزهراء حشاني، توفيق حكيمي، **اشكالية العلاقة بين الثراء والاستبداد: قراءة في الأعراض السياسية لـ"لعنة الموارد" على ضوء معطيات الواقع العربي والافريقي**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد التاسع(09)، جويلية 2016.
19. لطيفة بلقاسم، زبير عياش، **مساهمة السياسة النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي حالة الجزائر 2000-2015**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، المجلد 4، العدد 3، ديسمبر 2017.

20. محمد حرواش، **تحليل أثر التغير في معدلات التضخم على النمو الاقتصادي في الجز ائر خلال الفترة 2000-2013**، مجلة افاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد3.
21. مراد علة، **دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجز ائر للفترة (عام 2000-2014)**، مجلة رؤى استراتيجية، الامارات، عدد يناير2017.
22. مصطفى بلمقدم، أنيسة بن رمضان، **الموارد الطبيعية الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجز ائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 3 ، 2012.
23. نسرين معياش، **النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي (حالة الجز ائر)**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 16، العدد 1 ، يونيو 2019، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، ص 60.
24. نصيرة قوريش، **التنمية البشرية في الجز ائر و آفاقها في ظل برنامج التنمية 2010 – 2014**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، جوان 2011.
25. هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجز ائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، الجزائر، العدد 5، 2020.
26. هند سعدي، **محددات البطالة في الجز ائر دراسة قياسية تحليلية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 2، 2019.
27. وسام بوقجان ، خديجة بوفنغور ، **التنمية المستدامة في الجز ائر من خلال البرامج التنموية 2001 - 2019**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ميلة، الجزائر، المجلد 2، عدد خاص، أفريل 2018، ص 200.

خامسا: التقارير.

1. بنك الجزائر، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017**، الجزائر، 2018.
2. بنك الجزائر، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018**، الجزائر، 2018.
3. بنك الجزائر، **عرض التقرير السنوي للتطورات الاقتصادية والنقدية في 2010**، الجزائر، 2010.
4. البنك الدولي، **الافاق الاقتصادية العالمية**، منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، جوان 2020، على الرابط:
http://pubdocs.worldbank.org/en/241251588788397931/Global-Economic-Prospects-June-2020-Regional-Overview-MENA-AR.pdf
5. بوابة الوزارة الأولى، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 16 فيفري 2020**، الجزائر، على الرابط: http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2020-ar.pdf
6. تقرير افاق الاقتصاد العربي، **تحديث توقعات النمو الاقتصادي والتضخم، صندوق النقد العربي**، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، الاصدار 12 ، أوت 2020 .

7. تقرير بنك الجزائر، **التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013**، الجزائر، 2013.
8. تقرير بنك الجزائر، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018**، الجزائر، 2018.

سادسا: المحاضرات والمطبوعات الجامعية.

1. ظريفة سلايمية، **محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017.

سابعا: مو اقع الانترنت.

1. **أنواع أسعار النفط الخام**، على الموقع: https://www.arab-oil-naturalgas.com/oil-price-types/
2. البيانات من 2014 – 2019 من الموقع الالكتروني لوزارة المالية:
http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9s
3. قاعدة بيانات أوبك ، على الرابط: https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php
4. مها محمود ابراهيم، **المرض الهولندي: كيف يمكن أن تكون وفرة الموارد الطبيعية عبئاً على اقتصاد الجز ائر**، على الموقع: https://www.abeqtisad.com/reports/dutch-disease